جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب و اللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

تخصص : لسانيات عربية

إعداد الطالب:
سلطان صفية ـ حسيني إيمان فطيمة الزهراء

يوم:12/06/2019

دراسة الجملة في كتب النحو الحديثة

لجنة المناقشة:

ليلى جغام	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسًا
عزيز كعواش	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقررًا
فهيمة لحلوحي	أ. مس أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشًا

السنة الجامعية: 2019 – 2020

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿١٠٣﴾ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى
يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾

النحل:103

صدق الله العظيم

مقدمة

مقدمة

احتلت الجملة على مدى العصور مكانة مميّزة في الدراسات اللغوية قديمًا وحديثًا، وعُدّت من خلال هذه المكانة المبحث الأساس من مباحث علم النحو منذ القدم، فكانت بذلك مدار خلاف بين العلماء قدماء ومحدثين، حيث حملت كتاباتهم رصيدًا معرفيا قيمًا عن هذا المصطلح، تقاسموا من خلالها بعض المباديء، وافترقت بهم السبل في سياق التمثيل، وهذا لاختلاف أصول التفكير لكلّ واحد منهم هذا من جهة، ولتباين مشاربهم التي ينهلون منها من جهة أخرى، فكان لكلّ منهم تصوراته وإجراءاته عن هذا المصطلح.

أضحى مصطلح الجملة في الدرس الحديث أساسًا يعتمد عليه أصحابه في تحليلهم ودراستهم للغة؛ وترجع هذه الأهمية إلى كون الجملة وحدة تركيبية تتخذها كل دراسة نحوية منطلقًا للوصف والتفعيد، وتجعل من أهم أهدافها بنيتها المجرّدة، وما يتخرّج عن هذه البنية من أنماط، وما يرتبط بكل نمط من دلالات ومقاصد وضوابط تتحكّم في الأبنية المكوّنة ووظائفها داخل نسيجها.

إنّ الجملة في العربية بناء حافل فيه من المعنى والثراء والتّجرد ما جعله جديرًا بالبحث والتّأمل، فقد حظيت دراسة الجملة بقدر كبير من عناية النحاة القدامى والمحدثين، وما زالت مثار اهتمام الخبراء وعلماء اللغة. ويعدّ البحث في الجملة عند المحدثين الأساس في الدّراسة اللغوية الحديثة التي تتجه إلى وصف الجملة وتحليلها؛ وذلك لضرورتها في إظهار المعنى الذي يعدّ العنصر الرئيس في دراسة بناء الجملة.

وعليه أولوا الجملة اهتمامهم وتابعوا دراستها متأثّرين بالأنظار اللسانية الحديثة، على اختلاف منطلقاتها واتجاهاتها، من: بنيوية ووصفية وتحويلية ووظيفية؛ بغية الإفادة منها في وصف الجملة العربية. وتمثل جهودهم في دراسة الجملة وتشكلها، على

اختلاف منطلقات هذه الدّراسة واتجاهاتها، محاولات متنوعة سجلوا من خلالها ملاحظات مفيدة تفاوتت قيمتها، ولئن كانت هذه المحاولات متغايرة في وسائلها المنهجية وأصولها النظرية فإنّ أصحابها يلتقون على أنّ العربية بحاجة إلى وصف جديد يعيد صياغتها؛ وذلك من خلالا ما تبنوا من مناهج وأنظار وفرضيات مختلفة واكبت المدّ اللساني الحديث.

ومن هنا جاء هذا البحث محاولة لإبراز نظرة الدّارسين المحدثين إلى الجملة من حيث تعريفها والوظائف النحوية فيها وكذا معايير تقسيمها، وإلى الطرق المعتمذة في تحليلها. فجاء البحث موسومًا بـ: **دراسة الجملة في كتب النحو الحديثة**، إنّنا نطمح في هذه الدراسة إلى تقديم وصف للجملة العربية في ظلّ المعطيات الحديثة، فكان **المنهج الوصفي** بآلياته التحليلية أصلح منهج يفي بالغرض الذي نرومه؛ لأنّ الوصف هو عماد الدراسات اللغوية الحديثة.

والدافع الذي جعل اختيارنا يقع على هذا الموضوع ما يلي:

أولاً: أنّ البحث في الجملة يكاد يجمع النحو من أطرافه، فدراسة الجملة تتخذ منطلقًا لكلّ دراسة نحوية تهدف إلى وصف اللغة وتقعيدها؛ فهي الإطار الذي يحتوي ما عداه من الوحدات، والمحور الذي تدور حوله سائر العناصر، والبنية التي تنعكس عليها معظم المؤشّرات.

ثانيًا: ضرورة تعرّفنا على دراسات الجملة في مجمل النظريات القديمة والحديثة والاستفادة منها في دراسة اللغة العربية.

من خلال هذه الأسباب التي دعتنا إلى اختيار موضوعنا، تحددت **إشكالية الدراسة** كالتالي:

– ما هو الأساس العلمي والمنهجي الذي بنى اللسانيون المحدثون عليه تصورهم الجديد في دراسة الجملة؟. وقد توزعّت هذه الإشكالية إلى الأسئلة التالية:

– ما الآليات التي اعتمدها اللسانيون المحدثون في دراسة الجملة؟

– بأي منظور دُرست وحُلّلت الجملة العربية في ضوء المناهج الحديثة؟

– ما مدى إمكانية تطبيق القواعد التوليدية التحويلية على الجملة العربية؟

– ما مدى إمكانية تطبيق قواعد النحو الوظيفي على الجملة العربية؟

ولمّا كان البحث يصبو إلى وضع تصوّر عن دراسة علماءنا المحدثين للجملة، انطلقنا من مقدّمات نظرية في مضانها الغربية حول الجملة ، وصولاً إلى تطبيق هذه النظريات على الجملة العربية. ولإتباع هذه المسطرة كان لابد من وضع خطة يسير عليها البحث متمثلة في فصلين منطويين على ستة مباحث، وخاتمة تتصدّرهم هذه المقدّمة، وبيان هذا مايلي:

عُقد الفصل الأول لبيان أصول التنظير اللساني، ووُسم بـ: **الجملة في علم اللغة الحديث**، وضمّ ثلاثة مباحث عرضنا في الأول: **مفهوم الجملة عند البنيويين** إن كانوا وصفيين أم وظيفيين. والمبحثين الثاني والثالث تناولا **الجملة النحوية في التوليدية التحويلية**، و**الجملة والنحو الوظيفي**، ضُمّنا حديث عن رأي تشومسكي في دراسة الجملة، وكلامًا عن الجملة في النحو السيموندیكي على التوالي.

أمّا الفصل الثاني فبسطنا فيه صلب موضوعنا ألا وهو **دراسة الجملة في الكتابات العربية الحديثة**، وانضوى هو أيضًا على مباحث ثلاثة، خُصّص الأول **لتعريف الجملة العربية في الكتابات اللغوية الحديثة**، حيث وقع اختيارنا في هذا المبحث على رأي كل من الدكتور محمد الشاوش، الدكتور محمد إبراهيم عبادة، الدكتور تمّام حسّان، الدكتور خليل

أحمد عمايرة، الدكتور ميشال زكريا، الدكتور عبد القادر فاسي الفهري والدكتور أحمد المتوكل.

في حين كان المبحث الثاني مسردًا **للوظائف النحوية للجملة العربية في الدّرس الحديث**، الذي أوردنا فيه نظرة كل من تمّام حسّان وداود عبده وأحمد المتوكل للوظائف في الجملة العربية. وثالث المباحث تضمّن **تقسيمات الجملة في ضوء البحث اللساني الحديث**، جاء فيه تقسيم الجملة العربية وفق الأنظار اللسانية الثلاث (البنيوية، التوليدية التحويلية، النحو الوظيفي). وفي الأخير ذيلنا الدراسة بخاتمة بيّنا فيها أهم النتائج التي أوصلنا إليها البحث

ممّا يرهق الباحث دومًا إمّا كثرة الدّراسات في موضوعه أو قلّتها؛ فكثرتها تجعله يغرق في بحر لجي؛ حيث يحاول البحث عن فكرته في تراث ضخم، محاولاً الاستناد إليه ليقدّم إضافة جديدة، وقلّتها تجعله في عناء من البحث عن أيّة فكرة أو كلمة تمتّ إلى موضوعه بصلة، وقد كان بحثنا من النوع الأول؛ فموضوعه الجملة التي كثُرت الدراسات حولها.

ومن ثمّ كانت هذه **الدراسات السابقة** كثيرة. وأدركنا هذا من خلال اطلاعنا على عدد غير قليل منها، كانت لنا خير دليل لكشف الغموض والالتباس، ومن أبرز هذه الدراسات المعتمدة عليها مادة هذا البحث: **مدخل إلى دراسة الجملة** لمحمود أحمد نخلة، **اللغة العربية معناها ومبناها** للدكتور تمام حسان، **وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية** لأحمد الكتوكل.

ولا نـدّعي السـبق فـي هـذا الموضـوع بـل كانـت فرصـة للنهـوض فـي هـذا المجـال لاكتشاف أسرار الجملة العربية من خلال النظريات اللسانية، ومحاولة منّا قدر المستطاع ألاَّ نكون نسخًا لمن سبقنا بالولوج لهذه الدّراسة.

ولعل **عوائـق** التحصيل والبحث تأخذ الحيز الأهم؛ وذلك لتعدّد النظريات اللسانية التي تناولت الجملة أو بنت دراستها على أساسها، وكثرة التفاصيل التي تتضمّنها وتوزعها على فترات زمنية طويلة وتأثّرها باتجاهات متباينة. وهو ما يتطلّب ممن يبحث في جوانبه أن يلم بكل هذه التفاصيل، ويحاول أن يفهم الظروف المحيطة بكل نظرية أو منهج قبل الخوض فيه.

في الختام لا يسعنا إلى أن نشكر الله – عز وجلّ– على فضله ومنّه علينا، في تيسير محطاتنا البحثية في هذا الموضوع، فما التوفيق وسداد الرأي إلا به. كما لا يفوتنا أن نقدّم جزيل الامتنان لأستاذنا المشرف **عزيز كعواش** على إشرافه وتوجيهه لنا؛ فكان نعم المرشد لإنارة مكانًا مظلمًا في ثنايا البحث، ومنه تعلّمنا أنّ للنجاح قيمة ومعنى...ومنه تعلّمنا كيف يكون التفاني والإخلاص في العمل...ومعه آمنّا أن لا مستحيل في سبيل الإبداع والرقي.

أستاذنا الفاضل لك منّا كل التقدير على جهودكم المضنية في هذا البحث، وبعد عناء ومشقة طريق كنت لنا فيه النور والدليل نهديك بعضًا مما نكنّه من إحترام وتقدير، ولو أننا نقف دائمًا أمام ما قدّمته لنا عاجزين عن التعبير والتصوير، نسأل الله عز وجل أن يجزيك عنّا خير الجزاء.

الفصل الأول: الجملة في علم اللغة الحديث

المبحث الأول : مفهوم الجملة عند البنيويين

المبحث الثاني: الجملة النحوية في التوليدية التحويلية

المبحث الثالث: الجملة والنحو الوظيفي

المبحث الأول: مفهوم الجملة عند البنيويين

لم يكن مفهوم الجملة وتقسيماتها ميدان بحث النحويين فقط، وإنما كان مجال بحث الدراسات اللغوية الحديثة؛ التي تتخذ من الجملة محورا لها قبل أي شيء، فالنظرية الألسنية الحديثة تحلل اللغة من منظور أنها مجموعة من الجمل باعتبار أن الجملة هي الوحدة التي تتمثل فيها أهم خصائص نظام اللغة إذ إنّ « تأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها، لا تكون العبارات مُفهمة، ولا مُصورة لما يراد بها حتى تجري عليه ولا تزيغ عنه»[1].

فمن **سوسير** إلى ما بعد البنيوية تشكل الجملة قطب الرحى ومحور الدراسة فنشأت بشأنها مدارس لسانية مختلفة سعت إلى تحليل بنيتها بمنأى عن النزعة المنطقية والميول الفلسفية في تحديد كنهها، فتناولتها من جوانب تنوعت بتنوع المستويات المختلفة للغة، من الصوت وصولا إلى الدلالة.

ولما كان مفهوم الجملة من أعقد المفاهيم اللغوية تصورًا نتج عن ذلك صعوبة تعريفها، ورغم تلك الصعوبة التي يواجهها علماء اللغة المحدثون في تحديد ما يراد بالجملة، إلاّ أنهم يبذلون جهودًا فائقةً من أجل الوصول إلى تعريف يوضح الخصائص العامة لمفهوم الجملة، لكنهم لا يصلون إلى شيء يستقرون عليه، إذ بلغت تعريفات

[1] إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، د ط ، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، ص 17.

الجملة نحو ثلاثمائة تعريف يختلف بعضها عن بعض[1]، حيث يقول **ديبوغراند** في هذا الصدد:«من المتعلق أن هذا التركيب الأساسي قد أحاط به الغموض والتباين حتى في وقتنا الحاضر... ومازال هناك معايير مختلفة لجملية الجملة دون الاعتراف صراحة بأنها تعريفات نهائية كونها أساسًا لتوحيد تناول موضوعها[2].

فليس بالأمر الهين الوقوف على تعريف موحد للجملة عند اللغويين الغربيين؛ لأن الجملة مثّلت عنصر الكلام الرئيس، واللغة الإنسانية لا تكون لغة لها معنى إلاّ إذا كانت موضوعة في جمل، فبالجملة يبدأ الحديث وينتهي، وبالجمل يُتحصّل على اللّغة، وهي أساس التفكيروقاعدة التكلم، فالكلمات المفردة المستقلة لا تفيد أي معنى إن لم تدخل في تركيب لغوي تام المعنى. ولهذا القدر من الأهمية انصبّ التفكير اللساني في نحو تحديد جامع لمفهوم متكامل لهذا المصطلح.

اختلف علماء الألسنية في تصورهم للجملة وكان ذلك الاختلاف نتاج مشاربهم وتوجهاتهم وتأثرا بالمراحل الثلاث الكبرى التي مرّت بها اللسانيات خلال القرن العشرين، هذه المراحل التي كان لها الأثر الكبير على المسار العام للسانيات اللغوية خصوصا متمثلة في مرحلة البنيوية، مرحلة التوليدية التحويلية، ومرحلة التداولية الوظيفية.

فما مفهوم الجملة في كتابات اللسانيين؟

وإذا تأملنا البنيوية جيدا وبعمق دقيق باعتبارها مقاربة ومنهجا وتصورا فإننا سنجد بنيويات عدة وليست بنيوية واحدة : فهناك البنيوية اللسانية، والبنيوية السردية مع **رولان بارت** و**جيرار جينيت**، والبنيوية الأسلوبية مع **ريفاتير**، وغيرها من البنيويات . وما يهمنا في هذا المقام هو البنيوية اللسانية، التي بدورها ينضوي تحتها بنيوية وصفية مع **دي**

[1] ينظر محمود أحمد نحلة، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، د ط، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1988، المقدمة .

[2] روبرت دي بوقراند، **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة: تمام حسان، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1988، ص 88.

سوسير و**وبلومفيلد**، وبنيوية وظيفية مع **ماتيسيوس** و**أندري مارتيني**، يقول **أحمد مومن:**«وما اللسانيات الوظيفية؛ إلا فرعا من فروع البنيوية »[1]. ولكل من هاتين البنيويتين نظرة في مفهوم الجملة نحاول فرشه كالآتي :

أولا/ تصور البنيوية الوصفية للجملة:

كان الفرق الأساسي والأكثر وضوحا بين القرنين التاسع عشر والعشرين، هو النهوض السريع لعلم اللغة الوصفي، في مقابل علم اللغة التاريخي، إلى أن صار سائدا حتى وقتنا هذا. وكانت الشخصية الرئيسة في تغيير المواقف هي اللغوي السويسري **فردينان دي سوسير** الذي أوضح أن اللغة يجب أن تُرى وتُوصف تزامنيا بوصفها نظاما من العناصر المترابطة، وكان كتابه **(دروس في اللسانيات العامة)** فتحا جديدا لظهور ما يعرف باللسانيات البنيوية، إذ عرض فيه لقواعد وضوابط الدرس اللساني الحديث وأوجد مفاهيم ومصطلحات أضحت أساسيات في البحث اللساني[2]، من بين هذه المصطلحات؛ الجملة .

غير أن **دي سوسير** لم « يقدّم تعريفا محددا للجملة، وإنما يشير إلى أن الجملة هي النمط الرئيسي من أنماط التضام syntagma، والتضام عنده يتألف دائما من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية التي يتلو بعضها بعضا وهو لا يتحقق في الكلمات فحسب، بل في مجموعة الكلمات أيضا، وفي الوحدات المركبة من أي نوع كانت (الكلمات المركبة – المشتقات أجزاء الجملة – الجملة كلها) وهو عنده يمكن أن يكون وحدة النظام اللغوي Langue»[3]؛ ومعنى هذا أنّ **دي سوسير** يقول بنسقية التراكيب التي تستوجب التعالق

[1] أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2005، ص136.

[2] ينظر حمدي منصور جودي، **الخطاب الحجاجي في كليلة ودمنة لابن المقفع**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، قسم الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر بسكرة السنة، الجامعية2016-2017، ص11.

[3] محمود أحمد نحلة، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، ص 13.

البياني بين الوحدات الصرفية على المحور الأفقي أي تتابع تلك الكلمات على مدرج الكلام، إذ يصف تلك العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا؛ بحيث لا يستثني أي عنصر من عناصر الجملة، وبهذا يكون مفهومه للجملة هو:«عبارة عن تتابع من الرموز، وأن كل رمز يسهم بشيء من معنى الكل، لهذا فكل عنصر رمز داخل الجملة يرتبط بما قبله وما بعده »[1].

كما يقول بالعلاقات الترابطية أو الاستبدالية والتي تدل على انتماء الوحدات الصرفية إلى صنف واحد. وهذا كله له علاقة وطيدة بالجانب الدلالي، مع أن الدراسة البنيوية لم تول له أهمية.

ويرى **دي سوسير** أن الجملة تنتمي إلى اللغة ولا تنتمي إلى الكلام؛ لأن الجملة محكومة بقوانين تفرضها اللغة. أما الكلام فهو إنتاج فردي خاضع لمستعمل اللغة الذي بإمكانه التصرف في الجملة أثناء التأليف، فقد يقدم أو يؤخر وقد يحذف أو يضمر. «وقد يعترض بعضهم على هذا بأن يقول: الجملة أحسن نموذج يمثل السياق، إلاّ أنها من مشمولات اللفظ لا اللغة»[2].

في حين نجد تلميذه **سيشهاي** يدرج نوعين للجملة: باعتبار الأولى واقعة منجزة، أما الثانية فهي نمط، حيث نقل لنا **الدكتور محمود أحمد نحلة** هذا الرأي بقوله: «**Sechehaye** (أحد تلاميذ دي سوسير) يفرق بين الجملة الواقعة، والجملة بما هي نمط، فالجملة بوصفها كلاما واقعا تنتمي إلى الكلام الفردي Parole وبوصفها نمطا Typ يمكن أن يستخدم بنفس التركيب في سياق آخر من متكلم آخر إلى النظام اللغوي Langue، وقول الجملة او استخدام الجملة، فالجملة هي القالب المشترك الذي تنتمي

[1] خالد عبد حربي وآخرون، **من لسانيات الجملة ونحوها إلى لسانيات النص ونحوه**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، الجلد 20، العدد 11، تشرين الثاني 2013، ص 203.

[2] فرديناند دي سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، تعريب : صالح القرمادي، محمد الشاوش ، محمد عجينة ، د.ط، ليبيا، تونس: الدار العربية للكتاب، 1985 ، 188.

إليه كل استعمالات الجملة، والجملة موضوع مجرد، وما يمكن ملاحظته مباشرة هو الكلام، وهذا يعني أن الجمل لا يمكن أن يستدل عليها إلاّ من خلال الحدث الكلامي »[1].

وبهذا الرأي يكون قد خالف التلميذ أستاذه حيث يرى **دي سوسير** أن الجملة لا تنتمي إلى الكلام بل تنتمي إلى اللغة، وفي المقابل يرى تلميذه أن الجملة لا يستدل عليها أو بمعنى آخر لا تظهر إلا من خلال المنجز الكلامي.

أما **فندريس** فيربط الجمل بالفكر ويقول :«نحن نفكر بجمل، فنحن نفترض ان الفعل العقلي الذي يضيف اسما إلى احد الأشياء (هنا الحصان) ويجعل هذا الشيء متعلقا بحدث من الأحداث، ويحصر هذا الحدث في حدود الزمن ليقول : الحصان يجري، فإنما نفترض أن هذا الفعل العقلي يتم في الدماغ تبعا لعوائد لا يشعر بها المتكلم نفسه»[2].

فالجملة عند **فندريس** يحكمها عنصران؛ الأول التعبير عن مجموعة من المعاني التي تمثل الأفكار، والثاني تلك العلاقات التي تحكم هذه الأفكار، فإن قلت : المطر يهطل، ففي ذهنك فكرة المطر وفكرة الهطول، وقد جمعت بين الإثنين في هذا الإثبات الذي هو: المطر يهطل[3].

والجدير بالذكر أن **فندريس** في كتابه المعنون بـ "**اللغة**" يقدّم تعريفًا محددًا للجملة فيقول:«يمكن تعريف الجملة بالصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات . والجملة كالصورة اللفظية، عنصر الكلام الأساسي»[4]؛ أي أنّ **فندريس** يرى بأن الكلام مجموعة من الجمل، بل الجملة هي الركن الأساس في بنائه.

---

[1] محمود أحمد نحلة، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية** ، ص16.

[2] ج. فندريس ، **اللغة** ، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، د.ط ، القاهرة : سلسلة ميراث الترجمة ، 2014 ، ص104 .

[3] ينظر المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه، ص101.

لم يولي **فندريس** اهتمامه بشرط الإسناد إنما جعل الإفادة هي مرتكز الجملة والمحور الذي تقوم عليه، حتى أنه يقرُّ بأن بعض الجمل قد تتكون من كلمة واحدة مدعمًا كلامه ببعض الأمثلة من قبيل :(تعال)، و(لا)، و(وا أسفاه)، و(صه)، إذ إنّ كل كلمة من هذه الكلمات تؤدي معنى تام[1].

لكن اللّساني **بلومفيلد** ونظرًا لارتباط فكرة التمام بالمعنى فقد أسقطها تماما وتمسك بالاستقلال في مفهومه للجملة، فكان بذلك رائد أول محاولة حقيقية للتحرر من معيار المعنى في تعريفه للجملة[2]، إذ يعرف الجملة بقوله :« فالجملة حسب هذا الحد هي مركب لايكون: في قول ما، جزءًا من مركب أكبر منه»[3].

الواضح أنّ **بلومفيلد** يشترط الاستقلال في الجملة فحسب لذلك لم يُسمّ التركيب غير المستقل جملة، ويسقط فكرة اعتماد الجملة على سابقتها أو لاحقتها وهو ما يعرف بالتمام؛ وعلى هذا فإن الجملة عند **بلومفيلد** هي تركيب من منطوق وليست جزءًا من تركيب أكبر، ومن وجهة أخرى نلاحظ أن **بلومفيلد** يلفت الانتباه إلى أن التركيب أو الشكل اللغوي نوعان؛ إما أن يكون بصيغة منفصلة مستقلة، أو يدخل في علاقة ضمنية مع تركيب آخر.

ويذكر مسعود بن سعيد سالم الحديدي أن **بلومفيلد** يحلل الجملة بالنظر إلى جميع مستويات وأنظمة اللغة ؛ يقول:«هذه الفكرة التحليلية نجدها عند **بلومفيلد**، فهو يحلل اللغة ويقسمها على مستويات :

- ✓ المستوى الفونيمي، ويحتوي على الوحدات الصوتية .

---

[1] ينظر حسين علي فرحان العقيلي، **الجملة العربية في دراسات المحدثين**، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 2012، ص37.

[2] ينظر محمود أحمد نحلة، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، ص13.

[3] محمد الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص**، ط1، منوبة،تونس: كلية الآداب جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع،2001، ص37..

- ✓ المستوى المورفيمي، ويحتوي على وحدات معجمية .
- ✓ المستوى التركيبي، ويحتوي على تراكيب تتجاوز اللفظ والكلمة، نحو: شبه الجملة، والمركب الإضافي.
- ✓ المستوى الدلالي.»[1]

فالتراكيب (أو الجمل) عند **بلومفيلد** في أدنى حد لها تتكون من لفظين، كشبه الجملة أو المركب الإضافي. والجملة حسبه تُحمل إلى مكوناتها المباشرة بواسطة قواعد التوزيع والتعويض والاستبدال، والمثال الموالي يوضح ذلك : الطالبةُ ناجحةٌ، هذا مركّب اسمي بسيط مُكَوّن من مبتدأ وخبر. نستبدل الطالبة بعبارة : القارئةُ المجدةُ، وهو مركّب إضافي، من غير أن نغير النمط التركيبي الأساسي فتصبح : القارئةُ المجدةُ ناجحة.

بعدها نستبدل المكوّن الثاني (ناجحةٌ) بعبارة أخرى؛ أي :(القارئةُ المجدّةُ محققةٌ التفوّق)، وتبقى الجملة «محافظة على مكونيها المباشرين، وعلى نفس نمطها التركيبي»[2]، فرغم تفاوت الجملتين (الطالبة ناجحة / القارئة المجدة ناجحة)، فإن المكون الأول أو الثاني فيهما متساويان في كونهما مكوّنات مباشرة عند التحليل البنيوي لأنماط الجمل؛ حيث إنها ذات وظيفة واحدة.

وأجزاء الكلام لا تنتظم في اللغة اعتباطا بل كل جزء يدخل في علاقة مع الجزء الآخر بطريقة متسقة و **بلومفيلد** في هذا يذهب إلى نفس فكرة **دي سوسير** في ثنائية (تتابع / استبدال)، كما يميز **بلومفيلد** بين نوعين من التراكيب:«التراكيب المركزية

[1] مسعود بن سعيد سالم الحديدي ، **الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث** ، ط 1 ،الأردن : دار كنوز المعرفة ، 2016 ، ص 106.

[2] يحيى بعيطيش، **مباديء النحو البنيوي دراسة تطبيقية على اللغة العربية**، مجلة الدراسات اللغوية، مختبر الدراسات اللغوية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد6، 2010، ص239.

والتراكيب اللامركزية، وفقا لما إذا كان التركيب نفسه بشكل عام مشابها أو غير مشابه نحويا لأي مكوناته المباشرة »[1]؛ والذي تتصل فيه المورفيمات بعضها ببعض.

ويحلل **بلومفيلد** البنية اللغوية إلى مجموعة من المكونات المباشرة، ويتمثل ذلك في استعراض المكونات اللغوية الجزئية للبنية أو وحدتها التمييزية، فالجملة "تفيدنا مطالعة الكتب" تُحلل كالآتي[2]:

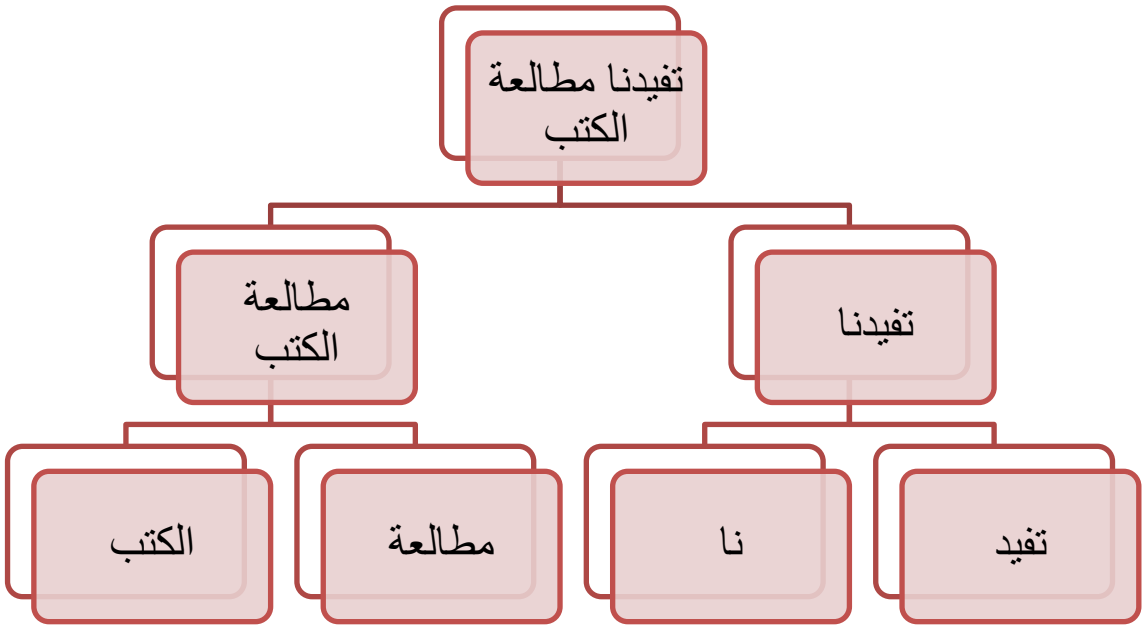

الشكل رقم (01): يبين تحليل البنية اللغوية إلى مكوناتها المباشرة

الملاحظ أن جملة (تفيدنا مطالعة الكتب) تتكون من مؤلفين مباشرين هما:

(تفيدنا).....(1) / (مطالعة الكتب).....(2)

والمؤلفان(1)و(2) يمكن لنا تحليلهما إلى مؤلفين أيضًا:

[1] ر.هـ . روبنز، **موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)**، ترجمة: أحمد عوض، د.ط، الكويت: عالم المعرفة،1997، ص 305.

[2] ينظر بلقاسم إيمان فاطمة الزهراء، **المونيمات الوظيفية في المعلقات السبع دراسة نحوية لسانية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص النحو والصرف، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2016-2017، ص10-11.

(تفيد).....(3)

(نا).....(4)

(مطالعة)...(5)

(الكتب)....(6)

والمؤلف(6) يمكن لنا تحليله إلى مؤلفين:

(ال).....(7)

(كتب).....(8)

إن أدنى تأمل في هذا التحليل، يهدي إلى أن جملة (تفيدنا مطالعة الكتب) تتكون من مؤلفات ثمانية يمكن تصنيفها وفق التتابع التالي:

أ-المؤلفات(1)، (2)، (6)، مؤلفات مباشرة؛ أي أنّها قابلة للتحليل إلى مؤلفات أصغر.

ب-المؤلفات(3)، (4)، (5)، مؤلفات نهائية؛ أي أنّها غير قابلة للتحليل إلى مؤلفات أصغر منها ذات دلالة. ويمكن لها، حينئذ أن تندرج ضمن بناء أكبر.

وهكذا يرى بلومفيلد أنّ الجملة تتدرج في مستويات تحليل متعاقبة في شكل طبقات، وبمفهومه هذا انتقل بالجملة من المفهوم القديم الذي يعتبرها سلسلة متتابعة من العناصر، أو بمعنى آخر وحدة مشكلة من مجموعة من الصياغم المتتالية الواحدة منها بعد الأخرى[1]. ولقد كان هذا المفهوم الجديد من أهم إسهامات المدرسة التوزيعية في اللسانيات الحديثة، إذ وجد قبولا لدى كثير من الباحثين المعاصرين

ثانيا/ تصور البنيوية الوظيفية للجملة :

سعت النظرية البنيوية الوظيفية إلى دراسة الجملة انطلاقا من تصور وظيفية اللغة الذي تبناه أصحاب المدرسة الوظيفة بزعامة **ماتيسيوس** الذي بعدما قام« بتطوير منظور

[1] ينظر عبد الحارس، **الجملة العربية**، مجلة لسان الضاد، العدد:1، جوان 2016، ص17.

الجملة الوظيفي(Functional Sentence perspective) وتطبيقه على لغته التشيكية، وكذلك على اللغة الإنجليزية، وبعض اللغات الأمريكية، تبين أن الشكل العام لمنظور الجملة الوظيفية في جميع اللغات هو الترتيب المفرداتي»[1] ؛ حيث يرد الموضوع أولا ثم يليه الخبر؛ فكيفية الترتيب له تأثير على الوظيفة التي تؤديها الجملة.

ويعبر **ماتيسيوس** عن تصوره وأفكاره تجاه الجملة بواسطة ثنائيات مختلفة تتعلق بطرفي الجملة الأساسيين، ومن هذه الثنائيات:ثنائية المتقدم Theme، والمتأخر Rheme، وثنائية المسلمة Given، والإضافة New، فالمتقدم يعبر عن المتحدث عنه الذي يكون معلوما لدى المخاطب بحسب افتراض المتكلم. أما المتأخر فهو المعلومات الجديدة المنضافة لمعلومات المخاطب السابقة بشرط تكون لها صلة بالمتقدم.

فهي بذلك تكون الجزء المتمم للجملة، في حين أن المسلمة هي معلومات مقدمة من طرف المتكلم إلى السامع الذي يدركها من خلال مكتسبات قبلية من نص سابق مثلا، أو قد يفهمها من المقام الذي هو فيه، والإضافة عكس المسلمة؛ إذ هي ما يلقيه المتكلم ولا يدركه السامع من مصادر أخرى[2].

ويذهب **أندريه مارتيني** الذي تبلورت على يديه النظرية الوظيفية، وتواصل بناؤها وصقلت مبادؤها في فرنسا عن طريقه[3]، إلى أن الجملة تتابع من الكلمات ويعرفها بأنها «كل ملفوظ تتصل عناصره بركن لساني وحيد أو متعدد عن طريق الإلحاق »[4]، الملاحظ هنا أنّ **مارتيني** يرى أن الجملة تنتمي إلى الكلام بحيث تستند مكوناتها إلى

[1] أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2005 ، ص140.

[2] ينظر محمد يونس علي، **مدخل إلى اللسانيات**، ط 1، بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة، 2004، ص 71.

[3] ينظر عبد القادر المهيري وآخرون، **أهم المدارس اللسانية**، الطبعة الرسمية، تونس: منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، 1986، ص41.

[4] أحمد حساني، **مباحث في اللسانيات** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ص117.

عنصر لساني واحد أو مجموعة من العناصر ؛ وبهذا فهو يرى أن الكلام (الخطاب) توالي جمل مكونة له، إذ تمثل ثنائية (مسند/مسند إليه) نواة الجملة ومرتكزها[1].

ويولي **أندري مارتيني** اهتمامه ببنية ووظيفة المسند في الجملة ويراها مسألة جوهرية–في حين لاقت هذه المسألة تهميشا من بعض اللسانيين– وهو يشاطر رأي سابقيه من التقليديين في كلامه حول المسند، غير أنه يعطي له تحديدا جديدا له فتميز عنهم بطرحه هذا. كما أنه يذهب إلى «أن الفعل مسخر قصرا للقيام بالوظيفة الإسنادية»[2] ؛ أي إن الفعل لا يكون إلا مسندا، ويذكر أيضا أن الفاعل لازم للفعل ولا يختلف ــ حسبه ــ عن المفعول به إلاّ لأنه ينتمي إلى الملفوظ الأدنى الذي لا يكون موجودا إلاّ إذا توفرت النواة الإسنادية فيه [3].

ومن هذا المنطلق فالجملة عند **مارتيني** تقوم على وظيفتين تتمثلان في المسند والمسند إليه، يقول **مارتيني**:« القول الأدنى يشتمل جبرا على عنصرين، عادة ما يشير أحدهما إلى حالة شيء ما أو إلى حدث إليه يجلب الانتباه، يتخذ هذا العنصر اسم المخبر، أما الثاني المسمى سند فيدل على مشارك فاعل»[4]. فالوظيفتان(المسند والمسند إليه) هنا يطلق عليهما مارتيني المسميان : المخبر، والسّند؛ حيث إنّ المخبر يقابل المسند في حين السّند يقابل المسند إليه.

إن الجملة تتحدد في المنظور الوظيفي انطلاقا من الملفوظ الأدنى ومن توفر شرط الاستقلال. ذلك أن **جورج مونان(G.Mounin)** لاحظ ان **مارتيني** هو اللساني الذي

---

[1] ينظر أحمد الفوحي ، **مفهوم الجملة في النحو العربي ونظرية الكليات اللغوية** ، اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق ، سلسلة الندوات 4 ، جامعة المولى إسماعيل ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، مكناس ، 1992 ، ص71.

[2] المرجع نفسه، ص46.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص50.

[4] أندريه مارتيني، **مبادئ في اللسانيات العامة**، ترجمة: سعدي زبير، د.ط، الجزائر: دار الآفاق، د.س، ص113.

عرف كيف ينقّح ويعدّل كل النتائج المنهجية لتعريف الجملة عند **(Meillet)**؛ هذا الأخير الذي اعتبر الجملة «مجموعة تمفصل مرتبطة فيما بينها ببعض العلاقات النحوية، ولا ترتبط بأي مجموع آخر، إنما تكفي لوحدها»[1] ؛ فهذا التعريف يعد شكليا بنيويا يمنح لبنية الجملة مكانة هامة في التحليل، وكذا نجده يشترك مع مفهوم **بلومفيلد** للجملة الذي اشترط الاستقلال فيها.

يساوي **مارتيني** بين الجملة والتركيب أيا كان نوعه حيث يقول :"«لجملة هي التركيب»[2]، ذلك أنه يرى أن كل الوحدات المركبة ليست كلمات كالمركبات الإضافية مثل: طيب القلب ؛ فهذا المركب لا يمثّل كلمة بل هو جملة. ولتحديد العلاقات التركيبية التي تحكم الجملة والتعريف على وظيفتها التبليغية وتمييز نوعها التركيبي يضع **مارتيني** مقاييس ثلاث هي : مفهوم الاستقلال، والوحدات الوظيفية، وموقع الكلمة في التركيب[3].

على الرغم من أن البنيويين اهتموا بالشكل وأقاموا عليه مفهوم الجملة، فإنهم رجعوا عند تحديدهم للجملة إلى مفهوم الإسناد ؛ فهم بهذا تمسكوا بالدلالة، وإن اسقطوها ظاهريا.

[1] أحمد الفوحي ، **مفهوم الجملة في النحو العربي ونظرية الكليات اللغوية** ، ص 50 .

[2] أندريه مارتيني، **وظيفة الألسن وديناميتها** ، ترجمة : نادر سراج ، ط1 ، بيروت : المنظمة العربية للترجمة ، 2009، ص304.

[3] ينظر خولة طالب الإبراهيمي ، **مبادئ في اللسانيات** ، ط2 ، الجزائر : دار القصبة للنشر ، 2006 ، ص101.

المبحث الثاني: الجملة النحوية في التوليدية التحويلية

ظهرت اللسانيات التوليدية التحويلية على يد **نعوم تشومسكي** كرد على اللسانيات البنيوية الوصفية وإبراز لعيوبها، حيث قصر **تشومسكي** دراسته على القدرة اللغوية ووصفها وتفسيرها دون الأداء الكلامي، محاولا بذلك الخروج عن النظام المغلق في فهم اللغة وتحليلها؛ حيث « رفض **تشومسكي** المنهج الوصفي معتبرًا إياه أسلوبًا ميكانيكيًا لا شيء فيه سوى الوصف للمادة اللغوية.

فلكي يحلل عالم اللسان يجب عليه أن يقترب أكثر من المتكلمين الناطقين بلغتهم، وذلك لسبر القدرة اللغوية الفاعلة التي تمكنه من الكلام، ثم عليه أن يبدأ بصياغة الفرضيات الشكلية المؤدية إلى نظرية لسانية شاملة، ثم عليه أيضا أن يبرهن على صحة نتائجه بدقة وموضوعية »[1]؛ فكان النحو التوليدي بذلك مختلفا كثيرا عن المقاربات البنيوية[2] .

ويذهب **الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح** المذهب نفسه، فيقول:«لقد تناست وتجاهلت المدارس البنيوية جانبًا هامًا من الدّراسة وهي الظواهر المتعلقة بالقدرة التي منحت للإنسان على الكلام للدّلالة على أيّ غرض كان وبالتالي على كيفية إحداثه له

[1] التواتي بن التواتي ، **المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث** ، ط2 ، الجزائر : دار الوعي للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 55.

[2] ينظر نعوم تشومسكي، **بنيان اللغة**، ترجمة: إبراهيم الكلثم، ط1، بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2017 ، ص39.

وللعبارات المختلفة اللّامتناهية بالمتناهي من الوحدات، كما تناست من ثمّ أنّ النظام الباطني للسان لا يمكن أن تعرف أسراره بعملية وصفية مجردة فقط»[1]، فهذا لا يعدو أن يكون تصنيفًا وتشخيصًا لا غير.

إن منهج **تشومسكي** الجديد يصف ويفسر ويعلل ما ظل معروفا بالقدرة اللغوية للمتكلم/السامع، وهي قدرة لا تمكنه من إنتاج مدونة لغوية محدودة فحسب، بل تمكنه من إنتاج وفهم ما لا نهاية من الجمل الصحيحة[2]، على اعتبار أن النحو التوليدي يسعى إلى وصف سليقة المتكلم السامع المثالي اللغوية أي مقدرته الضمنية على إنتاج وفهم عدد غير محدود من الجمل.

وعليه يكون النحو التوليدي نظاما من القواعد التي تتكرر باطراد لتوليد عدد هائل وغير متناه من البنيات وتقوم هذه القواعد على ثلاثة أجزاء تمثل المكونات الأساسية للنحو التوليدي: المكون التركيبي، المكون الفنولوجي، والمكون الدلالي[3]، وسيتم شرح هذه المكونات في موضع لاحق من هذا المبحث.

عني النحو التوليدي التحويلي بالجملة، فهو يعدها الوحدة الاولية للغة و لا يمكن تفسيرها تفسيرا كاملا ودقيقا إلا من خلال ما سمي بالوحدة الكلية للنص، فقد ركز هذا التيار «عنايته على المستويات القصوى في الكلام، وتجسمها التراكيب والجمل»[4]، وجعل الجملة أساسا في تحليلاته اللغوية.

---

[1] خولة طالب الإبراهيمي، **مبادىء في اللسانيات**، ص145.

[2] ينظر محمد المختار ولد أباه، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، ط2، بيروت: دار الكتاب العلمية، 2008، ص549.

[3] لمزيد من التوضيح حول هذه المكونات (ينظر: خليل أحمد عمايرة، **في نحو اللغة العربية وتراكيبها منهج وتطبيق**، ط1، جدة: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 1984، ص56).

[4] عبد السلام المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، د.ط، تونس ، الجزائر، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص145.

فتُعرّف الجملة في النحو التحويلي «بما هي مجموعة من العبارات ... تخلقها ميكانيكية القواعد في النموذج التوليدي»[1]. الملاحظ أن التوليديين في تعريفهم للجملة ينطلقون من تصورهم لمفهوم قواعد اللغة، فهي عندهم جهاز أو وسيلة لتوليد جميع الجمل الصحيحة نحويا.

إذ تتضافر في تفسير صحتها «ثلاث مكونات أساسية، هي المكون التركيبي الذي تترجمه سلسلة من القواعد ومكون صوتي وصرفي يفصل الصرافم إلى سلسلة من الصواتم، ويربط بين المكونين المكون التحويلي وهو عبارة عن سلسلة القواعد التحويلية تضمن انطباق القواعد الصرفية والصوتية على الجمل بعد تولد بنيتها التركيبية في المكون الأول»[2].

من هنا نفهم ضمنيا أنه يوجد جمل صحيحة وأخرى غير صحيحة ومنحرفة عن قواعد النظام اللغوي،«وتسمى الجملة الصحيحة بالجملة الأصولية (أي الجملة الموافقة الأصول اللغوية) والجملة غير الصحيحة بالجملة غير الأصولية »[3]؛ فهي غير أصولية إذا انحرفت عن المباديء التي تحدد الجملة الأصولية في اللغة.

غير أن **تشومسكي** يرى أن القبول بأي جملة لا يجوز أن يقرر بسرعة بناء على معناها؛ لأن هناك جملا بلا معنى لكنها صحيحة نحويا ويضرب مثالا لذلك بجملته الشهيرة : الأفكار الخضراء المجردة من اللون تنام حانقة[4]؛ فهذه الجملة صحيحة نحويا خاطئة معنويا، فالجملة كما يراها **تشومسكي** هي :« الصيغة الظاهرة في الإشارة إلى

[1] محمود أحمد نحلة، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، ص14.

[2] منجي العمري، **القيد التركيبي في الجملة العربية**، ط1، تونس: الدار التونسية للكتاب، 2015، ص132.

[3] ميشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**، ط2، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص9.

[4] ينظر محمود أحمد نحلة، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية** ، ص15.

المعنى، ومنها تستنبط القواعد التي تساعد الناطق بلغة ما على توليد الصيغ السليمة»[1]، فالجملتان: (كتب الطالب الدرس)، (كتب الجبل الدرس)؛ صحيحتان نحويا ولكن من جهة المعنى تعد الأولى صحيحة والثانية غير صحيحة على الرغم من أن المكونات الأساسية لها متساوية إلا أن الجملة الثانية منحرفة معنويا، وسبب ذلك يرجع إلى أن المكونات الدلالية للفعل(كتب) لا يتفق مع المكونات الدلالية للفاعل(جبل)، ومن هنا تصير الجملة الأولى أصولية أما الثانية فغير أصولية.

وتسعى كل نظرية جديدة إلى إثبات مكانتها ضمن الساحة المعرفية التي تشتغل فيها، وذلك باتباع جملة من المفاهيم، وهذا ما فعلته النظرية التوليدية التحويلية التي استطاع مؤسسها وضع جهاز مفاهيمي ضخم ومائز؛ ومن أهم هذه المفاهيم ثنائيتي: (التوليد /التحويل)، و(البنية العميقة /البنية السطحية) ؛ اللتين تعدان من أبرز أفكار **تشومسكي** حول الجملة، هاتين الثنائيتين يأتي بيانهما كما يلي :

أولا/ ثنائية التوليد والتحويل :

حين أصدر **تشومسكي** كتابه الأول (التراكيب النحوية) (Syntactic Structure) عام 1957 والذي بدأ به الثورة على علم اللغة الوصفي؛ كان يرتكز أساساً على توليد الجملة وتحويلها[2]. فـ «**التوليد** من أهم المفاهيم التي جاء بها النحو (ت ت)، وتميز بها. ويقصد به القدرة على الإنتاج غير المحدود للجمل، انطلاقا من العدد المحصور من

[1] جابر عبد الأمير الجبار التميمي، **جذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه**، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003، ص77.

[2] ينظر زينة قرفة، **الخطاب الروائي من منظور لساني توليدي تحويلي**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد1، د س، ص154.

القواعد – في كل لغة – وفهمها، ثم تمييزها عما هو غير سليم ... وهذا بفضل القدرة الذاتية لقواعد اللغة »[1].

ويذكر **جون ليونز** في كتابه **(نظرية تشومسكي اللغوية)** أن القواعد المحدودة في النحو تصلح للتطبيق أكثر من مرة ما دامت قادرة على توليد عدد غير محدود من الجمل، يقول:«إذا كان النحو يتألف من عدد محدود من القواعد التي تعمل من خلال عدد من المفردات، وكانت هذه القواعد قادرة على توليد عدد غير محدود من الجمل، فإن هذا يعني بالضرورة أن عددا من هذه القواعد لابد أن يصلح للتطبيق أكثر من مرة، وتسمى مثل هذه القواعد أو التراكيب التي تولد باسم التراكيب أو القواعد المتكررة recursive»[2].

أمّا **التحويل** فهو مفهوم درسه **تشومسكي** على نحو مفصل بعد أن نادى بدراسته أستاذه **هاريس**[3]؛ ويعني تحويل جملة أو وحدة إسنادية إلى أخرى، أو بمعنى آخر التغييرات التي يدخلها المتكلم على تركيب فينقل الجملة من صيغتها الأصلية إلى صيغتها النهائية القابلة للنطق.

وتذكر **شفيقة العلوي** أن« التحويل (La transformation) عملية نحوية تجري على سلسلة تملك بنية نحوية وتنتمي إلى سلسلة جديدة، ذات بنية نحوية مشتقة »[4]، من هنا ندرك أن المدرسة التوليدية التحويلية تميز بين نوعين من الجمل:

---

[1] شفيقة العلوي، **محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة**، ط1، بيروت: أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، 2004 ، ص41-42.

[2] جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة: حلمي خليل، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985، ص97.

[3] ينظر سمير شريف استيتية، **اللسانيات المجال، والوظيفة**، والمنهج ، ط2، أربد، عمان: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2008، ص 178.

[4] شفيقة العلوي، **محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة**، ص56.

أ – جملة أساسية؛ تتصف بكونها تركيب بسيط، تام، مثبت، معلوم وخبري (غير طلبي). ويسميها **تشومسكي** الجملة النواة(Kernd Sentence)، كما في المثال : فتح الرجل الباب .

ب – جملة مشتقة؛ وهي تركيب تنقصه واحدة من الخصائص الخمس التي يتصف بها التركيب الأساسي؛ أي أن يكون مركبا معطوفا أو مدمجا، غير تام، منفيا، مبنيا للمجهول وغير خبري(طلبي). بحيث يحوي اشتقاق هذه الجملة على الأقل قاعدة تحويلية واحدة . وقد استخدم **تشومسكي** في بداية نظريته التوليدية التحويلية مصطلح الجملة المشتقة (Derived Sentence) التي يعني بها الجملة التي تشتق من الجملة الأساسية بقاعدة من قواعد التحويل[1].

وتختلف تفصيلات القواعد التحويلية«من لغة إلى أخرى، فقد تكون الحذف أو الاستبدال أو الإطالة أو إعادة الترتيب أو غير ذلك مما يناسب اللغة المدروسة»[2]، فالتحويل موكول له مهمة ربط الجمل الأساسية بالجمل المشتقة؛ إنه ينقل البنى الأساس إلى بنى مشتقة، وإن اقتضى الأمر أكثر من عملية تحويل.

ويركز تشومسكي في أبحاثه على القواعد الأساس التي تصف البنية المكونية للجملة (البنية العميقة) –التي سنأتي على بسطها لاحقا – والقواعد التحويلية التي تستقبل البنى العميقة وتخضعها لبعض التغييرات وتمررها لمكونات لسانية أخرى[3].

---

[1] ينظر معصومة عبد الصاحب، **الجمل الفرعية في اللغة العربية بين تحليل سيبويه ونظرية تشومسكي التوليدية التحويلية**، د.ط، القاهرة: دار غريب للطباعة، 2008، ص34.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، ط1، القاهرة: مكتبة الخانكي، 1990، ص13.

[3] ينظر حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته**، ط1، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 1018 ، ص286.

ثانيا/ ثنائية البنية السطحية والبنية العميقة :

يرى **تشومسكي** في كتابه " **التراكيب النحوية** " أن الجملة مزيج من البنية السطحية والبنية العميقة؛ وتتمثل **البنية السطحية** في التركيب التسلسلي السطحي للوحدات الكلامية المادية، منطوقة كانت أو مكتوبة، فهي بذلك تحدد التفسير الصوتي للجملة[1]؛ أي إنها البنية الظاهرة للعيان عبر توالي الكلمات وانتظامها في سلك الجملة من حيث النطق. فهي التركيب اللفظي المشاهد الخاضع لتسلسل نحوي معين .

وتجدر الإشارة في هذا المقام«أن البنية السطحية للجملة لم تفسر دلاليا في المرحلة الأولى من تطور النظرية . أما في المرحلة الثانية فقد فسرت نحويا ودلاليا، وهذه عودة إلى التحليل اللغوي بمعياري الشكل والمضمون»[2].

أما **البنية العميقة** فهي التركيب الباطني المجرد، الموجود في ذهن المتكلم وجودًا فطريًا ؛ وهي المرحلة الأولى في عملية الإنتاج الدلالي للجملة فهي إذا التفسير الدلالي للجملة[3] ؛ أي هي مجموع القواعد المخزنة في ذهن المتكلم والمتمظهرة في شكل بنى سطحية متعددة، وبمعنى آخر هي القواعد والبنى الأساسية التي يمكن تحويلها لتكون جملة اللغة. وتتميز البنية العميقة بجملة خصائص هي كالتالي[4]:

- تمثل البنى الأولية المولدة في قواعد النحو عن طريق المستوى التركيبي والمستوى المعجمي.

---

[1] ينظر شفيقة العلوي، **محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة**، ص53 . وينظر بريجيته بارتشت، **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط1، القاهرة : مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2004، ص278.

[2] محمود أحمد نحلة، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، ص14.

[3] ينظر شفيقة العلوي، **محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة**، ص53. وينظر بريجيته بارتشت، **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ص278.

[4] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية**، ط3، المغرب: دار توبقال للنشر، 1993، ص68.

- إنها المجال الوحيد لإفراغ الملء المعجمي.
- هي كل البنى الخاضعة للتأويل الدلالي.
- هي البنى القابلة للتحويل إلى بنى سطحية سليمة.

وينطلق مبدأ البنية العميقة(deep structure)، والبنية السطحية (surface structure)[1] من اعتبار أن اللغة عمل للعقل أو آلة للفكر؛ ويعني هذا أن للغة جانبين: داخلياً، و خارجياً ؛ يمثلان البنيتين السابقتي الذكر على التوالي، ويجب أن يتم تناول الجملة من كلا الجانبين، أما الجانب الأول فيعبر عن الفكر، وهو ما يمثل التركيب الباطني للجملة فبتعبير البنية العميقة عن المعنى، واتصالها بالتأويل الدلالي للجمل والعبارات فإنها تعكس أشكال الفكر الإنساني، والثاني يعبر عن الشكل بوصفه أصواتاً ملفوظة.

أما منشأ البنية السطحية فإنها حسب **تشومسكي** تنبثق من البنية العميقة، حيث تتحول عن طريق عمليات نحوية إلى كلام في بنية السطح وهي ما تسمى بعمليات التحويل، والشكل الموالي يوضح ما قيل سابقا[2] :

[1] ينظر تشو جين يونغ، دراسة **تراكيب الجملة العربية وطرق الربط فيها في ضوء النظرية التوليدية والتحويلية من خلال الشحاذ لنجيب محفوظ**، شهادة التعمق في البحث، قسم العربية، كلية الآداب بمنوبة، جامعة تونس الأولى،1992، ص35.

[2] ينظر زينة قرفة ، **الخطاب الروائي من منظور لساني توليدي تحويلي** ، ص155.

الشكل رقم (02): يبين تحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية

أما ما ينظم العلاقة بين البنيتين العميقة والسطحية-فهي قواعد تسمح بتحويل جملة إلى أخرى، وهذه القواعد يقسم نظامها إلى ثلاثة مكونات:

أ – **مكون تركيبي** ؛ وهو مكون التوليد خاص بالبنية العميقة إذ يولدها ويصفها؛ وهذا المكون يتكون بدوره من **الأساس** الذي يضم قواعد المعجم وقواعد التكوين التي عن طريقها تولد الجملة، وتتخذ شكل قواعد إعادة الكتابة[1]، ويمكن تمثيل هذه القواعد بالشكل الآتي[2] :

[1] ينظر رفعت كاظم السوداني، **المنهج التوليدي والتحويلي دراسة وصفية وتاريخية منحنى تطبيقي في تركيب الجملة في السبع الطوال الجاهليات**، ط1، الأردن: دار دجلة، 2009، ص103.

[2] المرجع نفسه، ص105.

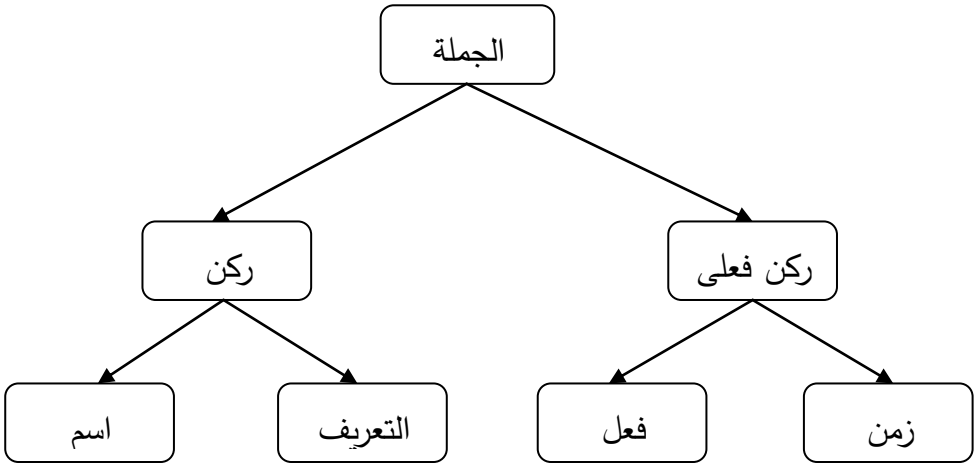

الشكل رقم (03): يوضح قواعد إعادة الكتابة

وفيما يخص المعجم فهو وحدات معجمية تحتوي على سمات صوتية وتركيبية ودلالية عائدة لهذه الوحدات.

كما يتكون المكون التركيبي أيضا من **المكون التحويلي** الذي هو – كما مر بنا سابقا– قواعد تساعد الجملة في الانتقال من البنية العميقة إلى الشكل النهائي لها (البنية السطحية)[1].

ب– المكون الفونولوجي ؛ وهو المكون المسؤول عن تخصيص نطق خاص لكل تركيب لغوي عن طريق لفظ كل مورفيم على حدة وتآلف هذه المورفيمات. ويحتوي على مجموعة قواعد تختص بدراسة الأصوات اللغوية.

ج– المكون الدلالي ؛ ويقوم بتخصيص كل تركيب بمعنى شامل، من منطلق الدلالات الفردية للمورفيمات المؤلفة له . ووفق الطريقة التي تتألف بها هذه المورفيمات، فيخص

[1] ينظر رفعت كاظم السوداني، **المنهج التوليدي والتحويلي دراسة وصفية وتاريخية منحنى تطبيقي في تركيب الجملة في السبع الطوال الجاهليات** ، ص109.

كـلا من التراكيب التـي يولـدها بتمثيل دلالـي[1]. ويمكـن أن نوضّـح هذه الفكـرة الأساسية بالرّسم التالي[2]:

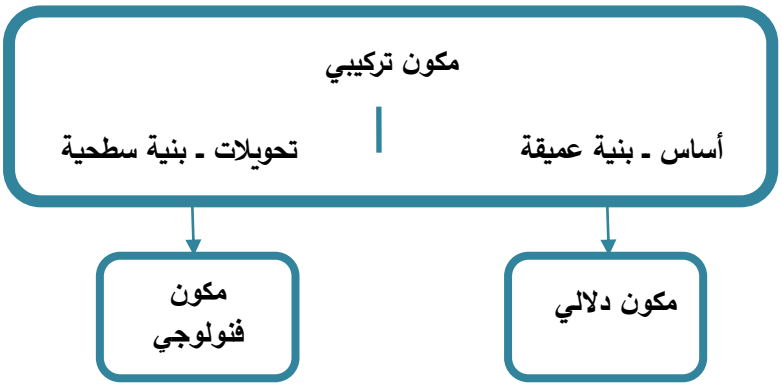

الشكل رقم (04) يبين مكونات قواعد تحويل البنية العميقة إلى بنية السطحية

ونخلص إلى أن النظرية التوليدية التحويلية أحدثت تغيير جذري في اتجاهات اللسانيات الوصفية، فقد جاء تشومسكي ـ وريث البنيوية الأمريكية وإن تنصّل من ذلك ـ بنظريات وقواعد جديدة خرج بها عما ألفته الدراسات اللسانية السابقة، ولعل الغاية التفسيرية التي طبعت هذه النظرية بطابع خاص، كان لها دور أساس في نشوء مباديء متينة ومفاهيم جديدة، دفعت بها إلى تحقيق ثورة كبرى في الدرس اللغوي؛ والجملة بصفة خاصة، كما منحتها الفرادة والتميز من جهة وتشكل سند نظري تقوم عليه ويكسبها مقبولية علمية من جهة أخرى.

[1] ينظر ميشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)** ، ص 16.

[2] ينظر تشو جين يونغ، **دراسة تراكيب الجملة العربية وطرق الربط فيها في ضوء النظرية التوليدية والتحويلية من خلالا الشحاذ لنجيب محفوظ**، ص36.

المبحث الثالث: الجملة والنحو الوظيفي

هناك عدد غير قليل من النظريات اللسانية تُنعَت بالوظيفية، هذه النظريات التي تدين بالفضل لحلقة براغ اللسانية؛ ممثلة في المدرسة الوظيفية الفرنسية بزعامة **مارتيني** ومدرسة **هاليداي** ونظرية النحو الوظيفي[1].

وتعد نظرية النحو الوظيفي التي أرسى دعائمها الهولندي **سيمون ديك** آخر التطورات التي مرت بها اللسانيات في الثلث الأخير من القرن الماضي؛ إذ تنتمي – من حيث مبادئها – إلى اللسانيات الوظيفية التداولية. ويأتي **سيمون ديك** ممثلا للاتجاه الوظيفي التداولي واقتراحه لنظرية النحو الوظيفي من خلال نمذجة الظواهر اللغوية، وهذه النظرية هي امتزاج لنظريات لغوية كالنحو العلاقيRelational Grammer ونحو الأحوال الوظيفية Functionalism Case Grammer ونظرية الأفعال الكلامية Speech Acts Theory[2].

ويهتم هذا الاتجاه بدراسة الجملة دراسة وظيفية تداولية عن طريق التحليلات التركيبية والمعجمية والدلالية، فقوام النحو الوظيفي هو الجمع بين الأنظار الوظيفية والمنطق الصوري في صياغة نحوية واحدة، وإنطلاقا من البنية المنطقية الدلالية ووصولا إلى البنية الصرفية التركيبية، فهذا الاتجاه «يهدف إلى تزويد حساب بنية الجملة من

[1] ينظر رياض حراد، **الجملة في اللغة العربية البنية والوظيفة دراسة في سورة القمر أنموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،تخصص نحو وظيفي، قسم اللغة والأدب العربي،كلية الآداب واللغات، جامعة سطيف، 2013-2014، ص44.

[2] ينظر أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ط1، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1985، ص9.

التمثيل الدلالي التحتي إلى الشكل الصوتي السطحي»[1]، مثلما فعل تشومسكي مع البنيتين السطحية والعميقة.

ولمّا كانت بعض النظريات في بداياتها تمرّ بمجموعة من المراحل ، وذلك بعد أن تُغنى وتتعدد مكوناتها ومجالاتها؛ فإن نظرية النحو الوظيفي السيموندیكي اقترحت «منذ ظهورها ثلاثة صياغات يصطلح على تسميتها عادة للتبسيط ماقبل النموذج المعيار **(ديك 1978)** والنموذج المعيار **(ديك1997 أ و ب)** وما بعد النموذج المعيار»[2].

إلاّ أنه ومن خلال هذه الصياغات الثلاث يمكن أن نميز بين مرحلتين مّرت بهما هذه النظرية هما: نموذج الجملة، الذي ظهر للوجود سنة 1978 من خلال كتاب **سيمون ديك** الموسوم بـ **(النحو الوظيفي Functional Grammer)**، وتبع هذا الكتاب أبحاث ومؤلفات أخرى، صبت كلها في إطار نحو الجملة إلى نهاية سنة 1988، ونموذج النص، الذي بدأ سنة 1989 بكتاب **ديك** الموسوم بـ **(نظرية النحو الوظيفي The Theorie of Functional Grammer)**[3].

وقبل أن نعرض لنموذج الجملة الذي يهمنا في هذا البحث نقدم بإيجاز المباديء الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية.

[1] صلاح الدين ملاوي، **التحليل الوظيفي في الدراسات اللسانية المفهوم والإجراء**، مجلة جذور، العدد41، ذو القعدة 1436هـ سبتمبر 2015م، ص195.

[2] أحمد المتوكل، **التركيبات الوظيفية قضايا و مقاربات**، ط1، الرباط: مطبعة الكرامة، 2005، ص54.

[3] ينظر يحيى بعيطيش، **الوظائف التداولية في رواية ريح الجنوب**، مجلة علامات، ج51، م13، محرم1425هـ، مارس 2004، ص652.

أولا: مباديء النحو الوظيفي

يعتمد نموذج النحو الوظيفي على مباديء منهجية عامة ثابتة لا يحيد عنها، لخصها أحمد المتوكل في كتابه(اللسانيات الوظيفية المقارنة) على النحو التالي[1]:

1- تُستخدم اللغات لتأدية وظائف متعددة مختلفة إلاّ أنّ هذه الوظائف فروع لوظيفة أصل هي وظيفة التواصل.

2- تنعكس الوظيفة إلى حد بعيد في بنية اللغة.

3- يحكم ترابط التبعية القائم بين الوظيفة والبنية وانعكاس الأولى في الثانية: عملية اكتساب اللغة، وانقسام اللغات إلى أنماط، ومسلسل التطور اللغوي.

4- تسعى نظرية النحو الوظيفي منذ نشأتها(ديك1978) في تحقيق الكفاية التفسيرية التي تجعلها ثلاث كفايات: كفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النمطية.

ظهر المبدأ الأول مع ظهور الوظيفية، وظل شعارًا لكل أعلامها، يتخذونه غاية يدافعون عنه، وإن اختلفت طرائقهم في ذلك، كذلك الشأن بالنسبة لـ (**سيمون ديك**) الذي أقام نظريته على قاعدة أساسية، تعتبر أن أي لغة طبيعية لها وظائف متعددة، إنما الوظيفة الطاغية والأصل هي التواصل.

أما المبدأ الثاني فيعني أن البنية الصورية للسان الطبيعي بمستوياتها الأربع: صوتية وصرفية ونحوية ودلالية ، ترتبط ارتباط تبعية بالوظيفة الأساسية للغة وهي التواصل[2]. فأصحاب هذه النظرية يرون أن البنى الصورية هي انعكاسًا لاختلاف المقامات

[1] أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التنميط والتطور**، ط1، الرباط، الجزائر، بيروت: دار الأمان الرباط، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص 25-26-27.

[2] ينظر أحمد المتوكل، **الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية**، د ط، الرباط: مطابع منشورات عكاظ، 1993، ص10.

التخاطبية، فالأشكال اللغوية تختلف باختلاف المقام كانما المقام هو الذي يتحكم في طبيعة الخصائص البنيوية للعبارة.

في حين أن المبدأ الثالث، في شقه الأول، مُفاده «أن المباديء الفطرية التي تُؤطر عملية اكتساب اللغة والتي تشكل كليات لغوية (أو **نحو كلي**) مباديء تربط بنية اللغة بوظيفتها، كما أن مُفاده ان الطفل أثناء تعلمه للغة يكتسب بالتدريج بنيات لغوية مشفوعة بما تؤديه من وظائف، أي من أغراض تواصلية»[1].

وبمعنى آخر أن ما يكتسبه الطفل ليس قدرة لغوية بل قدرة تواصلية تمكنه من معرفة أوضاع اللغة(صوتا، صرفا، وتركيبا)، وكذا استعمالها في مقامات تخاطبية مختلفة، وفي شقّيْه الثاني والثالث يحيل إلى أن اللغات تختلف عن بعضها البعض تبعا لوسائل تحقق انعكاس الوظيفة في البنية، كما أنها تتطور طبقا لما يطرأ من تغيير على ذلك الإنعكاس[2].

أما الكفايات التي يسعى النحو الوظيفي إلى تحقيقها ـ وهو المبدأ الرابع لهذا النحو ـ هي: الكفاية التداولية، والكفاية النفسية، والكفاية النمطية.

1 ـ الكفاية التداولية:

يقول سيمون ديك معرّفا هذه الكفاية: «على النحو الوظيفي أن يستكشف خصائص العبارات اللغوية المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات، وأن يتم هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي؛ يعني هذا أنه يجب ألاّ نتعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنها موضوعات منعزلة، بل على أساس

[1] أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التنميط والتطور**، ص26.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص27.

أنها وسائل يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معيّن في إطار سياق تحدده العبارات السابقة، وموقف تحدده الوسائط الأساسية لموقف التخاطب»[1].

يؤخذ من التعريف أنّ خصائص العبارات اللغوية تتحكم فيها عوامل أخرى من الخارج؛ وهي مبادئ تحكم التواصل اللغوي، وبالتالي فإن العملية التواصلية لا تقتضي معرفة لغوية فحسب بل تقتضي معارف أخرى عامة وآنية تخص الموقف الذي تتم فيه عملية التواصل، ومن هنا فإن إنتاج اللغة وفهمها يتمان في إطار تداولي (حوار، سرد...).

فالكفاية التداولية تتماشى مع المبدئين الأول والثاني، والمقصود بها كفاية الاستعمال اللغوي؛ إذ إن **ديك** أضاف جديدًا للجوانب التركيبية والدلالية، تمثّل هذا الجديد في استثمار علم حديث ظهر في الدراسات اللسانية وسمي التداولية

وذلك لأن للغة نسقين، نسق لغوي صرف، ونسق الاستعمال، ويتضافر هذان النسقان في تحديد أغلب خصائص العبارات اللغوية، وهو ما يسميه **ديك** الخصائص المرتبطة في الاستعمال، ومنها الخصائص الصرفية والتركيبية والتطريزية التي يحددها القصد(القوة الإنجازية) كما يحددها موقف المتكلم من فحوى كلامه[2].

ولمّا رام النحو الوظيفي تحقيق الكفاية التداولية، اقترح بنية للنحو «تشتمل على مستويات تمثيلية ثلاثة:

- **مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية:** (كوظيفة المنفذ ووظيفة المتقبل ووظيفة المستقبل ووظيفة المستفيد...).
- **مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية:** (كوظيفة الفاعل والمفعول).

[1] أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد**، ط1، الرباط: مكتبة دار الأمان، 2006، ص 64.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص 64.

- **مستوى لتمثيل الوظائف التداولية:** (كوظيفة المبتدأ ووظيفة المحور...)»[1].

2 ـ الكفاية النمطية:

يعرّف ديك هذه الكفاية بقوله: « يزعم المنظرون للسان الطبيعي أن بإمكانهم حصر الاهتمام في لغة واحدة، أو في عدد من اللغات فيما يقارب التنميطيون اللغة مقاربة محايدة نظريا تعتمد منهجا استقرائيا شبه تام.

إن الدراسة التنميطية لا تكون ذات نفع إلا إذا أطرتها مجموعة من الفرضيات النظرية ولا تكون النظرية اللسانية في المقابل ذات جدوى، إلا إذا كشفت عن مبادئ وقواعد ذات انطباقية واسعة النطاق»[2]، من خلال التعريف يتضح أن ديك ينتقد التنميطيين السابقين في اتجاهيهما ويرى بأن تنميط اللغات يجب أن يندرج في إطار نظري ينطبق على أكبر قدر ممكن من اللغات المتواجدة والممكنة، ومن هنا فإن النحو الوظيفي لتحقيق هذه الكفاءة وضع ضابطين هما:

- ربط تنميط اللغات بالكليات اللغوية.
- السعي في إحراز أكبر قدر ممكن من التجريد في صوغ المبادئ والقواعد.

3 ـ الكفاية النفسية:

يعرّفها سيمون ديك بقوله: «تنقسم النماذج النفسية بطبيعة الحال إلى نماذج إنتاج، ونماذج فهم؛ تُحدد نماذج الإنتاج: كيف يبنى المتكلم العبارات اللغوية وينطقها، في حين تُحدد نماذج الفهم كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللغوية وتأويلها، وعلى النحو الوظيفي

[1] علي آيت أوشان، **اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي الأسس المعرفية والديداكتيكية**، ط1، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1998، ص51.

[2] أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد**، ص: 68.

الذي يروم الوصول إلى الكفاءة النفسية أن يعكس بطريقة أو بأخرى ثنائية الإنتاج/الفهم هذه»[1].

يشير ديك في هذا التعريف إلى العملية النفسية التي يقوم بها الذهن في إنتاج الخطاب أو فهمه أثناء القيام بالعملية التواصلية، وعليه فإن نماذج النحو الوظيفي صيغت على أساس أن إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النطق مرورا بالصياغة.

فالنحو الوظيفي يرقى«إلى مستوى الكفاية النمطية إذا استطاع أن يفرز أوصافا للغات طبيعية متباينة نمطيا، وإذا كان قادرًا في نفس الوقت على رصد ما يؤالف وما يخالف بين هذه اللغات، ويكون النحو كافيا نفسيا إذا لم يتعارض مع الفرضيات النفسية حول إنتاج اللغة وفهمها»[2]، فالنحو الوظيفي يحاول أن يكون مطابقا قدر الإمكان للنماذج النفسية سواء كانت نماذج إنتاج أو نماذج فهم

ثانيا: ملخص النموذج الأول(1978،1988)

كما أسلفنا الذكر أن نحو النموذج الأول هو نحو جملة، وفيه تمر بنية الجملة بثلاث مراحل يضطلع في كل مرحلة منها ببناء بنية تمثّل لزمرة من الخصائص والمحطات الاشتقاقية، مرتبة على النحو الآتي: البنية الحملية، والبنية الوظيفية، والبنية المكوّنية. حيث يمثل في كل بنية لجملة من الخصائص والقواعد إذْ تضطلع ببناء هذه البنيات أنساق ثلاث من القواعد: الأساس، قواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية، وقواعد التعبير[3].

[1] أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد**، ص66.

[2] محمد بودية، **مفهوم الوظيفية عند أحمد المتوكل وسيمون ديك قراءة في نموذج النحو الوظيفي**، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 12، جانفي2013، ص246.

[3] ينظر علي آيت أوشان، **اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي الأسس المعرفية والديداكتيكية**، ص52.

أ- البنية الحملية:

وسميت بهذا الاسم نسبةً إلى الحمل، وهو نتاج إسناد محمول (يقابل في التراث النحوي العربي المسند) إلى عدد من الحدود أو الموضوعات، تسهم في تحقيقه، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الأمثلة الآتية[1]:

ذهب	زيد إلى السوق
محمول	حدود أو موضوعات

طلبة اللغة	ملتزمون
حد أو موضوع	محمول

الإسلام	دين خاتم
حد أو موضوع	محمول

[1] ينظر الزايدي بو درامة، **النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة**، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في علوم اللسان العربي، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014، ص128.

وفيها تتمثل الخصائص الدلالية بتطبيق القواعد الأساس الذي يسميه أحمد المتوكل (المخزن المفرداتي)، والمتكوّن من عنصرين: معجم، وقواعد تكوين المحمولات والحدود، والعنصران هما اللذان يتكفلان بصوغ بنية الجملة الحملية وبنائها[1].

المعجم: وينقسم إلى قسمين من المعارف:

- معرفة مجموعة من المفردات الأصول التي يتعلمها المتكلم السامع تعلما كما هي قبل استعمالها، مثل: ما هو من باب (فعَل، فعِل، فعُل، وفعلل)؛ أي الأفعال المجردة من الثلاثي والرباعي.
- معرفة نسق من قواعد الاشتقاق تمكنه من تكوين مفردات جديدة لم يسبق له أن سمعها أو استعملها انطلاقا من المفردات الأصول المتعلّمة، مثل اشتقاق ما كان من باب (فَاعَلَ، أَفْعَلَ، فَعَّلَ، افْتَعَلَ...) من الفعل الثلاثي وهذا يسمى اشتقاق مباشر، وهناك اشتقاق غير مباشر مثل ما كان من باب (تَفَاعَلَ، تَفَعَّلَ...)؛ لأنها مشتقة من غير الأصول.

وعلى هذا يرى المتوكل بأن هذا المعجم هو الذي يتولى تزويد المتكلم بالأطر الحملية، والحدود الأصول[2]، وبالتالي فالأطر الحملية نوعان؛ أطر حملية أصلية، وأطر حملية مشتقة[3].

قواعد تكوين المحمولات والحدود: يقصد بها الطريقة التي يتم بها الاشتقاق، ويجب أن تتوفر فيها خاصيتان هما:

- الربط بين مفردات متواردة تزامنيا؛ أي في المرحلة نفسها من مراحل تطور اللغة.

---

[1] أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية**، ط1، الرباط، الجزائر، بيروت: دار الأمان، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف،2013، ص120.

[2] ينظر عبد الفتاح الحموز، **نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة احمد المتوكل**، ط 1، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص93 ـ 94.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص 96 ـ 97.

- أن تكون المفردات الناتجة عنها مجموعة غير محصورة العناصر؛ أي أن تكون قاعدة منتِجة.

إذن فناتج المعجم وقواعد التكوين إطار حملي يمثل للخصائص الدلالية، وهذا الإطار الحملي هو المصدر لبناء البنية الحملية التامة التحديد، التي تتجسد في بنيتين متحدتين هما: بنية الحمل وبنية الدلالة، أمّا الأولى فتتضمن الأطر الحملية الخاصة بالجملة، وتكون هذه الأطر إمّا أسماءً أو أفعالاً أوصفات أو ظروف.

ويصنّف الإطار الحملي ـ كذلك ـ إلى صنفين: محمولات وحدود؛ بحيث يدل كلّ **محمول** على واقعة، تصنف بنظرية النحو الوظيفي في حقل «الأعمال(Actions)، أوالأحداث(Pocessus)، أوالأوضاع(Positions)، أوالحالات(Etets)، تقابلها الوظائف الدلالية المناسبة وهي على التوالي وظيفة المنفذ (L'agent) والقوة(Force) والمتموضع(Position) والحائل(Etat)»[1].

أمّا **الحدود**، فتدل على المشاركين في تحقيق الواقعة، وهي بالنظر إلى أهميتها في تحقيق الواقعة، قد تكون:

حدود موضوعات أساسية تسهم في تعريف الواقعة ذاتها كالذّات المنفذة والذّات المتقبلة أو المستقبلة، أو(الحد المنفِّذ، والحد المتقبَّل، والحد المستقبِل)؛ وعليه فجملة "شرب زيد اللبن" تشتمل على حدين؛ المحمول الفعلي: (شرب)، الحدان: المنفذ (زيد)، والمتقبل (اللبن)، وقد يكون للمحمول ثلاثة حدود موضوعات، كما في الجملة: "أعطى الغني الفقير ثوبا"؛ المحمول الفعلي: (أعطى)، الحدود: المنفذ (الغني)، المستقبل (الفقير)، المتقبل (الثوب).

[1] يحيى بعيطيش، نحو **نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة**، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص231.

وقد تكون **حدودًا لواحق** (غير أساسية)، يكون دورها مقصورًا على الإشارة للظروف والملابسات المحيطة بالواقعة، كأن تدل على زمانها أومكانها أوعلتها[1]، فجملة (أعطى خالد محمدا كتابا اليوم أمام المكتبة)؛ توضح ما سبق ذكره، حيث إنّ المحمول الفعلي: (أعطى)، والحدود الموضوعات: المنفذ (خالد)، المستقبل (محمدا)، المتقبل (كتابا)، الحدود اللواحق: مخصص زماني (اليوم)، مخصص مكاني (أمام المكتبة).

وعليه فالبنية العامة للحمل في النحو الوظيفي تقوم على: محمول، وحدود موضوعات، وحدود لواحق، وعلى ما سبق فإن المحمولات تصنف إلى: محمولات أحادية (ذات موضوع واحد)، محمولات ثنائية (ذات موضوعين)، محمولات ثلاثية (ذات ثلاثة موضوعات).

إذا كان المحمول لا يتضمن إلا حدود موضوعات فإنه إطار حملي نووي، وإذا اشتمل على حدود موضوعات، وحدود لواحق كان إطارا حمليا موسعا[2].

ويمكن إجمال مكونات الإطار الحملي فيمايلي[3]:

- المحمول ومقولاته التركيبية (فعل، اسم، صفة...).
- محلات موضوعات المحمول.
- القيود الانتقائية (أو القيود النوادر) التي يفرضها المحمول على موضوعاته.
- الموضوعات بالنسبة للواقعة التي يدل عليها المحمول.

---

[1] ينظر يحيى بعيطيش، **الوظائف التداولية في رواية ريح الجنوب**، ص655.

[2] ينظر عطا محمد موسى، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في تخصص اللغة العربية وآدابها من كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية،1992، ص330.

[3] أحمد المتوكل، **من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية**، ط1، الدار البيضاء: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1987، ص16.

ويمكن تصنيف المحمولات في الجملة أو بمعنى آخر التمثيل للإطار الحملي للفعل (شرب) كالآتي: (فعل) (حي) (منفّذ) (سائل) (متقبّل) (زمان)؛ أي أنّ هذا الفعل يقوم به كائن حيّ يقوم بوظيفة المنفّذ ولابدّ من مفعول(سائل) يقوم بوظيفة المتقبّل[1].

ب ـ البنية الوظيفية:

وفيها تتمثل الخصائص الوظيفية بنقل البنية الحملية التامة التحديد إلى بنية وظيفية عن طريق تطبيق مجموعتين من القواعد؛ قواعد إسناد الوظائف، وقواعد تحديد مخصص الحمل، وتنقسم هذه البنية إلى: بنية تركيبية، وبنية تداولية.

1ـ البنية التركيبية: يبرز من خلالها وظيفتان تركيبيتان فقط هما الفاعل والمفعول، «ويبرز هذا التقليص للوظائف التركيبية بأنّ ثمة فرقا بين البنية الدلالية للجملة وبنيتها التركيبية، بحيث لا ضرورة بأن تتضمن البنية الثانية جميع عناصر البنية الأولى»[2].

2ـ البنية التداولية: وهي البنية التي تظهر من خلالها الوظائف التداولية وهي وظائف تعتمد على السياق والمقام والعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب وتظهر هذه الوظائف لأن التداول حسب تصور النحو الوظيفي «يقوم بربط مكونات تحمل في الجملة وظائف تداولية بالمواقع المهيأة لها في البنية الموقعية»[3]، وبعبارة أخرى تُسند هذه العلاقة إلى المكونات حسب المعلومات الإخبارية التي تحملها، وطبقا للطبقات المقامية التي يمكن أن تُنجز فيها الجملة[4]. وسنبسط هذه الوظائف في مكانها المناسب لاحقًا.

---

[1] ينظر عطا محمد موسى، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص330.

[2] يحيى بعيطيش، **الوظائف التداولية في رواية ريح الجنوب**، ص655.

[3] محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية 2 اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ط1، الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع، 2001، ص796.

[4] ينظر فطيمة زايدي، **تيسير النحو العربي من خلال كتاب الوظائف التداولية في اللغة العربية لأحمد المتوكل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها تخصص لسانيات عربية، قسم اللغة والأدب العربي والفنون، جامعة باتنة1، 2015ـ 2016،ص82.

ج ـ البنية المكوّنية:

لمّا كان المبدأ المعتمد في نظرية النحو الوظيفي هو أسبقية الوظيفة على البنية، وأن بنية اللغة تأخذ الخصائص التي تخدم إنجاح عملية التواصل وأهدافها ومختلف أنماطها[1]، فإنّ هذه البنية(المكونية) تأتي متأخرة عن البنيتين السابقتين اللّتين تُعدّان بالنسبة إليها بمثابة خزّان معلومات أساس، حيث تُبنى البنية المكونية ما تضطلع ببنياته حسب المعطيات التي توفرها االبنيتين(الحملية والوظيفية).

ومما يدل على ذلك أنه «ينجم عن تطبيق قواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية بنية حملية مخصصة وظيفيًا، أي بنية وظيفية تتوافر فيها المعلومات الدلالية والتداولية التي تستلزمها قواعد النسق القاعدي الثالث: قواعد التعبير؛ معنى ها أنّ قواعد التعبير تضطلع بنقل البنية الوظيفية إلى بنية مكونية أي بنية تركيبية ـ صرفية»[2].

وبعبارة أخرى البنية المكونية هي البنية الصرفية التركيبية بتطبيق قواعد التعبير التي تشتمل على جملة من القواعد وهي[3]:

- ❖ قواعد صياغة الحدود.
- ❖ قواعد صياغة المحمول.
- ❖ قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية.
- ❖ قواعد الموقعة.
- ❖ قواعد إسناد النبر والتنغيم.

[1] ينظر أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد**، ص28.

[2] الزايدي بودرامة، **النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة**، ص209.

[3] ينظر عطا محمد موسى، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص334.

وفي هذه الخطاطة توضيح للجهاز الواصف لنحو الجملة الوظيفي وأهم مراحله[1]:

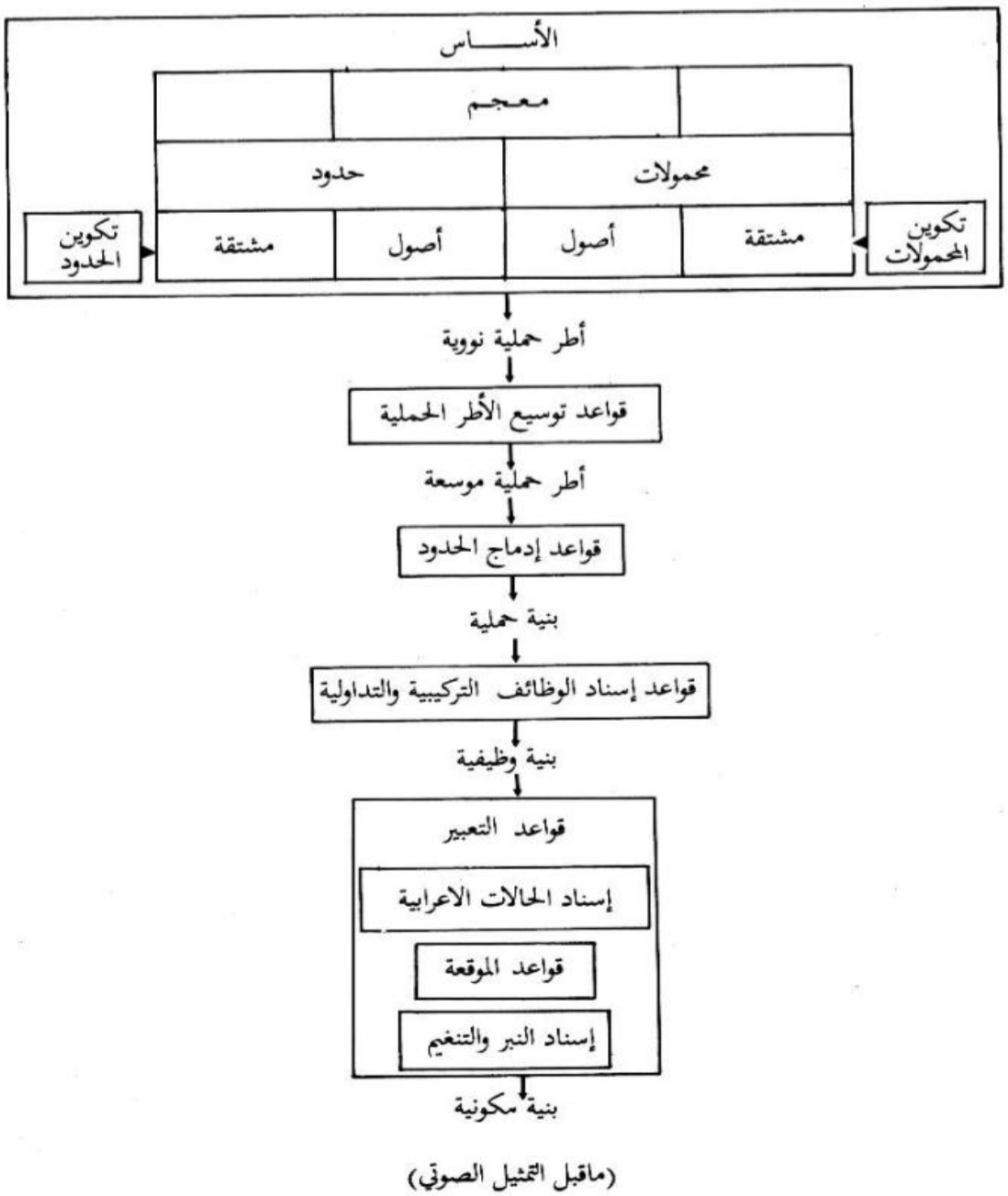

الشكل رقم (05) يوضح الجهاز الواصف لنحو الجملة الوظيفي وأهم مراحله

[1] ينظر يحيى بعيطيش، **الوظائف التداولية في رواية ريح الجنوب**، ص656-657.

الخلاصة :

يروم هذا الفصل تقديم تصورات حول الجملة في ضوء المنهج الوصفي والتوليدي التحولي والوظيفي التداولي، فقام بوصف جهود رواد هذه المناهج الثلاث في دراسة الجملة ووصف بنيتها وتشكلها. فالجملة في الفكر اللساني الحديث هي أكبر علامة لسانية ممكنة تقوم على وحدة الخطاب، وهي مجموعة من العناصر المرتبة ترتيبا نحويا ومنطقيا للتعبير عن معنى تام، وتعتمد الاستقلال التركيبي والتمام الدلالي؛ فهي وحدة كاملة.

إلاّ أنّ جلّ الدراسات اللسانية الغربية الأولى ركّزت في تحديدها للجملة على الجانب الشكلي التركيبي مُغفلة الجانب الوظيفي(الدلالي) التداولي أو مُقلّلة من قيمته، ومرجع هذا هو الزاوية التي اتخذتها تلك الدراسات وجهة نظر لها، فقد عُرّفت الجملة عند الكثير من البنيويين بأنّها صيغة أو شكل لغوي يقع بين نقطتين إن كان مكتوبًا، أو بين وقفتين إن كان منطوقًا؛ أي إنّ الجملة وفق المنظور الشكلي مجموعة عناصر متتالية لها نقطة بداية ونقطة نهاية، سار أصحاب هذا المنظور في تحليلها على نهج نظرية كبرى هي نظرية التحليل إلى المكونات المباشرة للوصول إلى مؤلفات نهائية في كيان الجملة.

ولعلّ الأمر نفسه يمكن أن يُستشفّ عند تشومسكي وأصحابه(التوليديين التحويليين)؛ وذلك من خلال تعريفه للغة إذ يرى أنها مجموعة محدودة أو غير محدودة من الجمل ذات طول محدود، فالجملة في التصور التوليدي مكونة من مجموعة عناصر محدودة ومضبوطة، تعطيها طولاً محدودًا.

والملاحظ على هذه المفاهيم غياب استحضار الوظيفة التداولية تخصيصًا في تحديد مفهوم الجملة، وقد استدرك التوجّه الوظيفي التداولي هذا الأمر، حيث عُدّت الجملة(كبنية منجزة) في نظرية النحو الوظيفي نتاج المقام؛ أي إنّه يُأتى بها لخدمة المقام الذي

استدعى التلفّظ بها، أو إنجازها على هيئة مخصوصة، بالنّظر إلى شكلها الناتج عن ترتيب عناصرها، أو بالنّظر إلى التنغيم الذي يواكبها؛ ودليلهم على هذا هو أنّها نسق من الوحذات لا يمكن تحديد بعض خصائصها إلاّ بمراعاة ظروف إنتاجها، وانطلاقًا من مقاصد متلفظيها أثناء عملية التبليغ.

ومن خلال ماجاء من تعاريف وتصنيفات عند هؤلاء الغربيين، وضع الكثير من الدارسين للغة العربية تصوراتهم ونظرياتهم وتصنيفاتهم وتحليلاتهم للجملة في إطار اللسانيات الحديثة والمعاصرة، وهذا ما سنحاول بسطه فيما سيأتي من هذا البحث.

الفصل الثاني : دراسة الجملة في الكتابات العربية الحديثة

المبحث الأول: تعريف الجملة العربية في الكتابات اللغوية الحديثة

المبحث الثاني: الوظائف النحوية للجملة العربية في الدرس الحديث

المبحث الثالث: تقسيمات الجملة العربية في ضوء البحث الألسني الحديث

المبحث الأول: تعريف الجملة العربية في الكتابات اللغوية الحديثة

اعتنت الدراسات اللسانية الحديثة اعتناءً كبيرًا بتحليل اللغة من أجل استخراج مكوناتها في مختلف المستويات اللسانية، كما خصّت الجملة بحيز كبير من تلك العناية، إذ اتجه اللغويون منذ سنة 1957 بصورة متزايدة إلى البحث في قضايا الجملة، فقد كانت الموضوعات المتعلّقة بالأصوات، وبناء الكلمة قد حظيت بنصيب وافر من الاهتمام والعناية على مدى قرن كامل.

ولوحظت العديد من الثغرات في بناء الجملة وهذا ما جعل ثلّة من الباحثين يتّجهون لدراستها، والبحث في قضاياها وإقامة فرضيات ونظريات متعددة عليها سواء في ذلك عند الباحثين الغربيين ـ وقد تناولنا آراءهم في الفصل الأول ـ أو لدى الباحثين العرب الذين سنعرض فيما سيأتي لتصوراتهم للجملة من حيث تعريفها وأقسامها والوظائف النحوية لها.

لقد اهتم الدارسون العرب المحدثون بالجملة دراسةً وفهمًا، والنظر إليها باعتبارها الخلية الحية في جسم اللغة عندما تبرز إلى حيز الوجود. إلاّ أن مفهوم الجملة عندهم يتعدّد بسبب انتمائهم إلى مدارس ومذاهب لسانية شتى، فبعضهم متأثر بالاتجاه الوصفي، وبعضهم بالاتجاه التوليدي التحويلي، وآخرون متأثرين بنظرية النحو الوظيفي. لكن قبل البدء بالحديث عن مفهومها عند اللغويين العرب المحدثين، حري بنا تقديم لمحة عن مفهومها عند دارسينا اللغويين القدماء.

أولا/ مفهوم الجملة في اصطلاح النحويين:

يظهر من خلال استقراء نصوص كثيرة من التراث اللغوي القديم، أنّ مفهوم الجملة كان واردًا عند النحاة العرب، إذ تحفل كتب النحو العربي ـ لاسيما المتأخرة منها ـ بمصطلح الجملة، وعلى الرغم من كثرة تردد هذا المصطلح لم يتفق النحاة على معنى محدد لها، بل تباينت أقوالهم في تعريفها، وفي الموازنة بينها وبين الكلام.

ويرجّح **الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح** بأنّ **الأخفش** تلميذ **سيبويه** وأستاذ **المازني** قد يكون أول من ابتدع مصطلح الجملة مقابلاً للكلام المستغني لأنّه أشار في كتابه **(القوافي)** إلى أبرز مكوّن لمفهوم الجملة ألا وهو الفائدة، ويظنّ أنّه انتقل عبر **المازني** إلى **المبرد**[1].

ويكون **المبرد (ت 285هـ)** بهذا ثاني من استخدم الجملة مصطلحاً بعد أن انتقل إليه عن طريق **المازني**، قال في **المقتضب**:«إنما كان الفاعل رفعاً، لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب»[2]، وقد استخدم مصطلح الجملة أيضًا تلميذه **ابن السراج (ت 316هـ)** فقال:« وأمّا ربطه جملة بجملة فنحو قولك: إن يقم زيد يقعد عمرو»[3]، وهو بهذا يفرق بين الجملة الفعلية(فعل+فاعل)، والجملة الاسمية(مبتدأ+خبر).

وورد في تعريف الجملة عند **ابن جني(ت392هـ)** أنّها «كلّ كلام مفيد، مستقل بنفسه. وأنها على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل

---

[1] ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**،د ط، الجزائر: موفم للنشر،2012، ص291

[2] المبرد أبو العباس محمد بن يزيد ، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط1، القاهرة: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة التراث الإسلامي، 1994، ج1، ص146.

[3] ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل ، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي،ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،1996، ج1، ص43.

وفاعل»[1]، وحري بالتنويه أنّ مفهوم النحاة القدامى للجملة يجاري منهاجهم النحوي العام، وهو منهاج شكلي يفصل بين المعاني النحوية والمعاني المنطقية، فالفاعل ـ مثلًا ـ هو مارتبط بالفعل بعلاقة إسنادية سواء أكان فاعلًا على الحقيقة أم لم يكن، نحو(أكل الطفل) و (تحطّم الزجاج)، وعليه فإنّ (الطفل) و (الزجاج) عندهم سواء في أن يكون كلّ منهما فاعلًا[2].

ويقول **الجرجاني(ت471هـ)** في **الجمل:** «فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو خرج زيد يسمى كلاما ويسمى جملة»[3]، وجاء في **الأنموذج للزمخشري(ت538هـ)** أنّ «الكلام مؤلّف إمّا من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر نحو زيد قائم وإمّا فعل واسم نحو ضرب زيد، ويسمى (كلاما) وجملة»[4].

أما **ابن يعيش(ت643هـ)** فيرى أنّ «الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها»[5]، من خلال ما سبق، نلاحظ أنّ تعريف الجملة يوافق في كثير من الأحيان تعريف الكلام ويقوم على استقلال اللفظ وتمام المعنى وحصول الفائدة، وهذا ما يقودنا إلى ضرورة التطرق إلى توضيح وجوه التفاضل والتفاصل بين مصطلحي الكلام والجملة.

---

[1] ابن جني أبو الفتح عثمان ، **اللّمع في العربية**، تحقيق: سميح أبو مُغلي، د ط، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1988، ص30.

[2] ينظر محمد خير الحلواني، **مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي**، مجلة المناهل، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، المغرب، العدد26، مارس1983، ص211.

[3] الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، **الجمل**، تحقيق: علي حيدر، د ط، دمشق: د د، 1972، ص40.

[4] الزمخشري محمود بن عمر بن أحمد أبو القاسم جار الله، **الأنموذج في النحو**، تحقيق: سامي بن حمد المنصور، ط1، د ب، د د،1999، ص15.

[5] ابن يعيش يعيش بن علي موفق الدين ، **شرح المفصّل**، د ط، مصر: إدارة الطباعة المنيرية، د س، ج:1، ص21.

بين مصطلحي الجملة والكلام عند القدماء:

درج النحاة العرب على أنّ استعمال المصطلح(كلام) للدلالة على الشكل اللغوي القائم على الإسناد سواء استغنى واستقل بنفسه أو تعلّق بغيره ولم يستغن، ورغم أن كتاب **سيبويه(ت 180هـ)** يعد تمثيلا ناضجا للجهود النحوية في تلك الفترة ، إلا أن مصطلح "**الجملة**" لم يظهر فيه، وإنما وردت في عدة مواضع منها بمعناها اللغوي[1]، بيد أنه استخدم مصطلح الكلام للتعبير عن موضوعات نحوية متعددة منها ما يتحدد بمفهوم الجملة[2].

بل استطاع **ابن جني** أن يستنبط تعريفاً محدداً للكلام بمعنى الجملة عند سيبويه يقول : «قال سيبويه : واعلم أن "قلت" في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإلا يحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ففرق بين الكلام والقول كما ترى... ثم قال في التمثيل: نحو "قلت زيد منطلق" ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق، فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه»[3].

وبالرّغم من أنّ اللغويين العرب كانوا يعرّفون الجملة تعريفًا يكاد يكون تعريف الكلام نفسه إلاّ أنّ **صاحب شرح الكافية** يفرق بينهما بقوله: «والفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أولا... والكلام ما تضمن

[1] ينظر سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، بيروت: دار الجيل: 1991، ج3، ص : 119.

[2] ينظر عبد الله أحمد حمزة النهاري، **الجملة في الدرس النحوي**، مجلة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 14، المجلد 15، أفريل، يونيو 2012، ص14.

[3] ابن جني، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، د ب: دار الكتب المصرية،1952، ج1، ص18-19.

الإسناد الأصلي وكان مقصود لذاته. فكل كلام جملة ولا ينعكس»[1]، فكلاهما يتضمن الإسناد المشروط والمقرون بالقصد.

في حين نجد **ابن هشام(ت761هـ)** يستعمل مصطلح الجملة أقل تعميما من استعمال من سبقه، أذ خصص لها بابًا ذكر فيه تفسيرها وأقسامها وأحكامها، وبيّن أن الكلام أخصّ منها لا مرادف لها، يقول: «اعلم أن اللفظ المفيد يسمى كلامًا وجملة، ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عنه. وأنّ الجملة أعمّ من الكلام، ولا ينعكس»[2].

ويرى **ابن هشام** «أنّ الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله... والمبتدأ والخبر»[3]، الواضح أنّ الجملة عند ابن هشام تقوم على فكرة الإسناد، فهي مكونة من مسند و مسند اليه، بحيث إنّ (المسند: يمثل كل من الفعل والخبر، في حين يمثل المسند إليه: كل من الفاعل والمبتدأ). وقد يكون **العكبري(ت616ت)** فرّق بين الجملة والكلام في قوله: «الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة»[4]، فإن كانت جملة غير مفيدة وغير تامة لم تكن كلامًا.

ونستطيع أن نميز عند النحاة الخالفين من بعد اتجاهين في التمييز بين الجملة والكلام: أحدهما يرى أن الكلام غير الجملة والثاني يراها إياه؛ **فالاتجاه الأول**: يمثله **ابن جني** و**الرضي** على خلاف بينهما، فابن جني يرى أن «الكلام جنس للجمل التوام مفردها

---

[1] الاستربادي رضي الدين محمد بن حسن، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط2، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996، ج1، ص33.

[2] ابن هشام جمال الدين الأنصاري، **الإعراب عن قواعد الإعراب**، تحقيق: علي فودة نيل، ط1، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض، 1981، ص35.

[3] ابن هشام جمال الدين الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط1، دمشق: دار الفكر، 1964، ص421.

[4] أبو البقاء العكبري، **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق: عبد الفتاح سليم، ط3، القاهرة: مكتبة الآداب،2007، ص31.

ومثناها ومجموعها، كما أن القيام جنس للقومات مفردها ومثناها ومجموعها، فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام»[1].

وقد تابع **ابن هشام (ت 761هـ) الرضى** في رأيه فاعتدّ الكلام أعمّ من الجملة إذ شرطه الإفادة بخلافها، ودل على ذلك بقوله : «ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام»[2]، أما **الاتجاه الثاني:** فيمثله **الزمخشري** في **المفصل، وابن يعيش** في **شرح المفصل،** فالكلام عندهما جملة ولا فرق.

يقول **الزمخشري(ت 538هـ):**«الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلاّ في اسمين كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتُسمى الجملة»[3]، و ظاهر القول أن مطلق الإسناد يسمى جملة و يسمى كلاما ولم يشترط رحمه الله تمام الفائدة و لا حسن السكوت ، فكل إسناد بين فعل و فاعل أو مبتدأ و خبر يسمى عنده كلاما و جملة، فـ (زيد قائم) و (زيد يقوم) و(إن قام زيد) كل ذلك عنده كلام و جملة. ويقول **ابن يعيش(ت643هـ):**«اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى الجملة نحو: زيد أخوك، وهذا معنى قول صاحب الكتاب: المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»[4]، فالشارح(**ابن يعيش**) يشترط الإسناد في الجملة.

و قد حاول **ابن يعيش** أن يتأول كلام الزمخشري ليربط المفهوم بالفائدة إضافة إلى الإسناد، فقال:«فعرفك بقوله:(أسندت إحداهما إلى الأخرى) أنه لم يرد مطلق

---

[1] ابن جني أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، ص34.

[2] ابن هشام جمال الدين الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج2، ص419

[3] الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، **المفصل في علم العربية**، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط1، الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع، 2004، ص32.

[4] ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء بن علي، **شرح المفصل**، ص20.

التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق الأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر و تمام الفائدة»[1] .

فإذا انتقلنا إلى المحدثين من اللغويين العرب وجدنا **عباس حسن** وهو ممّن يتبعون القدماء، يقول: «الكلام (أو الجملة) ماتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل»[2]، ويلاحظ أنه يستخدم مصطلح الكلام كما استخدمه القدماء في مقابل الجملة.

على أن الدكتور **عبد الرحمن أيوب** يرى أن النحاة لم يقصدوا بالكلام النماذج التركيبية للجمل، بل الأمثلة الواقعية لها، فهي وحدها التي تدل على معان تفيد فائدة تامة، فمن المسلم به أن النموذج (اسم مسند إليه + اسم مسند) لا يفيد فائدة لغوية كما تفيد عبارة (محمد قائم) التي هي تطبيق لهذا النموذج ويخلص إلى أن النحاة قد قصدوا بالجملة ما يقصد به علماء اللغة بعبارة (الحدث اللغوي)[3]

وإذا كان بعض علماء اللغة المحدثين يعتد الجملة نموذجاً تركيبياً للكلام فإنهم يستعملون عادة مصطلح «الجملة» للنموذج التركيبي والمثال التطبيقي عليه، ولا يطلقون على المثال مصطلح الكلام، أمّا الدكتور **إبراهيم أنيس** يعرف الجملة بقوله : «إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»[4]، ونلاحظ من خلال هذا التعريف أنه يجمع بين معياري الشكل والمضمون وأنه يجيز أن تتركب الجملة من كلمة واحدة أي أن فكرة الإسناد ليست لازمة لتركيب جملة صحيحة، وأنه يسوي بين الجملة والكلام، وقد ارتضى

[1] ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء بن علي، **شرح المفصل**، ص20.

[2] عباس حسن، **النحو الوافي**، ط3، مصر: دار المعارف، د ت، ص15.

[3] ينظر مسعود بن سعيد سالم الحديدي ، **الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث**، 74.

[4] إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ط3، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،1966 ، ص 276-277.

الدكتور مهدي المخزومي هذا التعريف فذكره بنصه دون أن يشير إلى صاحبه، ولكنه ذكر أن الجملة قد تخلو من المسند إليه لفظاً أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره[1].

ويفرق صاحب كتاب **إعراب الجمل وأشباه الجمل** بين الكلام والجملة، يقول: «الكلام هو القول الدّال على معنى يحسن السكوت عليه»[2]، ويرى أنّ الكلام يتكون من: المفرد(فعل، اسم، حرف)، وشبه الجملة(الظرف، الجار والمجرور)، والجملة(الفعل وفاعله، المبتدأ وخبره، أداة الشرط مع جملتيه)[3]. وهو بهذا جعل الكلام أعمّ من الجملة؛ إذ الجملة عنصر من عناصر الكلام.

نخلص من تتبعنا لمفهوم الجملة في الدرس النحوي القديم بدءًا بسيبويه وانتهاءً بابن هشام إلى أنّ الكلام على الجملة هو ذاته الكلام في المسند والمسند إليه، أما حدها فقد استعاضوا عنه بحد الكلام.

ثانيا/ تعريف الجملة في المنظور اللساني الوصفي العربي

استمد اللغويون العرب المحدثون منهجهم البنيوي الوصفي من المنهج اللساني الوصفي الغربي وسلموا به، يقول **حافظ إسماعيلي علوي:** «ما إن عرف الاتجاه الوصفي طريقه إلى الثقافة العربية حتى انبهر العديد من اللغويين العرب بالإنجازات التي حققتها الوصفية في الغرب، فكان ذلك حافزا على تطبيق هذا المنهج على اللغة العربية»[4]، إلا أن الوصفية العربية لم تكن خالصة موحدة؛ وذلك لاحتوائها على جوانب معيارية وأخرى مقارنة.

---

[1] ينظر مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ط2،بيروت: دار الرائد العربي، 1986، ص33.

[2] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ط5، سوريا: دار القلم العربي، 1989، ص15.

[3] ينظر المرجع نفسه.

[4] حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي و إشكالاته**، ص248.

أما تبني هذا المنهج في الدراسات اللغوية فهو نابع من شعور النحاة العرب المحدثين بحاجة العربية إلى وصف يحررها من الأفكار الفلسفية ومبدأي العلة والعامل؛ من خلال ما تبنوه من أنظار غربية حديثة. ونحى هؤلاء النحاة، في دراسة النحو العربي وفقا لهذا المنهج منحيين: الأول يعرض لمدرسة التحليل الشكلي، والثاني يزاوج بين مقولات الوصفيين ومعطيات مدرسة فيرث السياقية[1]؛ فتعددت بذلك الآراء وتفاوتت في تعريف الجملة.

وفي ظل هذا المنهج نذكر – على سبيل المثال لا الحصر– رؤية كل من **محمد الشاوش**، و**إبراهيم عبادة**، و**تمام حسان** في تعريف الجملة.

أ ـ محمد الشاوش[2]:

يتجه **محمد الشاوش** في بحثه الموسوم بـ **(ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية)** إلى اعتماد مفهوم المكونات المباشرة[3]، والتزام التدرج في مستويات التركيب، ويعرف الجملة في ذات البحث بقوله: «ملفوظ جاء مستقلا عمَا قبله وعما بعده استقلالا صناعيا تركيبيا»[4]، يركز **الباحث** في هذا التعريف على وجوب توافر شرط الاستقلال التركيبي وعدم ورود الملفوظ –باعتباره كلامًا منجزًا– عنصرًا من عناصر مركب أكبر،

[1] ينظر عبد الحميد مصطفى السيد، **دراسات في اللسانيات العربية– بنية الجملة العربية – التراكيب النحوية والتداولية – علم النحو وعلم المعاني**، ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،2020، ص64.

[2] دكتور وأستاذ لسانيات بكلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة بتونس. له عدة مؤلفات أهمها: كتاب أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، كما شارك في تأليف وترجمة بعض الكتب.من الكتب التي ترجمها أو شارك في ترجمتها: كتاب القول والقول الذي لا يقول شيئًا لجاك بوفريس، وكتاب دروس في الألسنية العامة لفرديناند دي سوسير.

[3] يمثل منهج التحليل إلى المكونات المباشرة أصلا من أصول التحليل التي أفرزتها مدرسة التحليل الشكلي التي سادت أوربا وأمريكا لسنوات طويلة. (ينظر عبد الحميد مصطفى السيد، **دراسات في اللسانيات العربية– بنية الجملة العربية – التراكيب النحوية والتداولية – علم النحو وعلم المعاني**، ص65.)

[4] مسعود بن سعيد بن سالم الحديدي، **الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث**، ص115.

أي يعبر عن معنى مستقل، كما يشير إلى خطية تركيب الجملة من خلال عبارة (عما قبله وعما بعده)، إذ إن في الجملة علاقات خطية تُقام بين مفرداتها فلابد للفعل من فاعل، ولابد للمبتدأ من خبر[1].

ما يلاحظ هنا أن مفهوم **الشاوش** للجملة أقرب ما يكون إلى مفهوم **بلومفيلد** الذي يشترط هو أيضا – كما مر بنا في الفصل الأول – الاستقلال في تحديده للجملة، وبهذا يكون الجامع بين المفهومين هو التركيز على الجانب الشكلي للجملة، واستبعاد المنحى الدلالي، إذ الجملة عندهما شكل دون مضمون.

يعدّ **محمد الشاوش** شبه الجملة جملة غير مستقلة، يقول فيه: «مركبا لفظيا يتوفر فيه شرط الإسناد ولم يتوفر فيه شرط الاستقلال لوروده ضمن تركيب أكبر لذلك لا تحلل شبه الجملة في المستوى الأول من التحليل إنما يقع ذلك في مستوى ثان أو ثالث أو غيرها»[2]؛ بمعنى أنه يشترط الإسناد في شبه الجملة، كما يرى أنه يقوم على التبعية وذلك لكونه جزء من تركيب أوسع، وهو بذلك يشير إلى« تشعب الجملة وتعدد مستويات التركيب فيها عن طريق ما أسماه (التعدد الأفقي) الذي يقوم على اجتماع عناصر متعددة ذات وظيفة واحدة بواسطة العطف»[3].

وينبّه **الباحث** إلى أن الجمل الواقعة بعد الفعل (قال) هي أشباه جمل متعددة تربطها علاقة عطف وليس استئناف، وذلك لاشتراكها في نفس الوظيفة؛ أي مقول القول[4]، لكنه «يستبدل بمصطلح (شبه الجملة) مصطلحا آخر جديدا هو(جملة صغرى) أو (جملة

---

[1] ينظر مسعود بن سعيد بن سالم الحديدي، **الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث**، ص116.

[2] نسرين عبد الله شنوف، **الجملة الوصفية دراسة نحوية**، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد السادس، 2007، ص125.

[3] عبد الحميد مصطفى السيد، **دراسات في اللسانيات العربية– بنية الجملة العربية – التراكيب النحوية والتداولية – علم النحو وعلم المعاني**، ص71.

[4] – ينظر المرجع نفسه، ص73.

فرعية)»[1]. والعطف متصل باجتماع عناصر متفقة في الوظيفة على مستوى الجملة الواحدة، في حين يكون الاستئناف متصلا بجمل مستقلة لها الوظيفة نفسها في مستوى الخطاب[2]

وعليه يرى **الشاوش** أن المكونات في الجملة قد تكون: لفظ واحد، أو تركيب جزئي يقوم على التبعية وانعدام الإسناد، أو شبه جملة يقوم على التبعية و وجود الإسناد، أو جملة تقوم على الاستقلال و وجود الإسناد[3].

ب ـ إبراهيم عبادة[4]:

لمّا درس **محمد إبراهيم عبادة** في كتابه**(الجملة العربية: مكوناتها، أنواعها، تحليلها)** مفهوم الجملة، تطرق في المبحث الثاني من الباب الأول إلى تبيان الفرق بين الكلام و الجملة عند النحاة القدامى، فخرج بنتيجة ـ كما أوردنا سابقًا ـ أنّهم اتجهوا في مفهومهم للجملة اتجاهين: الأول يقول بترادف مصطلحي الكلام والجملة لاستقلال كلّ منهما بنفسه في إفادة معنى تام.

والثاني ينفي هذا الترادف ويجعل بين الكلام والجملة عموم وخصوص؛ إذ الكلام هو ما أفاد إسنادًا مقصودًا لذاته، أمّا الجملة فهي إسناد قد لا يقصد لذاته فيكون خبرًا أو نعتًا، وبمعنى آخر«يرى أن الفرق الجوهري بين الاتجاهين أن أصحاب الاتجاه الأول

---

[1] عطا محمد موسى، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص219.

[2] ينظر عبد الحميد مصطفى السيد، **دراسات في اللسانيات العربية- بنية الجملة العربية – التراكيب النحوية والتداولية – علم النحو وعلم المعاني**، ص73.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص68.

[4] اسمه الكامل محمد إبراهيم مصطفى عبادة، أستاذ متفرغ بقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة بنها بمصر. حاصل على شهادة البكالريوس ودرجتي الماجستير والدكتوراه من كلية دار العلوم جامعة القاهرة بمصر. له عدة مؤلفات منها: كتاب النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث، وكتاب الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها.(ينظر البوابة الإلكترونية جامعة بنها بمصر، كلية الآداب، قسم اللغة العربية).

ربطوا في تحديد أبعاد الجملة بين البنية التركيبية والمعنى، فالبنية التركيبية وتمام المعنى هما معيارا الجملة؛ فبهما يحدد بدؤها ونهايتها.

فإذا لم يتم المعنى لا تسمّى البنية التركيبة جملة، في حين أنّ الاتجاه الثاني حدّد أبعاد الجملة في ضوء البنية التركيبية مكتفين بالعلاقة النحوية القائمة بين عناصر البنية، وحصروها في علاقة الإسناد»[1]، غير أنّه لا يُفهم من هذا خلوُّ البنية التركيبية من معنى ومضمون، لكن لا يلزم أن يكون المضمون الكلّي الّذي قصده المتكلم، فيكفي أن يكون مضمونًا جزئيا يصلح أن يكون لبنيته التركيبية مضمونًا كليًّا مستقلًا قائمًا بذاته[2].

وبذلك ينتهي المؤلّف إلى أن القدامى قد اختلفوا في تحديد بداية الجملة ونهايتها، وينقل لنا أمثلة عن ذلك الاختلاف محاولًا تعليله باختلاف النحاة في الاعتداد بالمعنى في مستوى التحليل، فيقول: «فالآراء تختلف في تحديد أبعاد الجملة نظرًا لعدم تحديد المعنى المستقل الذي يحسن السكوت عليه»[3].

وفي ذات الفصل يحاول **الدكتور إبراهيم عبادة** ربط حدود الجملة بالأركان التي تسهم في تمام معناها، فيظهر أنّ الجملة تبدأ من مسند ومسند إليه كما قال النحويون ولكنّها لا تنتهي إلاّ عندما يستوفي هذان الركنان متعلقاتهما[4]، غير أنّه يعود ليعدّ الفعل وما يقوم مقامه (المصدر،المشتق) «هو محور الجملة أو نواتها من الناحية التركيبية، وحول الفعل تدور متعلقات ، أو تسبح في مجاله لدلالته على الحدث ، وهذه المتعلقات هي: من صدر عنه، ومن وقع عليه، وزمانه، و مكانه، و درجة وقوعه، والحال التي تم فيها، وعلته، وعدده.

---

[1] مسعود بن سعيد بن سالم الحديدي، **الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث** ، ص117.

[2] ينظر المرجع نفسه.

[3] محمد إبراهيم عبادة، **الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها**، ط2، القاهرة: مكتبة الآداب، 2001، ص26.

[4] ينظر المرجع نفسه، ص29 ـ 33.

وإذا ظهر في متعلقات الفعل فعل آخر كان محورا ثانويا لمتعلقات تنجذب إليه، وهذا المحور الثانوي بمتعلقاته يدور في فلك المحور الأول الأم للجملة»[1]، ويوضّح ذلك باعتماد مثال مكوّن من جملتين فعليتين(زرت أمس رجلًا يقرأ القرآن صباحًا قراءة صحيحة خاشعة طاعة لله)، حيث إنّ محور الجملة الأم للفعل(زار) يدور في مجاله ثلاثة عناصر: الفاعل(ت)، ظرف الزمان(أمس)، المفعول به(رجلًا).

في حين المحور الثاني للفعل(يقرأ) يدور في مجاله ستة عناصر: الفاعل المفهوم(هو)، المفعول به(القرآن)، الزمان(صباحًا)، درجة الفعل(قراءة صحيحة)، الحال التي تم فيها(خاشعًا)، العلة(طاعة الله).[2]

وبعد ذلك يرتأي المؤلّف تعريفًا للجملة مُفاده: »أنّها أكبر وحدة نحوية تقبل التحليل"[3]، ولعلّه متأثر في مفهومه هذا للجملة بالدراسات الغربية، فهو تعريف شبيه بما ذهب إليه جون ليونز الذي يعرّف الجملة بأنّها:"أكبر وحدة يمكن أن تخضع للتحليل النحوي»[4].

ولعلّ **عبادة** قد شعر بأنّ تعريفه للجملة يعتريه شيء من العموم فأراد أن يفسّره أكثر، يقول: «فالفعل ومتعلقاته والاسم وتوابعه المذكورة في النّص تمثل الجملة، وليس الفعل والفاعل أو نائبه أو المبتدأ والخبر وحدهما»[5]، فكأنّه في مفهومه للجملة يجنح إلى رأي أصحاب الاتجاه الأول الذين يرون أنّ الجملة هي البنية التركيبية التي نواها المتكلّم ولها معنى.

---

[1] محمد إبراهيم عبادة، **الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها**، ص34.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص34 ـ 35.

[3] المرجع نفسه، ص33.

[4] بلقاسم دفة، **بنية الجملة الطلبية ودلالتها في السور المدنية**، منشورات مخبر الأبحاث في اللغة والأدب الجزائري، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008، ج1، ص18.

[5] محمد إبراهيم عبادة، **الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها**، ص33.

ج ــ تمّام حسّان:

إذا عُدنا إلى الدكتور **تمّام حسّان**، الذي يمثل الاتجاه الشكلي في شقّه الوظيفي، نجده ينظر إلى اللغة نظرة الباحث بمنهج غربي حديث، بعد أن تناول أبحاث القدماء نقدًا وإعادة قراءة مرجحًا المنهج الوصفي لأي دراسة نابذًا في ذلك المعيارية التي تقود إلى الحكم على اللغة بالخطأ والصواب من حيث الاستعمال اللغوي؛ وهو بذلك يتفطّن إلى شكوى الدّاء في النحو العربي، إذ إنّ موطنها المنهج لا جزئيات النحو.

وأساس العلاج ـ في نظر **تمام حسّان** ـ هو أن يُعتمد على المنهج الوصفي أولًا وأخيرًا[1]، فقد أقام رؤيته النحوية على المدرسة السّياقية عند فيرث من خلال كتابه(**اللغة العربية معناها ومبناها**)، وكتابه(**اللغة بين المعيارية والوصفية**)، متبنيًا منهجا وصفيا وظيفيًا حيث نقد نظرية الإعراب والعوامل، فكان اعتماده على هذه النظرية السياقية القائمة على المعنى، إذ يرى أن كل طريقة تركيبية تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة[2]، فينظر إلى الجملة نظرة معنوية سياقية وصفية.

وجعل المعنى ينقسم إلى فروع ثلاثة: المعنى الوظيفي(ويشمل النظام الصوتي والصرفي والنحوي) والمعنى المعجمي والمعنى الدلالي أو الاجتماعي، مصرحًا:«إنّ المعنى على مستوى النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي هو معنى وظيفي أي أنّ ما يسمى المعنى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي ثمّ يأتي معنى الكلمة المفردة(المعنى المعجمي) وما يكون بمجموع هذين المعنيين مضافا إليهما القرينة الاجتماعية الكبرى التي نرتضي لها اصطلاح البلاغيين(المقام context of situation) وكل ذلك يصنع المعنى الدلالي»[3]

---

[1] ينظر تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ط4، القاهرة:عالم الكتب، 2000، ص11ـ12.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص57.

[3] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط1، المغرب: دار الثقافة، 1994، ص182.

يُعدّ ما جاء في كتاب **تمّام حسّان** الموسوم **(باللغة العربية معناها ومبناها**«أجرا محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تُجرى بعد سيبويه وعبد القاهر»[1]، إذ إنّ الغاية في هذا الكتاب كما يقول صاحبه في المقدمة«إلقاء ضوء جديد كاشف على التراث اللغوي العربي كلّه منبعثًا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة»[2].

والجدير بالذكر أننا لا نجد للجملة تعريفا عند اللغوي المُحْدث **تمّام حسّان** لا في هذا المُؤلّف ولا غيره من المؤلّفات ولعل ذلك لكثرة التعريفات الواردة في الجملة قديما مما جعله يكتفي بتحليلها وإعادة ترتيبها معتمدا في ذلك المنهج الوصفي حسبما جاء في مقدمة كتابه[3]. إرتأى **تمام** أن يتجاوز وضع تعريفا للجملة لكونها كثيرة التناول بالدرس والتعريف في القديم، ويرى أن الأجدر بالمحدثين هو إعادة تحليلها ووضعها بصورة حديثة، بناء على ماجاء في النظام اللغوي القديم من ثغرات برصدها وتجاوزها بالبديل.

ينطلق **الدكتور تمام حسان** في بناءه لنظرته تجاه الجملة، من فكرة كون النحاة في دراستهم للجملة لم يراعوا معناها في عمومه ولا من ناحيتها الوظيفية، ولا الدلالة الاجتماعية التي تنبني على المقام في تحديد المعنى، ويرى أنّ عمل النحاة الذي يقوم على أساس الترابط بين أجزاء الجملة معنويا ومبنويا جاء متفرقا لا مجموعًا في نظام كامل[4]؛ أي أنّ ما قام به **تمام حسان** إنما أساسه تجنب التفرق والتشتت الذي يحكم الدرس النحوي القديم وكذا اعتماد هذا الأخير على الشكل في تحديد الوظيفة النحوية والدلالية للكلمة داخل الجملة.

---

[1] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص 10.

[2] المرجع نفسه.

[3] ينظر مسعود بن سعيد بن سالم الحديدي، **الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث**، ص105.

[4] ينظر تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص16.

أمّا **تمام** فيرى أنّ الجملة لا تتكوّن أبدًا ما لم يراع في تكوينها إلى الصوت أو علم الأصوات، ثمّ الصرف وتقسيمات الكلم والعلائق بين هذه الأخيرة، ثمّ المعنى المعجمي لكلّ لفظة. ولا تتكوّن جملة مفيدة مالم يُنظر إلى المقام أو السيّاق الذي قيلت فيه ؛ أي بالنّظر إلى المعنى من شقيه.

ويجدر بنا في هذا المقام أن نذكّر بأنّ العلاقة بين الصرف والنحو ــ وفق ما صرّح به **تمّام** ــ هي علاقة مزيج سائل يصعب الفصل بينهما، وهذا ما استنتجه من بحوث الأقدمين المتمرسين في دراسة اللغة، حيث يقول في هذا الصّدد: «السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأحيان أنّه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو فيعالجون كلاًّ منهما علاجًا منفصلًا ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك يصعب معه إعطاء ما للنحو للنحو وما للصرف للصرف»[1]؛ أي أن كتب النحو في تراثنا اللغوي لا فصل فيها بين علمي النحو والصرف، وهذا ديدن علمائنا القدامى.

ويركّز **شيخ اللغويين العرب** في تحديده للجملة على العلاقات السياقية وعلى مفهوم التعليق الذي أفاده من نظرية النّظم عند **عبد القاهر الجرجاني** في مُصنّفه **دلائل الإعجاز**، حيث يرى أن التعليق هو الإطار الضروري للتحليل النحوي[2]. ولمّا كان **تمّام حسّان** موليًا اهتمامًا بالغًا بالمعنى واتجاهه البلاغي، فإنّ كتابه **(اللغة العربية معناها ومبناها)** جاء خاليا من معلومات واضحة عن تركيب الجملة العربية.

[1] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص178.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص189.

وكذا انعدم فيه أيّة إشارة إلى مفهوم البساطة والتركيب في الجملة[1]، حيث إنه لم يُشر إلى مفهوم الجملة المركبة التي يقصد بها «الجملة التي يكون التركيب الإسنادي فيها متعددًا»[2]، ولم يُشر كذلك إلى مفهوم الجملة البسيطة التي تعدُّ أصغر أشكال الجملة، و«تتضمن علاقة إسناد واحدة، سواء اشتملت على متعلقات بعنصري الإسناد أو بأحدهما أو لم تشتمل»[3].

إلاّ أننا نجده في الصفحة الرابعة والتسعين بعد المئة من ذات الكتاب يقرُّ أنّ كل تركيب توفر فيه الإسناد هو جملة، فيقول: «وعلاقة الإسناد هي علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله والفعل بنائب فاعله والوصف المتعمد بفاعله أو نائب فاعله»[4]، والواضح هنا أن **المصنّف** يشترط ركن الإسناد حتى تتحقق جملية الجملة، كما أنه يذكر ضمنيا المسند والمسند إليه.

ثالثا: تعريف الجملة في المنظور التوليدي التحويلي العربي

إنّ مجال اهتمام النظرية التوليدية في منشأها ـ كما سلف ـ هو وصف اللغة وتفسيرها تفسيرًا داخليًا، يراعي علاقة الأصوات اللغوية بالدلالات الفكرية. لذلك انشد كثير من الباحثين اللسانيين إلى التوجّه الجديد من شتى الثقافات.فلم يجد العالم العربي بدًا من النهل من هذه النظرية، ومحاولة تطبيقها على معطيات اللغة العربية.

وجد اللغويون العرب الكثير من مبادئ المنهج التوليدي في اللغة العربية وقد خصص بعضهم دراسات معتبرة لبعض أوجه التماثل؛ كقضية الأصل والفرع، وقضية

---

[1] ينظر رابح بومعزة، **تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية من خلال القرآن الكريم والمنهاج الوزاري**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر،2004-2005،ص37.

[2] المرجع نفسه، ص62.

[3] مصطفى حميدة، **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، ط1، مصر، لبنان: الشركة المصرية العالمية للنشر، مكتبة لبنان ناشرون، 1997، ص149.

[4] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص194.

العامل، وقواعد الحذف والزيادة وقواعد إعادة الكتابة في الجملة النحوية العربية لأنها تقترب من المنهج التحويلى القائم على الأصل العقلي، كما بحثوا في التقديم والتأخير وتأثيره على تركيب الجملة من حيث الإعمال والإهمال و من حيث التغيير الدلالي[1].

وتبقى الجملة والجانب التركيبي من أهم المجالات التي استقطبت اهتمام اللغويين المحدثين، فاتخذوا الجملة أساس كل دراسة نحوية وبداية كل وصف لغوي، ويرى الراجحي بأن النحو هو دراسة الجملة، وأن الكلام وضع للفائدة التي تُجنى من الجمل ومدارج القول وليس من الكلمة الواحدة[2].

كما جاءت نظرية النظم عند عبد القاهر لتؤكد على النحو التحويلي التوليدي في التراكيب[3]، بحيث تُحيل إلى «دور قواعد النحو في تحويل ما لا نهاية له من التراكيب. ومن هذا المنطلق فلا فرق بين النظريتين؛ إذ تعتمد نظرية النّظم عند عبد القاهر على نفس الأساس الذي اعتمدت عليه نظرية تشومسكي في التحويل والتوليد»[4] وبالتالي فقد عرفت هذه النظرية التوليدية طريقها إلى الدرس اللغوي العربي في القرن العشرين.

لقد استطاع العديد من التوليديين العرب أن يقدّموا مجموعة من المقترحات الجديدة المتعلقة بطبيعة البنيات العربية صوتًا وصرفًا وتركيبًا ودلالةً ومعجمًا، وقد بلغت بعض الكتابات التوليدية العربية ما بلغته نظيرتها الغربية شكلًا ومضمونًا، ومما يلاحظ أيضًا أنّ

---

[1] ينظر عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، د ط، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، 1979، ص 143 وما بعدها.

[2] ينظر حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي و إشكالاته**، ص165.

[3] ينظر حمزة أحمد خلايفة، **جهود كل من داوود عبده وميشال زكريا في المدرسة التوليدية العربية**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في النحو، قسم اللغة العربية وآدابها، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2013، ص21.

[4] مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية أسئلة المنهج**، ط1، ردمك: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2013، ص237.

تلك الكتابات تقيّدت تقيدًا مطلقًا بقواعد البحث العلمي وخطابه[1]، ومن النماذج التطبيقية لهذه النظرية ما نجده متمثلاً عند **ميشال زكريا، ومازن الوعر، وعبد القادر الفاسي الفهري وخليل أحمد عمايرة** وغيرهم، وهنا المقام لا يتّسع لذكر كل المساهمات وسنكتفي بذكر بعضها.

أ ــ تعريف الجملة عند خليل عمايرة:

يعد كتاب **في نحو اللغة وتراكيبها** للأستاذ الدكتور **خليل أحمد عمايرة** محاولة جريئة حاول المؤلف أن يقدم فيها دراسة للأساليب اللغوية، في ضوء نتائج علم اللغة الحديث ومعطياته، ولعل المتصفح لهذا الكتاب يدرك أنه عبارة عن دراسة تدور في مجملها حول فكرة مركزية في إبراز المعنى الذي تتضمنه التراكيب .

وانطلاقًا من مبدأ الاهتمام بالمعنى و تحقيقا لقاعدة "الإعراب فرع المعني"، يحاول **الدكتور عمايرة** أن يوجد تفسيرا للدلالة اللغوية في الجملة من داخلها، وفق منهج وصفي يلغي القول بنظرية العامل في النحو العربي، فوجد في النظرية التوليدية التحويلية، التي أتى بها العالم الأمريكي **نعوم تشومسكي**، بعض الأسس التي يمكن من خلالها وصف التراكيب اللغوية وتفسيرها[2].

لكن أخذه بالنظرية التوليدية التحويلية لم يمنع أن تكون له نظرة جديدة في بعض مفاهيمها . ويمكن أن نلخص مخالفته لبعض المفاهيم التوليدية في نقطتين جوهريتين:

---

[1] ينظر حافظ إسماعيلي علوي وأحمد الملاخ، **قضايا ابستمولوجية في اللسانيات**، ط1، الجزائر، لبنان: منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص288.

[2] ينظر خالد محمد حسين اليوبي، **اللغة العربية في الفكر العربي من عصر النهضة إلى عصر العولمة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 1429هـ ـ 1430هـ، ص255.

الأولى استخدامه لبعض المصطلحات التوليدية بمفاهيم جديدة، والثانية عرضه لبعض القضايا في ضوء الفكرة التوليدية بطريقة مختلفة عما يراه تشومسكى[1].

لم تقدّم النظرية التوليدية التحويلية للجملة حداً قاطعاً، يستطيع الباحث اعتماده، ولعلّ السبب في ذلك قد يكون بفعل الحدس الذي أطلق له تشومسكي العنان في حدود نظريته، إذ جعل الحدس بمثابة المحدد في التركيب الجملي، ويحتّم على المستمع معرفته، لذا فإنّ الجملة المبنية على الحدس من الصعب تحديد أطرها؛ لأنّها تختفي خلف أطر ذهنية يكون الحكم بها على الجملة بمثابة الحكم على الأمور الغيبية، الأمر الذي يتعارض مع طبيعة اللغة التي تعبر عن جملها بوضوح وجلاء.

كما أن كثرة التعديل الذي رافق نظرية **تشومسكي** اللغوية، قد بلغ حد الاضطراب، مما أرسى نوعاً من عدم الاستقرار في المراحل الثلاث التي مرت بها النظرية، ففي كلّ مرحلة إضافة أو تعديل، وبالتالي عدم وضوح في إطار التركيب الجملي الذي يراه **تشومسكي**.

إلا أن الأمر هنا مختلف فقد جنح خليل عمايرة، ومنذ البدء، إلى وضع حد للجملة العربية مستخلصاً من آراء النحاة والبلاغيين الحد الذي يرتضيه بما يتفق مع رؤيته التوليدية التحويلية، فالدكتور **خليل** في كتابه المذكور قبلا يمهد لرأيه في تعريف الجملة بنقد العلماء القدامى في تعريفهم للجملة والكلام.

ومهما يكن من أمر، فقد اختلف النحاة العرب ـ كما تقدّم ذكره ـ فيما بينهم في حد الجملة والكلام أيهما أعم، وأيهما أخص الكلام أو الجملة، فانقسموا بذلك فريقين: فريق ساوى بين الجملة والكلام ، وآخر جعل حدّ الجملة مختلفا عن حدّ الكلام، فما الحد الذي ارتضاه خليل عمايرة للجملة، وما هو الكلام عنده، وأيهما أخص الكلام أم الجملة؟

لمّا كان من المنطقي أن يكون **للدكتور عمايرة** – بعد انتقاده للقدامى – تصور مخالف لمفهومي الجملة والكلام، فإنه سيعمد إلى تقديم تعريف للجملة من خلال شقين:

[1] ينظر خليل أحمد عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق**، ص8.

الأول؛ ما ارتضاه خليل عمايرة من تعريفات النحاة والبلاغيين للجملة، والثاني؛ ملامح النظرية التوليدية التحويلية المتضمنة في تعريفه للجملة.

الشق الأول: يجعل من التعريف الذي يرتضيه **الزمخشري** حدا للكلام حدا للجملة، ولذا نجده يقول « والذي نرتضيه هو الذي يرتضيه **الزمخشري** و**ابن يعيش** حدا للكلام، حدا للجملة، ونخالفه كما نخالف من تبعه في أن الكلام هو الجملة، ونخالف **ابن هشام** ومن سار على منهجه في أن الكلام أخص من الجملة وهي أعم منه، ونرى أن الجملة ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيدا لمعنى يحسن السكوت عليه»[1]، وهو بذلك يرتضي ما يرتضيه **ابن جني، وابن يعيش، والزمخشري** حداً للكلام، ويختلف **خليل عمايرة** مع النحاة والبلاغيين القائلين إن الكلام رديف للجملة، وإن الكلام أخص من الجملة

وهذا يعني أن الجملة يمكن أن تحوي كلمة واحدة، على أن تحقق شرط الإفادة والاستقلال، والظاهر أن هذا التعريف يقترب إلى حد كبير من التعريف الذي يتبناه الدكتور إبراهيم أنيس، والذي يرى فيه أن الجملة هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه حتى وإن تركّب من كلمة واحدة، ويعطي مثالا على ذلك بسؤال القاضي لأحد المتهمين: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة ؟ فيجيب المتهم: زيد[2]. وبهذا تكون كلمة زيد كلام مفيد في أقصر صوره.

وإذا كان تعريف **الدكتور عمايرة** للجملة على النحو الذي سبق فإنّ جملة "**قام زيد**" جملة، و"**زيد مجتهد**" جملة، و"**أف**" جملة، و"**أخاك أخاك**" جملة، و"**إن تدرس تنجح**" جملة، و"**إن تحضر فأنا مكرمك**" جملة، و"**والله إن محمداً رسول**" جملة، فكل جملة من الجمل السابقة تمثل بأركانها معنى يحسن السكوت عليه[3].

وبناءً عليه فإن **خليل عمايرة** يختلف مع القائلين بأن الكلام أخص من الجملة ذلك بأن الكلام هو«تآلف عدد من الجمل للوصول إلى معنى أعم مما في الجملة

[1] خليل أحمد عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق**، ص77.

[2] ينظر إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ص261.

[3] ينظر خليل أحمد عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق**، ص78.

وأشمل، وعلى ذلك فقد كان القرآن كلام الله، والشعر والنثر كلام العرب»[1]، فالجملة جزء الكلام

ويرى أن الحد الذي ارتضاه **ابن هشام** للجملة، حيث جعل للشرط جملة، وللجواب جملة، وللصلة جملة، وللنداء جملة، لا يحمل معنى يحسن السكوت عليه[2]، معتمداً في ذلك على ابن جني بقوله: «فعلى هذا يكون قولنا: قام زيد كلامًا، والكلام مرادف للجملة، فإن قلت شارطاً إن قام زيد، فصار قولاً لا كلامًا، ألا تراه ناقصاً ومنتظراً للتمام بجواب الشرط، وكذلك لو قلت في حكاية القسم، حلفت بالله، أي كان قسمي هذا، لكان كلاماً لكونه مستقلاً، ولو أردت به صريح القسم لكان قولاً من حيث كان ناقصاً لاحتياجه إلى جوابه»[3].

تتوافق رؤية **المؤلّف** مع ما يراه **ابن جني**؛ فالحاجة في جملة الشرط وجملة القسم ليست إلى جملة الجواب، بل إلى الجواب، وبالتالي فلا حاجة للتقدير، والحذف والمحل؛ لأنه لا يخدم المعنى الذي يهدف المتكلم إيصاله إلى السامع[4]، ذلك أن الجملة: "أنت والله إن تدرس تنجح" قادرة على حمل المعنى الذي يريد المتكلم إيصاله للسامع، دون حاجة السامع إلى تقدير المحذوف، وذلك من باب التيسير.

والجملة "أنت والله إن تدرس تنجح"، تتوافق مع تعريف الجملة، وهو اللفظ الذي يحمل معنى يحسن السكوت عليه، من حيث إنها قادرة بأركانها على حمل المعنى دون الحاجة إلى استقلال كلّ ركن منها بجملة؛ أي جملة الشرط وجملة جواب الشرط[5]. إذاً، فالحد الذي ارتضاه **الدكتورخليل عمايرة** للجملة هو الحد الأدنى من الكلمات التي

[1] خليل أحمد عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق**، ص78.

[2] المرجع نفسه.

[3] ابن جني أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، ج1، ص19.

[4] ينظر خليل أحمد عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق**، ص79.

[5] ينظر المرجع نفسه.

تعطي معنى يحسن السكوت عليه، آخذاً بعين الاعتبار ضرورة الاستناد إلى أيسر طرق التحليل اللغوي بالابتعاد عن المقدَّر والمحذوف والمحل[1].

الشق الثاني: يعرف **عمايرة** الجملة بقوله: «الحد الأدنى من الكلمات التي تعطي معنى يحسن السكوت عليه، ونسميها الجملة التوليدية أو الجملة المنتجة أو الجملة النواة، بشرط أن تسير على نمط من أنماط البناء الجملي في اللغة العربية»[2]، إنّ الحد الأدنى يمثل رؤية المؤلّف للجملة التوليدية التي تعكس البنية السطحية؛ أي الجملة المنطوقة وليست القارّة في الذهن، وهو أيضاً يضع شرطاً لهذه الجملة ضمن إطار النظرية التوليدية التحويلية، وهو أن تكون الجملة صحيحة نحوياً؛ أي تتفق مع نمط من أنماط اللغة العربية.

والجملة التوليدية عند **الدكتور خليل** هي جملة خبرية بسيطة مرتبطة بالصورة الذهنية الأولية، التي يسعى المتكلم إلى إيصالها إلى السامع، وهي الجملة النواة التي ترتبط بالبنية السطحية أو البسيطة للفكرة التي يقصدها المتكلم، وهي إمّا توليدية اسمية في أحد الأطر أو الأنماط الكبرى التالية: الطالب مجتهد(اسم معرفة+اسم نكرة)، في البيت رجل(شبه جملة+اسم نكرة)، كم عمرك(اسم استفهام+اسم معرفة). أو توليدية فعلية في أحد الأطر أو الأنماط الكبرى التالية: جاء المعلّم(فعل+اسم)، أكرم المعلم التلميذ(فعل+اسم+اسم)[3].

فإذا جرى أيُّ تغيير على نمط من هذه الأنماط الرئيسة فإنّ معنى الجملة يتغير فتنتقل من بعدها الدلالي الأول إلى بعد دلالي آخر، يسمى البنية العميقة، فتسمى من

---

[1] ينظر خالد محمد الشروش، **الفكر النحوي عند خليل عمايرة دراسة وصفية تحليلية**، ر سالة مقدمة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير فياللغة العربية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006، ص33.

[2] خليل أحمد عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق**، ص87.

[3] ينظر المرجع نفسه.

حيث المعنى حنئذ جملة تحويلية ذات بنية عميقة؛ إذًا الجملة التحويلية هي المعنى العميق الذي يقصده المتكلم لتحويل جديد طرأ على البنية السطحية للجملة، ويكون بأحد عناصر التحويل، وهي: الترتيب، والحذف، والزيادة، والحركة الإعرابية، والتنغيم، أو اجتماع غير عنصر من عناصر التحويل في الجملة. أمّا تسميتها من حيث المبنى فهي باقية بحسب قاعدة العبرة بصدر الأصل، فتكون تحويلية اسمية أو تحويلية فعلية[1].

ب ـ تعريف الجملة عند ميشال زكريا:

يبدو تأثر الدكتور **ميشال زكريا** بالاتجاه التوليدي التحويلي مجهورًا، وصريحًا لمّا عرض قواعده، وساق لها أمثلة من العربية، وكان من أبرز تحلياته ما تعلّق بدراسة الجملة، وميّز فيها بين مستويين: المستوى العميق، والمستوى السطحي[2] ، ومن أشهر كتاباته **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة)**، الذي ذكر في مقدمته الغاية من تأليفه لهذا الكتاب؛ المتمثّل في جعل القارئ مُلمًّا بأبعاد النظرية التوليدية التحويلية حتى يتمكّن من عملية التحليل للجمل العربية.

والمتطلع لكتابه يرى أنّه في الفصل الأول قد قام بعرض وبصورة موجزة الخطوط الأساسية لهذه النظرية، وقلّ ما مثّل من العربية على هذا العرض الموجز السريع اللّهم مباديء وقواعد التوليدية[3]. وما وقع من التمثيل بالعربية في هذا الفصل: الجملة من حيث القبول والرفض، فساق إلى القارئ مثالين من العربية :أبحر الاسكندرية من سعد اليوم إلى باريس، وهذه الجملة حسب رأيه غير مفيدة؛ لأنّ (الإسكندرية) و(سعد) موقعهما غير

---

[1] ينظر محمد الصالح بوضياف، **مصطلح الجملة بين التراث العربي والدراسات الغربية المعاصرة**، مجلة إشكالات، المركز الجامعي لتامنغست الجزائر، مجلد7، العدد2، 2018، ص352.

[2] ينظر حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته**، ص264.

[3] ينظر ميشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة**، ص7.

أصلي ، فهو اختراق لناموس اللغة، فيقول:«لا يمكن اعتبار الجملة (1) جملة مفيدة. وذلك لأنّ كلمة(الاسكندرية) تقع فاعلًا لفعل (ابحر) الذي يحتوي على سمة(+حركة) كما أنّ كلمة(سعد)... ترد في موقع (أبحر من ــ).

ولئن تخضع هذه الجملة للترتيب الأصولي للمؤلفات الكلامية في اللغة العربية(فعل، اسم، حرف جر+اسم، ظرف زمان، ظرف مكان...). إلّا أنّها جملة غير مقبولة. وذلك لأنّها لا تخضع لقاعدة الملاءمة بين سمات الاسم والفاعل والفعل»[1]، فرغم أنّ الجملة مقبولة نحويًا إلّا أنها غير مقبولة معنويًا؛ وذلك لغياب الملاءمة بين الفعل (أبحر) والفاعل(الاسكندرية).

وبعدئذ يأتي بتصحيح للجملة؛ بعد إرجاع كلّ من لفظتي (الاسكندرية) و(سعد) إلى مكانهما المناسب؛ حيث الأولى تأتي اسمًا مجرورًا، والثانية فاعلًا مرفوعًا فتصير الجملة(أبحر سعد من الأسكندرية اليوم إلى باريس)؛ أي أنّ سعد يصبح هو الفاعل في حين الاسكندرية اسما مجرور ، وهكذا تتحقّق قاعدة الملاءمة بين الفعل والفاعل.

كما نجده يعرّف الجملة بقوله: «الجملة هي اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها. وهذا التعريف الدقيق الذي يركّز على السكوت كعنصر يفصل بين الجمل، نتبنّاه في دراستنا ونجده بصورة مشابهة عند الألسنيين المعاصرين. ففي الواقع تُعرّف الجملة في إطار الألسنية، كوحدة كلامية مستقلة يمكن لحظها عبر السكوت الذي يحدُّها»[2]، الملاحظ أنّه لم يأت بتعريف مستقل للجملة إلاّ أنّه يُقرّ أنّه يتبنى التعريف الذي ارتضاه اللغويين العرب القدامى، ثم يقارن هذا المفهوم بما هو موجود عند المحدثين الذين يركّزون على معيار حسن السكوت.

[1] ميشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة** ، ص10.

[2] المرجع نفسه، ص23 ـ 24.

وذكر نوعين من الجملة: اسمية وفعلية، ثم رسم حدودهما بالشكل الآتي[1]:

- ✓ جملة اسمية = # اسم.....#
- ✓ جملة فعلية = # فعل.....#

وبعد أن عرض **زكريا** للعلاقة الوثيقة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، انتهى إلى أنها في حقيقة الأمر قسمًا واحدًا وهو الجملة الفعلية، ثمّ حدّد عناصرها(فعل وفاعل ومفعول به)، حيث إنّ العلاقة التي تربط بين كل عنصر وآخر؛ علاقة إسناد، القائمة على ركنين أساسيين؛ مسند ومسند إليه.

والجملة عند **ميشال زكريا**؛ فبالإضافة إلى ركن الإسناد فهي تتألف أيضًا من التكملة. فأما ركن الإسناد فإنه يعتمد على القضايا التالية:

- ❖ ترتيب عناصر الجملة في البنية العميقة.
- ❖ العلاقات القائمة بين الفعل وفاعله.
- ❖ التقيد اللغوي العربي.
- ❖ الركن الحرفي المرتبط بصورة وثيقة بالفعل.

وأمّا ركن التكملة فيتكّون من عناصر لا ترتبط مباشرة بالفعل، إنما تعود إلى الجملة كلها، ويظهر ركني الجملة عند **ميشال** في المخطط الموالي[2] :

[1] ينظر مسعود بن سعيد بن سالم الحديدي، **الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث**، ص120.

[2] ينظر ميشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة**، ص44 ـ 45.

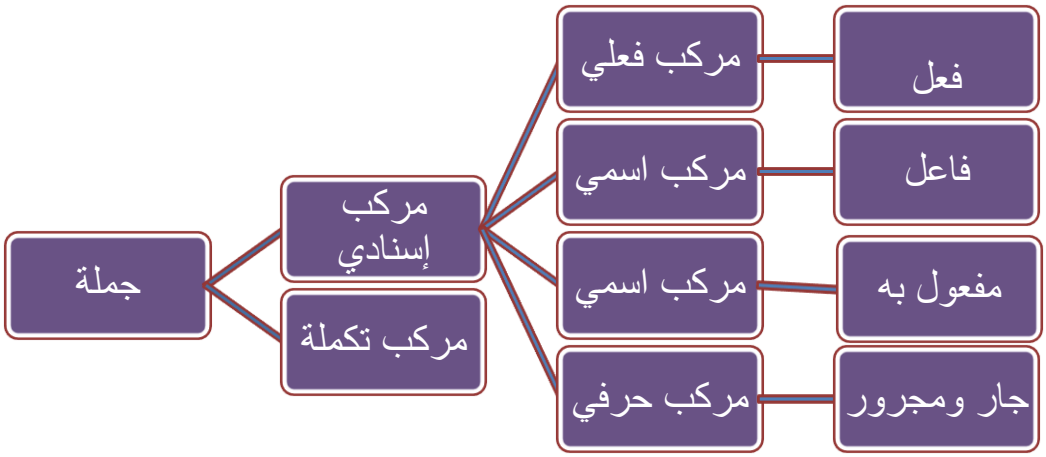

الشكل رقم (06): يبين ركني الجملة عند ميشال زكريا

ومن المسائل التي عالجها **الدكتور زكريا** أيضا قضية الرتبة، ومما انتهى إليه أن ترتيب عناصر الجملة في اللغة العربية ليس ترتيبا حرًا، بل هو ترتيب محدد بصورة أساسية، ويبرهن على صحة هذا النمط بمجموعة من الحجج[1].

وفي ختام حديثه عن الجملة، تناول موضوع " النعت "، ورأى أنه يعمل عمل الفعل في الجملة، ومثّل لذلك بالجمل الآتية:

1) الرجل **كريم**.
2) الرجل **جالس**.
3) الرجل **مضروب**.
4) الرجل **قتّال** .

ويظهر من خلال هذه الأمثلة، أن الألفاظ (كريم ومضروب وجالس وقتّال) يشبه عملُها عمل الفعل، ودليل **ميشال زكريا** على ذلك أنّه يمكن في كل جملة من الجمل السابقة، استبدال النعت بفعل فتصير تباعًا على النحو الموالي:

أ- الرجل **كرُم**

[1] ينظر ميشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة**، ص25 ـ 26.

ب- الرجل **جلس**.

ت- الرجل ضرِب.

ث- الرجل **قتّل**.

ومن خلال هذا التحليل، نستنتج استفادة **زكريا** الواضحة من معطيات النظرية التوليدية، وخصوصا ما سطّره تشومسكي في نماذجه الأولى، إلاّ أنّه قد أهمل عناصر أخرى من هذه النظرية كعنصر التحويل مثلاً[1].

ج ــ تعريف الجملة عند عبد القادر الفاسي الفهري:

عبد القادر الفاسي الفهري أهم لساني مغربي يمثل المحاولات الشمولية في الكتابة اللسانية التوليدية العربية، واستثمر نتائج اللسانيات النظرية الحديثة في قضايا اللغة العربية والنحو العربي، «وقد انخرط الباحث، عبر مشاريعه العلمية في بناء أوصاف دقيقة لظواهر من اللغة العربية (صرفا، وتركيبا، ومعجما، ودلالة)...وأثار قضايا تهم التخطيط اللغوي والتوظيف الحاسوبي للغة العربية»[2]. ويرى **الفهري** أن لا تفاضل بين اللغات ، وأن الاعتبار للفظ في اللسانيات، وأن الوحدة الكلامية هي التعبير التام.

ورغم أنّه لم يقدم تعريفا للجملة، إلاّ أنّ اهتمامه في التركيب العربي من خلال مصنَّفه الموسوم بـ**(اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية)** كان منصبًا على الرتبة في إطار البرنامج التوليدي متناولاً إشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية،

[1] ينظر حليمة الخيروني، **المدرسة التوليدية التحويلية أسسها وتطبيقاتها في النحو العربي**، العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، العدد1، جوان2017، ص249 ـ 250.

[2] حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته**، ص304.

وإشكال الضمائر والمتصلات انطالقا من المكونات داخل الجملة. وجاءت دراسته مستمدة من النظرية المعجمية الوظيفية في إطار النحو التوليدي التحويلي.

ويعتمد في ذلك الوظائف النحوية وهي: الفاعل (فا)، المفعول (مف)، والمفعول غير المباشر (مف.غ ب)، والمالك (ما)، والفضلة (فض)، والملحق (حل)[1]، والجديد في هذه النظرية هو إضافة المكون الوظيفي، فتصبح مكونات الجملة هي: المكون المركبي، والمكون الوظيفي، والمكون التحويلي، والمكون الصوتي، والمكون الدلالي وفي هذا المجال يعالج الرتبة في الجملة العربية، ويرى خلافًا لما ذهب إليه تشومسكي أن أصل الرتبة في اللغة العربية هو النمط: ف فا مف**1** مف**2** ، وهي الرتبة التي يمثل لها بالجمل الآتية:

- جَاءَ رجل.
- أكَلَ عمرو تُفاحةً.
- أعْطى زيدٌ عَمْراً هَديةً[2].

وللاستدلال على أصل هذه الرتبة يوظف المؤلّف تقنية الحجج المستخدمة في اللسانيات التوليدية مع تبريرها، وهي حجج من داخل اللغة، ومن ذلك:

- أن هذه الرتبة توجد في الجمل التي تتضمن فعلاً متعديًا، حيث يتوسط الفاعل بين الفعل والمفعول.
- عدم إمكان اللَّبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب بارز، مثل:

1) ضرب عيسى موسى

2) ضرب موسى عيسى

[1] ينظر عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية** ، ص81.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص 105.

فـ(عيسى) فاعل بالضرورة في الجملة (1)، و(موسى) فاعل بالضرورة في الجملة (2)[1]

- بعض القيود على الإضمار؛ فالنحاة يذكرون أن مفسر الضمير يجب أن يتقدمه إما لفظا كما في الجملة (3) واما رتبة كما في الجملة (4).

(3) ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ.

(4) دخل مكتبَهُ زيدٌ.

فإن تأخر عن الضمير في الرتبة واللفظ لم يجز، على نحو التركيب : ابتلى ربُّه إبراهيمَ.

- ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل، فالفعل يطابق الفاعل جنسًا وعددًا إذا تقدّم الفاعل عليه، أما إذا لم يتقدم فلا يطابقه في العدد:

(5) جاءالأولاد.

(6) الأولاد جاؤوا.

(7) جاؤوا الأولاد[2].

وينتهي **الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري** من كل ذلك إلى القول:« إن مثل هذه المعطيات يمكن أن يساهم في بناء الحجة على أن العربية من نمط فعل فاعل مفعول»[3]. أما فيما يخص الجمل الاسمية التي لا يكون فيها المسند فعلاً، فإنّه يفترض فيها رابطًا مقدرًا هو(كان) وهذا الرابط مزود بسمة الجهة والزمن، والمركب الاسمي بعده فاعل، وليس مبتدأ كما نجد في تفسير بعض النحاة.

ويهدف **الفاسي الفهري** من خلال هذا الافتراض إلى التوحيد بين الجمل الاسمية والجمل الفعلية، ويردّهما إلى بنية عميقة واحدة، وهذا ما يسميه(الافتراض الرابطي) ويعني

[1] ينظر عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية**، ص106.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص107.

[3] المرجع نفسه.

به « أن الجمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية جمل ذات رابطة (أو رابطية). مثلها في ذلك مثل الجمل التي تظهر فيها رابطة»[1]. وذلك يتّضح في الجمل الآتية:

- كان في الدآر رجل.
- كان الرجال مجتمعين.
- كان حسين ملكًا.
- كان زيد في الدار.

وضمن قضية الرتبة، يعالج **الفهري** أيضا ظاهرة التفكيك. والتفكيك باعتبار الجهة نوعان: تفكيك إلى اليمين، كما في جملة(زيد ضربته)، وتفكيك إلى اليسار كما في (جملة ضربته زيد). إن البنى التفكيكية شأنها شأن البنى التبئيرية، تولد في الأنحاء التوليدية، وذلك عن طريق تحويل نقل، بحيث ينقل العنصر المفكك(زيد) من موقع داخلي إلى موقع خارجي، ويترك مكانه أثرًا ضميريًا[2].

ومن القضايا الأساسية الأخرى التي يتناولها **الفاسي الفهري** في إطار الرتبة، موضوع الإشتغال، ومن الأسئلة التي حاول الإجابة عنها: هل الإشتغال تفكيك أم تبئير؟ وأول ملاحظة يسوقها في الموضوع أن الإشتغال لم يعد أسلوبا مستعملا في العربية الحالية، وأن النحاة اعتبروا بنى الابتداء والتقديم والإشتغال بنى مختلفة اعتمادًا على مقاييس عاملية محضة، ثم عرض لخصائص الإشتغال عند النحاة، فوجد أنه يماثل التبئير من وجوه، ويماثل التفكيك من وجوه أخرى، كما حدد أهم خصائص الإشتغال كما وردت عند النحاة[3].

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية** ، ص134.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص128 ـ 129.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص142 ـ 144.

على أساس هذه المعطيات، يستدل الفاسي الفهري على أن الرتبة ألأصل في اللغة العربية هي فعل فاعل مفعول بافتراض وجود رابطة في الجمل االسمية وافتراض قواعد والتبئير وظاهرة الاشتغال وغيرها في بنى أخرى.

رابعا/ تعريف الجملة في منظور النحو الوظيفي العربي

يمثّل اتجاه النحو الوظيفي في اللسانيات العربية اللسانياتي المغربي **أحمد المتوكل**، الّذي اتخذ نظرية النحو الوظيفي **لسيمون ديك** «إطارًا نظريًا لأبحاثه المتعددة(معجمية، دلالية، تركيبية، تداولية)، منذ سنة 1985، التي حاول من خلالها أن يرسم معالم واضحة لنظرية وظيفية جديدة للنحو العربي، واستطاع أن يقدّم نظرية متماسكة، يفترض البحث أنّها مرشّحة أكثر من غيرها لأن تكون بديلًا معاصرًا للنظرية النحوية القديمة، نظرًا لمزاياها الكثيرة وكفايتها المتعدّدة»[1].

ولقد أسهمت أبحاث **المتوكل** في بلورة مظاهر نظرية النحو الوظيفي منذ نشأتها إلى اليوم، حيث خصّص للغة العربية على ما يربو عن عشريتين كاملتين جملة من البحوث المستفيضة شملت عشرات المصنّفات وعددًا معتبرًا من المقالات والمداخلات، وبدأت أبحاث **المتوكل** في إطار نحو الجملة ببحث اختار له عنوان(الوظائف التداولية في اللغة العربية) سنة 1985، إلاّ أنّ كتابات الدكتور المتوكل تُظهر تذبذبًا في تعريف الجملة.

فإذا كانت الجملة في نظريّة النّحو الوظيفي فعلاً لغوياً يتميّز بخصائص دلاليّة تداوليّة تعكسها خصائص بنيويّة (صرفيّة تركيبيّة)، فإنّ هناك جانبين يستحضران في تحديد الجملة وتمييزها: جانب دلالي تداولي، وجانب بنيوي. والنّظر إلى الجملة بعدّها فعلا واستحضار مختلف المصطلحات الملابسة له (القوة الإنجازية، فعل الإحالة، فعل

[1] يحيى بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، المقدمة.

الحمل) هو تحديد لها من منظور تداولي وفي مقابل هذا التحديد يورد **المتوكل** في كتابه(**الجملة المركبة في اللغة العربية**) تحديدًا آخر يركّز فيه على الجوانب التركيبية[1].

ويشترط فيه كذلك أن تتضمن الجملة حملًا نوويًا أو موسعًا، ومكونًا خارجيًا، يقول موضحًا ذلك: « نقصد بالجملة كلّ عبارة لغوية تتضمّن حملاً (نوويًا أو موسّعًا)، ومكوّنًا (أو مكونات) خارجيًا، فالجملة حسب التنميط الذّي نقترحه هنا، مقولة تعلو الحمل؛ إذ تتضمّنه بالإضافة إلى مكوّن خارجي (أو مكونات خارجية)»[2]، وهذا دليل على أنّ هناك أمورًا ترجع إلى البنية وأخرى ترجع إلى الاستعمال، وأنّ هذا التمايز يجب استحضاره مع أي نظرية، حتى وإن ادّعت أنّه لا يمكن التفريق (في التقعيد وبناء اللغة الواصفة تخصيصًا) بين ما يرجع إلى البنية وبين ما يرجع إلى الاستعمال.

ونستحضر في هذا المقام قول البروفيسور **عبد الرّحمن الحاج صالح** الذي مُفاده:«ما هو راجع إلى اللفظ له قوانينه الخاصّة به غير قوانين استعمال اللفظ؛ فدراسة هذا الجانب الاستعمالي للغة هو الذي يسميه الاوربيون الآن براغماتيك pragmatique، وأصبح الآن الكثير من اللسانيين الغربيين ومقلديهم من العرب لا يعرفون إلاّ البراغماتيك، بل حصروا كلّ اللسانيات في هذا الجانب الاستعمالي»[3].

ثمّ يضيف:«مقتنعين في ذلك بأنّ بنية اللّغة تفسّرها المعاني المقصودة في الخطاب، وهذا خلط فظيع بين ما هو لفظ له بنية قائمة بذاتها، كما قلنا، وبين اختيار هذا اللفظ في حال خطابية معينة... وأكثر اللغويين الغربيين المحدثين مولعون بالبراغماتيك

[1] ينظر الزايدي بودرامة، **النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة**، ص119.

[2] عاشور بن لطرش، **الجملة في نحو اللغة العربية الوظيفي، الممارسات اللغوية**، المجلّد10، العدد2، ديسمبر2019، ص77.

[3] صلاح الدين زرال، **الخطاب الأدبي من منظور لساني تداولي نماذج تحليلية من قصيدة الياقوتة لسيدي الشيخ**، مجلة الآداب والعلوم الجتماعية جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص44.

أي دراسة استعمال اللغة، وقوانين استعمال اللغة اجتماعية أصالة، وللبنى اللغوية جانب آخر غير اجتماعي ، وهو ميدان صوري، وهذا مع الأسف لم ينتبه إليه الكثير من النّاس»[1].

يرى المتوكل أنّ الجملة الموصولة هي جملة مُدمجة؛ بمعنى أنّ الموصول و صلته جملة واحدة، و بالتالي يكون الإعراب شاملًا للصلة والموصول معا، يقول: «أنّ الشق الموصولي يشكّل بالنّظر إلى تكوين الجملة ككلّ حملًا ثانيًا مدمجًا في طبقة فحوى المكوّن الإحالي»[2]، ومثّل لرأيه هذا بجملة: رأيت الرجل الّذي يعشق هندًا. حيث إنّ المركب الاسمي (الذي يعشق هندًا) هو الحمل الثاني في الجملة الذي عناه المتوكل. فيكون مخالفًا بذلك النحاة القدماء الذين يفردون الإعراب للاسم الموصول فقط، أمّا جملة الصّلة فيعدّونها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

يعرف **المتوكل** شبه الجملة بأنّها«كل ملفوظ أو مكتوب دون الجملة، يؤدي تواصليا ما تؤدّيه الجملة»[3]؛ بمعنى أنّها من الناحية التركيبية لا يمكن أن نعدّها جملة ، إلاّ أنّها من الناحية الدلالية، بإمكانها أن تحل محلها ، و تؤدي غرضا تواصليا ناجحا. كما يرى المتوكل أنّ شبه الجملة قد تكون مركب اسمي أو ظرفي و ما إلى ذلك، مثال :

- ماذا شربت في المقهى؟
- شايا.

[1] صلاح الدين زرال، **الخطاب الأدبي من منظور لساني تداولي نماذج تحليلية من قصيدة الياقوتة لسيدي الشيخ**، ص44.

[2] أحمد المتوكل، **التركيبات الوظيفية قضايا و مقاربات**، ص122.

[3] المرجع نفسه، ص108.

فـ (شايا) مركب اسمي، ويعد في النحو الوظيفي شبه جملة[1]، بخلاف الدرس النحوي العربي الذي يرى بأنّ هذا المركب جزء من جملة قد حُذف العامل فيها ، وبالتالي يُعرب مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (شربتُ)، فالجملة تقديرا هي: شربتُ شايًا.

وعليه وبعد هذه العجالة حول مفاهيم الجملة المختلفة والمعايير المتنوعة، يتّضح لنا أنّ الجملة العربية ما تزال تستثمر النظريات الحديثة والمعاصرة، حيث خطت خطوات كبيرة مع النحو الوصفي ، والنحو التوليدي التحويلي، والنحو الوظيفي التداولي، انطلاقًا من النظريات والعلوم اللسانية والتداولية المعاصرة للخروج بنحو عربي، يساير روح العصر ويخدم اللغة العربية.

[1] ينظر أحمد المتوكل، **التركيبات الوظيفية قضايا و مقاربات**، ص108.

المبحث الثاني: الوظائف النحوية للجملة العربية في الدرس الحديث

تلقى الوظائف النحوية اهتمامًا بالغًا عند اللغويين على اختلاف أجناسهم، لما لها ـ بما تمثّله من علائق تركيبية ـ من قيمة عظيمة في الافادة وتحديد المقاصد، و إلاّ كان الكلام مفكّك الأجزاء غير مفهوم.

ومن أجل توضيح مفهوم الوظيفة النحوية في الدرس العربي الحديث، لابدّ من الوقوف على إشارات بعض اللغويين العرب القدامى لمفهوم الوظيفة النحوية وربطه بما توصلّت إليه الدراسات الحديثة في هذا المجال.

أولا: مفهوم الوظيفة النحوية

لعلّ أول ما يجب على الباحث في هذا المبحث أن يحصل عليه هو تحقيق تصور واضح لمفهوم **الوظائف النحوية**، وتحقيق هذا التصور مرهون بفكّ مصطلحاته المكوّنة له **(الوظيفة، النحو)**، إذ هما من المفاهيم التقليدية التي راودت الفكر اللغوي العربي قديمًا وحديثًا.

أـ مفهوم الوظيفة :

بالعودة إلى المعاجم العربية وبالأخص معجم لسان العرب **لابن منظور**، نجده يورد بعض مشتقات من مادة (و ظ ف)، فالوظيفة من كلّ شيء:«ما يقدّر له في كلّ يوم من رزق أو طعام، أو علف أو شرب، وجمعها الوظائف والوظف، ووظّفتُ الشيء على نفسه

ووظّفه توظيفًا: ألزمها إيّاه، وقد وظّف له توظيفًا على الصبي كلّ يوم حفظ آيات من كتاب الله عزّ وجلّ»[1].

والوظيفة هي التمييز بين الكلمات، حيث إنّ كلّ تغير صوتي يتبعه تغير دلالي، سواء أكان هذا التغير الدلالي مباشرًا مثل المعنى المعجمي، أو غير مباشر، وهناك من قال إنّ:«الوظيفة هي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي»[2]؛ أي أنّ الوظيفة هي المعنى المتوخى من صيغة مفردة في صورتها التركيبية، والتي يمكن أن ترد في سلسلة كلامية أو في سلسلة خطية، وبصيغة أخرى الوظيفة هي المعنى الناتج عن العلاقات القائمة بين مكونات الجملة.

من المعلوم في الدراسات اللسانية الحديثة أن دور عنصر ما مرهون تحديده بالنظر إلى غيره(وجود عنصرين على الأقل بينهما علاقة مخصوصة)، وهذا ما يقود إلى القول بأن« الوظيفة هي نتاج علاقة قائمة بين طرفين، وبعبارة أخرى إذا انتظم الطرفان (س) و(ص) بالعلاقة (ع) نتجت الوظيفة(ظ)...فلا وظيفة بغير علاقة بين طرفين. وبهذا المعنى يمكن أن نلتمس الوظيفة في مختلف مستويات اللغة وفروعها...فالوظائف النحوية ناتجة عن علاقات دلالية كعلاقة السببية، والعلة، واللزوم المشروط، والانتماء»[3]؛ أي أن

[1] ابن منظور محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين، **لسان العرب**، مادة(و ظ ف)، د ط، بيروت: دار صادر، د س، المجلد9، ص358.

[2] فاضل مصطفى الساقي، **أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة**، د ط، القاهرة: مكتبة الخانكي،1977، ص203.

[3] محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص495.

دور (أو وظيفة) عنصر من عناصر بنية ما مرهون بعلاقته مع بقية العناصر، هذه العلاقة هي التي تكسبه قيمته، «فلا توجد البتة بنية إلاّ بوجود الوظيفة»[1].

ما يُستشفُّ من هذه التعاريف أن لفظة (الوظيفة) وجمعها (وُظُف) قد أخذت معنى أقرب إلى معنى الدور؛ أي أدوار الحياة وتبدلاتها، وهو مايميز المعنى الاصطلاحي.

ب- النحو في العرفين اللغوي والاصطلاحي:

1ـ النحو لغةً:

أشار أصحاب المعاجم اللغوية في تعريفاتهم للنحو في مادة(ن ح و) إلى عدة معان منها: القصد، والتحريف، والجهة. وأصل هذه المعاني هو القصد؛ فهاهو ابن **دريد(ت321هـ)** يعرّفه بأنه القصد ويقول أيضًا:«...وكلّ شيء أممته ويممته جمعًا فقد نحوته، ومنه اشتقاق النحو في الكلام كأنه قصد الصواب»[2].

ولم يختلف تعريف **ابن فارس(ت395هـ)** للنحو كثيرًا عن التعريف السابق فقد قال:«النحو النون والحاء والواو كلمة تدلّ على قصد، ونحوت نحوه، ولذلك سمي نحو الكلام، لأنّه يقصد أصول الكلام فيتكلّم على حسب ما كان العرب تتكلّم به»[3]. كما يدلّ معنى النحو عن القصد عند ابن منظور في لسان العرب؛ إذ ذهب إلى القول أنّ:«النحو القصد والطريق...، نحاه ينحوه نحوًا، وانتحاه، ونحو العربية منه...، وهو في الأصل

---

[1] كاترين فوك و بيارلي قوفيك، **مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة**، تعريب: المنصف عاشور، د ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، 1984، ص57.

[2] ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، 1987، مادة(ن ح و)، ج1، ص575.

[3] ابن فارس أبو الحسين أحمد بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د ط، د ب: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د س، الجزء5، ص 403.

مصدر شائع؛ أي: نحوت نحوًا، كقولك: قصدتُ قصدًا، ثمّ خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم»[1].

ومما سبق يمكن القول بأنّ المعنى العام الذي استقر عليه النحو عند أصحاب المعاجم هو القصد، كما يظهر من خلال هذه التحديدات أنّ أصل هذه المادة الذي ترجع إليه هو القصد وأنّ ما سواه من المعاني تابع، وهو أوفق المعاني اللغوية للمعنى الاصطلاحي.

2ـ النحو اصطلاحًا:

يُراد بالنحو عند النحاة عادةً المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وتشمل هذه المقاييس القواعد المتعلقة بأقسام الكلم، كما تشمل القواعد المتعلقة بوحدات الجملة.

وبالرجوع إلى كتبنا التراثية نجد أنّ أقدم محاولة لتعريف النّحو بعدّه علمًا ما ذكره **ابن السّراج(ت 316هـ)**، إذ يقول:«النحو إنّما أُريد أن ينحو المتكلّم إذا تعلّمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة»[2].

أمّا أوضح وأشمل وأجرى تعريف على الألسنة، الذي جاء به **ابن جني(ت 392هـ)**:«انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وشذّ بعضهم منها رُدّ به إليها وهو في الأصل

[1] ابن منظور محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين، **لسان العرب**، مادة (ن ح ا)، مجلد15، ص309-310.

[2] ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، الجزء1، ص35.

مصدر شائع أي نحوت نحوًا كقولك قصدتُ قصدًا ثمّ خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم»[1].

فالنحو عند **صاحب كتاب الخصائص** هو محاكاة العرب في طريقة كلامهم تجنبًا للّحن وتمكينا للمُسْتعرب في أن يكون كالعربي في فصاحته وسلامة لغته أثناء الكلام، وموضوع النحو عنده ليس الإعراب وحده ـ وهو الشائع ـ بل هو البحث في هيئات الكلمة المفردة ودلالتها على التصغير والتثنية والجمع والبحث في الهيئات المركبة وشبه الجملة؛ وهو بهذا نجده قد جمع النحو والصرف في علم واحد.

كما يعرفه **السكاكي(ت 626)** بقوله:"«علم أنّ النحو أن تنحو معرفة التركيب فيما بين الكلم لتأدية المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبينة عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إذّاك، وبالكلم نوعيها المفردة وما هو في حكمها»[2].

في حين نجد من المتأخرين **الشريف الجرجاني(ت 816هـ)** الذي يحدّ النحو بقوله:«هو علم بقوانين يُعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل النحو: علم يُعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل علم بأصول يُعرف بها صحة الكلام و فساده»[3]، الواضح أنّ **الشريف الجرجاني** لا يقتصر في تعريفه للنّحو على أحوال التراكيب من إعراب وبناء فقط، فقد ضمّ إليه أحوال الكلمة المفردة من حيث الإعلال، بل إنّ النحو عنده هو القواعد المقوّمة والمقيّمة للكلام العربي.

---

[1] ابن جني أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، ص34.

[2] السكاكي أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي ، **مفتاح العلوم**، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987، ص75.

[3] الجرجاني أبو الحسن علي بن محمد بن علي الشريف، **التعريفات**، تحقيق: محمد صدّيق المنشاوي، د ط، القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، د س، ص202.

وقد أجمل الدكتور **حسن خميس الملخ** اتجاهات تشكيل مادة النحو العربي بعد تحليل المواد المستقرأة في أربعة اتجاهات، تبرز في التجربة النحوية من عهد سيبويه إلى عهد ابن السرّاج. وهي[1]:

ـ **نحو المسائل:** ويُنظر إلى النحو على أنّه سلسلة من المسائل فيبحثها كلّ مسألة على حدة، فمسألة في رفع الفاعل، وثانية في ضرورة تأخلاه عن الفعل، وثالثة في علاقته بالمفعول، وهلمّ جرًا.

ـ **نحو الأبواب:** وهو اتجاه يراعي تشكيل المادة النحوية في العرض أن تكون على أبواب متعددة، كلّ باب يشكّل وحدة داخلية علمية تنسلك فيه مسائله بمنهج علمي في ترتيبها، كما هو الحال في أبواب(مسائل) الإستثناء التي جاءت في كتاب سيبويه.

ـ **نحو الأحوال:** وهو تشكيل المادة النحوية وفق الأحكام الإعرابية الأربعة: المرفوعات والنمصوبات والمجرورات والمجزومات.

ـ **نحو الظواهر:** ويقصد بنحو الظواهر تشكيل المادة النحوية وفق ظواهر العربية التركيبية كالتقديم والتأخير، والنفي والحذف، وغيرها من الظواهر.

وقد كان لعلماء الغرب رأي في مفهومهم للنحو العربي، من بينهم جوليا كريستيفا التي ترى أنّ النحو العربي هو الأفكار والتصورات اللغوية التي توصلت إليها الشعوب العربية التي عاشت في ظلّ الخلافة خلال القرون الوسطى[2].

[1] ينظر حسن خميس الملخ، **التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء التحليل التفسير**، ط1، عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 220، ص 150 ـ 154.

[2] ينظر جوليا كريستيفا، **النحو العربي**، ترجمة: بسام بركة، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، العدد25، 1983، ص139.

ج ــ مفهوم الوظيفة النحوية عند النحاة العرب القدامى:

والتي سماها **عبد** القاهر **الجرجاني** بمعاني النحو فهي تشمل كل المعاني الوظيفية(غير المعجمية) التي تؤديها الكلمات المؤلفة في نسق كلامي سواء أكانت تلك الوظائف منبثقة عن قوالب تلك الكلمات وبنياتها (الصرفية) أم عن ترتيبها، والموقع(النحوي) الذي تشغله كل منها[1]، فالوظيفة النحوية من هذا المنطلق المقصود بها الموقع النحوي الذي تشغله الكلمة بسبب علاقتها بالعناصر اللغوية الأخرى في التركيب.

معنى هذا أنَّ العلاّمة **عبد القاهر الجرجاني** وكغيره من النحاة العرب لم يصرّح بمصطلح الوظيفة النحوية، لأنّ علماءنا القدامى كانوا يمارسونها ضمنيا، فالباحث في التراث النحوي العربي يستطيع أن يجد من المناقشات والآراء، والتعريفات النحوية ما يدل على أنهم قد وعوا مفهوم الوظيفة النحوية وتمثّلوها تمثّلاً عميقًا ويظهر ذلك من خلال دراستهم التراكيب ووصفها؛ لأن مهمة النحوي الأساسية هي النظر في التراكيب وبيان أسرارها، وتحديد الوظائف النحوية فيها من خلال بيان العلاقات بين مكوناتها وبنية هذه المكونات وإعرابها؛ للوصول إلى قواعد مطّردة وأحكام تضبط البنية التركيبية والدلالية للغة.

ونحن وبعد تفحصنا لكتاب سيبويه نجده بعد فراغه من الحديث عن أقسام الكلام والمبني والمعرب، يتحدّث مباشرةً عن التلازم التركيبي بين ركني الجملتين؛ الاسمية والفعلية، وما هذا التلازم إلاّ علاقة نحوية وظيفية تنشأ من تلاقي الوظائف النحوية على الوجه الذي ترتضيه قواعد اللغة[2].

---

[1] ينظر فاضل مصطفى الساقي، **أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة**، ص209.

[2] ينظر أسامة كامل عارف جرادات، **الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية**، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، 2003، ص66.

يقول **سيبويه** في باب المسند والمسند إليه:«وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه.وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلابدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء»[1]، فالفعل لابد له من فاعل ، كما لابد للمبتدأ من خبر؛ لأنّ البنية الأساسية النحوية للتركيب لا يمكن أن تقوم إلاَّ بوجود هاتين الوظيفتين النحويتين: المسند والمسند إليه.

وتقسّم الوظائف النحوية إلى وظائف نحوية خاصة، ووظائف نحوية عامة، يمكن تلخيصها كالآتي[2]:

1ـ الوظائف النحوية العامة:

وهي المعاني العامة من الجمل والأساليب بشكل عام، وتتمثل هذه الوظائف في دلالة الجمل أو الأساليب على الخبر والإنشاء، والإثبات والنفي والتأكيد، وفي دلالتها على الطلب بأنواعه كالاستفهام، والأمر، والنهي، والتخصيص، والتمني ، والترجي، والنداء، وفي دلالتها على الشرط بنوعيه الإمتناعي والإمكاني، وكلّ ذلك باستخدام الأداة التي تحمل وظيفة الجملة أو الأسلوب كإنشاء الجمل التي لا تحتاج بطبيعتها إلى أداة.

2ـ الوظائف النحوية الخاصة:

وهي معاني الأبواب النحوية وتظهر الصلة بين الوظيفة النحوية الخاصة وبين الباب النحوي، إذا عرفنا أن الكلمة التي تقع في باب من أبواب النحو تقوم بوظيفة ذلك الباب، ويتمثل هذا في وظيفة الفاعلية التي يقوم بها الفاعل والمفعولية التي يؤديها المفعول والحالية التي يؤديها الحال وهلمّ جرًا. فالفاعل باب من أبواب النحو في حين أنّ

---

[1] سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، **كتاب سيبويه**، ص23.

[2] ينظر فاضل مصطفى الساقي، **أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة**، ص209 وما يليها.

الفاعلية هي الوظيفة لهذا الباب، والمفعول هو الآخر باب من النحو في حين أنّ المفعولية هي الوظيفة له، فأبواب النحو ما هي إلاّ تعبيرًا عن كثير من الوظائف النحوية.

وهنالك من الوظائف النحوية ما يشترط في الأبنية التي تؤديها ضوابط خاصة سواء كانت هذه الأبنية اسمية أم فعلية ومن أهم هذه الوظائف :

أ/ الوظائف النحوية التي تؤديها الأسماء : إن بعض الوظائف النحوية لا يشترط في البنية الصرفية التي تؤديها سوى الاسمية وذلك كالخبر والفاعل ونائبه ، والمفعول به ، والمفعول معه ، والمستثنى ، إلا أن هنالك بعض الوظائف النحوية التي يشترط في بنيتها الصرفية شروط خاصة على الاسمية[1] ، ومن أهم هذه الوظائف :

1ـ المفعول المطلق: ويشترط فيه الجمود عند البصريين وهو لا يأتي عندهم إلا مصدرا لأنه يأتي توكيدا للحدث وتعزيزه ببيان نوعه أو عدده، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴿٢١﴾ [2]. وقوله تعالى:﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمٗا ﴿٢٧﴾ [3]

فكلمتا (دكًا) و (ميلا) معًا مصدران جئ بهما لتوكيد وتعزيز كل من معنى (الدك والميل).

2 ـ المفعول لأجله: ويشترط فيه الجمود أيضا وهو لا يأتي إلاّ مصدرًا، ويشير ابن يعيش إلى أنّ مصدرية المفعول لأجله لم تكن إلاّ«علة وسبب لوقوع الفعل وداع له

[1] ينظر لطيفة إبراهيم النجار، **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، ط1، عمّان: دار البشير، 1994، ص155.

[2] سورة الفجر، الآية21.

[3] سورة النساء، الآية 27.

والداعي إنما يكون حدثا»[1] ، وذلك مثل : ضربت ابني تأديبًا، وجاء على هذا قول ابن مالك في ألفيته[2]:

ينصب مفعولا له المصدر إن أبان تعليلا كجد شكرا، ودن

ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله جل وعلا:﴿٣٥﴾ وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ إِذَا كِلۡتُمۡ وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلٗا ﴿٣٥﴾[3] .

3ـ التمييز: ويشترط فيه الجمود والتنكير ، فقد عُرّف التمييز بأنه الاسم النكرة، المتضمن معنى (من)المذكور في الكلام لإزالة إبهام سابق[4]. وذلك نحو قوله تعالى:﴿٢٦﴾ فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ ﴿٢٦﴾[5]

وهو نوعان[6] :

- ما كان مبنيا لإبهام الذات كالواقع بعد المقادير، والمكيلات، والموزونات، والأعداد، وذلك مثل(له شبر أرضًا) و(له قفيز برًا) و(له منوان عسلًا) و(عندي عشرون درهمًا).
- ماكان مبنيا لإبهام نسبة وهو المسوق لبيان ما تعلّق به العامل من فاعل، أو مفعول، نحو قوله تعالى:(واشتعل الرأس شيبا)، وقوله أيضا(وفجرنا الأرض عيونا).

---

[1] ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء بن علي، **شرح المفصل**، ص52.

[2] ابن عقيل بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**،د ط، القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2009، ج2، ص137.

[3] سورة الإسراء، الآية35.

[4] ينظر ابن عقيل بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**،ج2، ص211.

[5] سورة مريم، الآية26.

[6] ينظر ابن عقيل بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**،ج2، ص211ـ212.

4ـ الحال: والغالب فيها الاشتقاق لأنها وصف«يبين هيئة الفاعل أو المفعول،أو منهما معا، أو من غيرهما وقت وقوع الفعل»[1]، ويشترط في الحال أن تكون نكرة.

ب/الوظائف النحوية التي تؤديها الأفعال: إذا ما قارنا الوظائف التي يؤديها الفعل في التركيب مع الوظائف التي يؤديها الاسم نجدها لا تكاد تذكر، إلاّ أنّ هذا لا يقلل من شأنه وشأن الوظائف التي يعبر عنها؛ فهو العنصر الرئيس في الجملة الفعلية العربية؛ إذ يقوم الفعل بوظائف هي[2]:

أ-المسند: لولا الفعل في الجملة لما اكتملت بنيتها؛ فاسناد معنى الحدث إلى فاعله في زمن معين هو الدور الذي يؤديه الفعل في التركيب فبذلك يعبر عن معان نحوية ودلالية مخصوصة.

ب-الشرط: وظيفة لا نستطيع التعبير عنها إلاّ بالبنية الصرفية للفعل، هذه الوظيفة تكون بأدوات مخصوصة تربط جملتين وتصيرهما كالجملة؛ نحو قولك: إن تجتهد تنجح، والأصل: تجتهد تنجح فعند دخول(إن) عقدت إحداهما بالأخرى. فالجملتان اللتان تدخل عليهما أدوات الشرط يشترط فيهما أن تكونا فعليتين.

ج-الخبر: ومن الوظائف النحوية التي يؤديها الفعل دون الاسم وظيفة الخبر في أفعال المقاربة؛ إذ لا يكون إلاّ بالفعل المضارع.

وإن كان النحاة قد درسوا الوظائف النحوية على مستوى المفردات فإنّهم قد درسوها، على مستوى الجمل أيضًا، ويتجلى ذلك في تصنيفهم للجمل؛ جمل لها محل من الإعراب، وهي التي تحل محل المفرد وتُعرب إعرابه، وبذلك تكون ذات وظيفة نحوية، وجمل لا محل لها من الإعراب ليس لها وظيفة نحوية ؛ لأنّها لا تحل محل المفرد ولا

[1] عباس حسن، **النحو الوافي**، ط3، مصر: دار المعارف، د س، ص363 ـ 364.

[2] ينظر لطيفة إبراهيم النجار، **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، ص161-162.

تعرب إعرابه فحذفها لا يخلّ بالكلام نحويا، وإن كان لا يمكن الاستغناء عنها دلاليا؛ لأنّ لها دورًا في بيان المعنى المقصود[1].

ورغم أنّ النحاة العرب القدامى لم يصرّحوا بمصطلح الوظيفة النحوية، فإنّ هذا لاينتقص من قيمة فهمهم مضمونها وإدراكهم أبعادها شيئًا، فمسألة دقة وضع المصطلحات ودقتها لم تكن تعني لهم الكثير في ظل الغاية التي كانوا يرومونها، لأن اهتمامهم انصبَّ «على وصف سلائق العرب في كلامها؛ ببيان القواعد المطّردة والأحكام التي تضبط التراكيب؛ من أجل فهم اللغة وتعليمها»[2].

ثانيا: الوظائف النحوية للجملة العربية في الدرس الحديث

رأى بعض العرب المحدثين أنّ هناك قصورًا في دراسة النحاة القدامى للجملة تمثّل في أنّهم حصروا دراستهم في الشكل دون المعنى فاهتموا بالإعراب من خلال علاقته بالعامل، وأوغلوا في تعليله على حساب المعنى وما تؤديه العناصر اللغوية في الجملة من وظائف، وما تقوم به اللغة من وظائف تواصلية، كما أنّهم أخذوا جوانب أخرى في تفسير الظاهرة اللغوية تفسيرًا متمحلاً، معتمدين في تطبيق منهجهم معيارية صارمة.

وكان هذا الرأي مبني على ما تبنوه من أنظار واتجاهات لسانية غربية حديثة، ومن هنا انصبّت جهود العلماء المحدثين على التأكيد على وظيفة الكلمة في الجملة والجملة في الكلام انطلاقا من وظائف اللغة التواصلية، وهي توجهات وظيفية؛ ضبطوا بمقتضاها الوظائف النحوية الأساسية وميّزوا بينها وبين غيرها من الفضلات وتوابع.

[1] ينظر أسامة كامل عارف جرادات، **الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية**، ص73.

[2] المرجع نفسه، ص74.

أ – تصور تمام حسّان للوظيفة النحوية:

تناول المحدثون الوظائف النحوية وعلى رأسهم تمام حسان في نطاق بحث قضية الإعراب ونظرية العامل في التراث النحوي، وقد أجمعوا على نقد هذه النّظرية وسلّموا بضرورة تخليص النحو العربي منها واجتهدوا اجتهادات مختلفة لتحقيق هذا الهدف، واستبدال هذه الفرضيات بمبادئ أخرى بدت لهم أفضل لوصف العربية.

جعل **تمام حسان** فكرة " القرائن" ركيزةً له في تحديد الوظيفة النحوية، وتفسيرًا لكثير من الظواهر كالإعراب والعامل؛ لأنه يؤمن بأن العربية تعتمد في أداء عملها على مجموعة من القرائن تتظافر، أو تتكامل فيما بينها لتحديد المعنى النحوي الخاص بالكلمة في الجملة، ولتحديد المعنى العام للجملة داخل النص. وهذه القرائن كما تراءت **لحسّان** منها المادي ومنها المعنوي ومنها قرائن للتعليق.

وكون موضوع الدراسة هو الجملة، فإن مايخصنا في هذا التقسيم هو النوع الأخير من القرائن (قرائن التعليق)، ومعلوم أن أول من جاء بفكرة التعليق هو اللغوي القديم عبد القاهر الجرجاني، يقول **تمام حسان** في هذا الصدد:«وفي رأيي–كما كان في رأي **عبدالقاهر** على أقوى احتمال أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي.

وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي، أو العوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق»[1]. من خلال هذا القول يتضح أن **تمّام حسّان** إنما جاء بفكرة القرائن تجاوزا لما يسميه بخرافة العمل النحوي، التي مفادها الإتكاء والاستناد على العلامة الإعرابية في بيان الوظائف النحوية.

[1] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص189

ويرى **تمّام حسّان** أن الإسناد وحده لا يحدد معنى الجملة، إنما هو قرينة ضمن طائفة من القرائن التي تتضافر لتحديد هذا المعنى، إذ إن «المعنى النحوي لا يتبين بقرينة واحدة مهما كان خطرها وإنما تتعاون القرائن المختلفة وتتضافر على بيان المعنى في الجملة العربية»[1].

فالإسناد عند تمام حسان قرينة معنوية، فيقول:«لقد عرفنا أيضا ان الإسناد نفسه قرينة من القرائن المعنوية»[2]. ذلك أن القرائن حسبه قسمان:

قرائن معنوية، وتسمى أيضا العلاقات السياقية وهي:

1-**الاسناد**: وهو «العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه، تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية، على أن الأول مبتدأ والثاني خبر، أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل»[3].

2-**التخصيص**: وهي علاقة سياقية كبرى أو قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها، هي« قرينة التعدية وتدل على المفعول به، وقرينة الغائية وتدل وتدل على المفعول لأجله، وقرينة المعية وتدل على المفعول معه، وقرينة الظرفية وتدل على المفعول فيه.

وقرينة التحديد والتوكيد وتدل على المفعول المطلق، وقرينة الملابسة وتدل على الحال، وقرينة التفسير وتدل على التمييز، وقرينة الإخراج وتدل على

[1] محمد يزيد سالم، **نظام الجملة العربية في منظور تمام حسان بين التجديد والتقليد**، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد 13، ج1، جانفي 2018 ، ص295.

[2] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص194.

[3] المرجع نفسه، ص192-194.

الاستثناء، وقرينة المخالفة وتدل على الاختصاص»[1]، ففي الغائية مثلا يتقدم المفعول لأجله على سبيل التخصيص مثل: أتيت رغبة في لقائك.

3-النسبة: النسبة هي الإلحاق، وهي قيد عام على علاقة الاسناد أو ما وقع في نطاقها أيضًا، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية، ويدخل في هذه القرينة الجر بالإضافة أو بحروف الجر.

4-التبعية: وينضوي تحتها أربعة قرائن هي: النعت والمعطوف والتوكيد والإبدال، هذه القرائن تتضافر معها قرائن لفظية، أشهرها المطابقة؛ التي ميدانها الضمائر والصيغ الصرفية[2].

5- قرينة المخالفة: ويقصد بها أن جزءا من أجزاء التركيب يخالف أحكام الاسناد الجاري

وأما **القرائن اللفظية** فهي كالاتي[3] :

1-**العلامة الاعرابية:** بالغ النحاة الاوائل في الاهتمام بها ، ويرى تمام حسان انها بمفردها لا تعين على تحديد المعنى ، فلا قيمة لها بدون ماسلف القول فيه تحت اسم "تضافر القرائن"

2-**الرتبة:** هي قرينة في تحديد الباب النحوي ، ولا تخلو لغة من اللغات من مسألة الرتبة. الا انها تختلف من جهة حريتها في ترتيب الكلمات ، وتمثل تحديدًا لمواقع الكلمات، إنّ الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزئين مرتبين من أجزاء السياق ، يدل موقع كل منهما الاخر على معناه ..

---

[1] وليد عاطف الأنصاري، **نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا**، ط2، إربد: دار الكتاب الثقافي، 2014، ص148.

[2] ينظر المرجع نفسه.

[3] ينظر أحمد محمد قدور، **مبادئ اللسانيات**، ط3، دمشق: دار الفكر، 2008، ص287-294.

3-**مبنى الصيغة:** وهو المبنى الصرفي للاسماء والافعال والصفات وهي قرينة لفظية يقدمها علم الصرف للنحو ، وامثالها كثيرة نذكر منها: الفاعل والمفعول ، المبتدا والخبر .

4-**المطابقة:** وهي أساس من أسس صحة التركيب وفهمه من الجانب النحوي لان لها دخلا كبيرا في فهم الكثير من الابواب النحوية ومسرحها هو الصيغ والضمائر وتكون بـ : العلامة الاعرابية ، الشخص ، العدد ، النوع ، التعيين (التعريف والتنكير).

5-**الربط:** يدل على اتصال أحد المترابطين بالآخر ، وللربط دور هام جدًا في ابراز المطابقة بين اجزاء الكلام وتوضيح معنى الاسناد ، ويكون في مواضع عديدة بين الموصول وصلته وبين المبتدأ او خبره .

6-**التضام:** ويقصد به أن يستلزم أحد العنصرين النحويين عنصرا آخر استلزاما دائما. وقد أدت هذه القرينة بتمام حسان الى قبول التقدير .

7-**الأداة:** وهي نوعين عنده أدواة داخلة على المفردات مثل الحروف الجر والنصب ... وأدوات داخلة على الجمل مثل النواسخ والتوكيد والاستفهام .

8-**النغمة:** هو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق ، وهي تقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة ، ووظيفة أخرى هي توضيح المعنى الدلالي ، وهو عامل مهم في تصنيف الجمل الى أنماط .

وقد اعطى **تمام حسان** نموذجا يظهر هذه المعايير، وهذا من خلال قوله:«والكشف عن العلاقات السياقية أو التعليق كما يسميه عبد القاهر هو الغاية من الاعراب ، فاذا طلب الينا مثلا ان نعرب جملة مثل : (ضرب زيد عمرا) نظرنا الى الكلمة الأولى (ضرب) فوجدناها قد جاءت على صيغة (فَعَلَ) ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي سواء من حيث صورتها أو

من حيث وقوفها بازاء (يفعل) و (افعل) ، فهي تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم يسمى الفعل»[1].

وعلى هذا الأساس ننظر إلى المكون (زيد) في الجملة فيتحدد لنا مايأتي[2] :

1-أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة) قرينة لفظية.

2-أنه مرفوع (قرينة العلامة الاعرابية) قرينة لفظية.

3-أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد قرينة معنوية.

4-أنه ينتمي بالى رتبة التاخر (قرينة الرتبة) قرينة لفظية.

5-أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة) قرينة لفظية.

6-أن الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة) قرينة لفظية

يرى **حسّان** أن فكرة القرائن هذه تغني عن فكرة العامل التي قال بها النحاة، ذلك أن نظرية العامل على كثرة ما اتفقوا في سبيل توضيحها وتأصيلها وخلافهم فيها لا تفسر إلاّ واحدة من قرائن عدة تحفل بها، وهي قرينة العلامة الإعرابية، ويتجلى قصور هذه النظرية في نظر تمّام حسّان بقصور القرينة الوحيدة التي تكشف عنها وتفسّرها، إذ كثيرًا ما تغيب هذه القرينة عن الكلمات بسبب البناء والحصر والنقص والوقف، مما تحتاج معه اللغة إلى الاستعاضة عن قرينة العلامة الإعرابية بقرائن أخرى كما أوضحنا.

يضاف إلى ذلك أنّ العلامات الإعرابية في اللغة كما هو معروف أقل من المعاني النحوية مما يجعل العلامة الواحدة علامة لأكثر من معنى نحوي، وهذا واضح فيما جاء منصوبًا، وفي هذه الحالة أيضًا تحتاج قرينة العلامة الإعرابية

[1] تمام حسن، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص181.

[2] ينظر المرجع نفسه.

إلى قرائن أخرى لتحديد المعنى النحوي(الوظيفة النحوية) المراد بالكلمة المنصوبة.

ب- الوظائف عند داوود عبده:

يعدّ **داود عبده** من اللسانيين العرب الذين استلهموا مباديء النظرية التوليدية التحويلية وحاولوا تطبيقها على لغة الضّاد، إذ بذل جهودًا كبيرة فيما كتب، تناولت موضوعات لغوية مختلفة مما جعله يتبوأ موقعه بجدارة بين الرعيل الأول من اللغويين العرب المحدثين الذين عملوا على تطوير الدراسات اللغوية.

ناقش **داود عبده** الوظائف النحوية في اللغة العربية في إطار قضية الرتبة مستثمرًا في ذلك أفكار النظرية التوليدية، من خلال كتابه **أبحاث في الكلمة والجملة**[1] مطبقاً فيه مفاهيم هذه النظرية لتحليل جوانب من تراكيب اللغة العربية، منتهجًا في ذلك أسسًا علمية تقوم على أساس متين من الإلمام بالقواعد اللغوية للغة العربية.

نظرًا لأهمية قضية ترتيب العناصر اللغوية في البنية العميقة للجملة، انشغل التوليديون بالبحث والدراسة لهذه القضية وأسهبوا في الحديث فيها، فكان نعوم تشومسكي أول من فتح الباب على مصرعيه في الحديث الأولي عن هذه المسألة، فقد حاول البحث عن رتبة أصيلة للغته الأم (الإنجليزية) وخلُص إلى أنّ النمط الأساس لهذه العناصر في لغته يمكن أن يؤطّر في القاعدة (فا ــ ف

[1] صدر هذا الكتاب عام 1973 في بيروت ثم أعيد طبعه عام 2008 في عمّان؛ نظرًا لما لقيه من أثر طيب لدى الدّارسين و المهتمين في قضايا اللغة العربية، وحمل الكتاب العنوان نفسه. (ينظر حمزة أحمد خلايفة، **جهود كل من داود عبده وميشال زكريا في المدرسة التوليدية العربية**، ص109-110.)

ـــ مـف)، وعّمـم هـذه القاعـدة علـى جميـع اللغـات الإنسـانية وغـالى فـي ذلـك حـين أنكر وجود لغات قد تخرج عن هذا النمط[1].

انقسـم اللسـانيون التوليـديون العـرب حسـب قاعـدة **تشومسـكي** فـي ترتيـب العناصـر اللغويـة إلـى قسـمين: قسـم رافـض لهـذا الـرأي ويعـدّ البنيـة الأصـلية للجملـة هـي (ف ـ فـا ـ مـف) ويمثّلـه معظـم اللسـانيين العـرب ومـن هـؤلاء **ميشـال زكريـا** و**الفاسـي الفهـري**، وقسـم تبنـى رأي **تشومسـكي** كمـا هـو، بمعنـى أنّ ترتيـب العناصـر اللغويـة فـي البنيـة العميقـة للجملـة فـي اللغـة العربيـة هـي مـن نمـط (فـا ـ ف ـــ مـف) ومـن هـؤلاء **داود عبـده** الـذي يصـرّح بـذلك قـائلاً:« لقـد حاولـت أن أبـيّن أنّ التبريـرات التـي أُعطيـت لتأييـد اعتبـار البـدء بالفعـل هـو الأصـل ليسـت صـالحة. وهنـاك أيضًـا أدلّـة أخـرى تؤيـد اعتبـار البـدء بالفاعـل هـو الأصـل»[2]، وسـيأتي بسـطًا لهذه التبريرات لاحقًا

يطـرح **داود عبـده** تصـورًا جديـدًا يفسّـر ويكشـف الترتيـب الصـحيح للعناصـر اللغويـة فـي البنيـة العميقـة، وينطلـق فـي تحليلاتـه مـن الكليّـات اللغويـة، فهـو يشـير إلـى أنّ اللغـات تختلـف فيمـا بينهـا فـي ترتيـب مكوناتهـا اللغويـة فمنهـا مـا يقـع فيهـا الفعـل قبـل الفاعـل، ومنهـا مـا يقـع فيهـا بعـده، ومنهـا مـا يقـع فيهـا المفعـول بـه بعـد الفعـل ومنهـا مـا يقـع قبلـه، وهنـاك لغـات كثيـرة تجيـز نمطـين أو أكثـر مـن الترتيـب فـي مكونـات الجملـة[3]. ولعـلّ النـاظر فـي تراكيـب اللغـة العربيـة يـدرك أنّهـا تجيـز أنواعًا من الترتيب في الجملة الفعلية، يحصرها داود عبده[4]:

أ- فعل- فاعل-مفعول (قرأ الرجلُ الصحيفة)

[1] ينظر حمزة أحمد خلايفة، جهود كل من داود عبده وميشال زكريا في المدرسة التوليدية العربية، ص113.

[2] داود عبده، **أبحاث في الكلمة والجملة**، ط1، عمّان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 2008، ص119

[3] ينظر المرجع نفسه، ص103.

[4] المرجع نفسه.

ب- فاعل (مبتدأ)- فعل- مفعول (الرجلُ قرأ الصحيفة)

ت- فعل- مفعول- فاعل (قرأ الصحيفةَ الرجلُ)

ث- مفعول- فعل- فاعل (الصحيفةَ قرأ الرجلُ)

ج- مفعول- فاعل- فعل (الصحيفةَ الرجلُ قرأ)

وعلى الرغم من أنّ العربية تجيز كلّ هذه الأنماط في الترتيب إلاّ أنّ عبده يرى أنّ البنية العميقة للجملة في اللغة العربية هي من نمط (فا- فعل- مفعول)، وسعى إلى إثبات ما يذهب إليه حيث قدّم مجموعة من المبررات التي تؤيد وجهة نظره في هذه المسألة تمثّلت فيما يلي:

1- الفعل والمفعول مكوّن جملي واحد:

يذكر داود عبده أنّ باعتبار البنية الدّاخلية للجملة الفعلية في العربية هي (فعل- فاعل- مفعول) فإنّ الفعل والمفعول به ليس مكونًا جمليًا واحدًا، فإذا تبيّن وجود ما يدعو إلى اعتبارهما كذلك، فإن افتراض أنّ البنية الداخلية هي (ف- فا- مف) يقوّض من أصله، ويدعم عبده هذا التوجّه بالأدلة الموالية:

1) أن عدم اعتبار الفعل والمفعول به مكونًا جمليًا واحدًا يؤدي إلى الحاجة إلى قاعدة إلزامية لإلحاق ضمير المفعول به بالفعل. أمّا باعتبار أنّ الفعل والمفعول به مكونًا جمليًا واحدًا، فإنّه يُستغنى عن هذه القاعدة الإلزامية[1]، وهذه من الصفات التحويلية المساعدة على الاقتصاد والتبسيط.

2) أن المفعول به عندما يكون ضميرًا يلازم الفعل دائمًا ولا يجوز فصلهما، ومثال ذلك: الرّجل قرأها قبل ساعة. فالفعل (قرأ) والمفعول الضمير (ها) متلازمان، وهي جملة صحيحة مقبولة نحويا وفق مبدأ السلامة النحوية

[1] ينظر داود عبده، **أبحاث في الكلمة والجملة**، 120.

الـذي أقرّتـه النظريـة التوليديـة التحويليـة. أمّـا فـي جملـة (قـرأ الرجـل هـا قبـل سـاعة) هـي جملـة غيـر صـحيحة وغيـر مقبولـة نحويًـا؛ لوجـود فصـل واضـح بين الفعل والمفعول به[1].

3) التعـادل بـين الفعـل والمفعـول بـه مـع المضـاف والمضـاف إليـه. فـي حـال اسـتعمل اسـم الفاعـل بـدلاً مـن الفعـل، وعبـده إذ يقـول بهـذا فإنّـه يعتمـد علـى كـون «المضـاف والمضـاف إليـه مكونًـا جمليًـا واحـدًا (لأنّهمـا يقعـان موقـع المبتـدأ أو الخبر أو الفاعل أو المفعول به الخ، ولا يجوز الفصل بينهما)»[2]، نحو:

هذا قارئ الصحيفة

(مضاف)(مضاف إليه) مكّون جملي واحد

هذا قارئها

(ف+مف) مكوّن جملي واحد

4) إمكانيـة إحـلال كلمـة واحـدة محـل الفعـل والمفعـول بـه دون أن يحصـل تغييـر فـي المعنى، ومثال ذلك: الرّجل أحرز نجاحًا= الرّجل نجح

فكلمـة (نجـح) حلّـت محـل الفعـل والمفعـول معًـا (أحـرز نجاحًـا) ويـدلّ هـذا علـى أنّ الفعل والمفعول به مكوّن جملي واحد[3].

2- الأفعال التي تتعدى بحرف الجر:

يسـتند **عبـده** علـى هـذا المبـرر؛ لأنـه لاحـظ وجـود أفعـال تتعـدى بـرف الجـر نحـو: اعتـرف بذنبـه، رغـب عـن الجـائزة، وافـق علـى القـرار وغيرهـا مـن الجمـل المحتملـة، وفـي تأويلـه لهـذه المسـألة أراد أن يؤسـس لفكـرة مفادهـا أن حـرف الجـر

[1] ينظر داود عبده، **أبحاث في الكلمة والجملة**، 120.

[2] المرجع نفسه.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص121.

مع الفعل يشكلان مكونًا جمليًا واحدًا[1]؛ أي أنّه يقول بفكرة التلازم بين الفعل وحرف الجر، وهي الفكرة ذاتها التي عوّل عليها فيما يتعلّق بالفعل والمفعول به عندما اعتبرهما مكونًا جمليًا واحدًا.

ويشير **المؤلف** إلى التباين الشديد الحاصل في استخدام حروف الجر مع بعض الأفعال كقولك: جلس على الكرسي أو بقي في البيت، يقول عبده:«لاحظ أنّك تستطيع أن تقول، قعد على الكرسي ووقف على الكرسي ونام على الكرسي...الخ، كما تستطيع أن تقول: جلس فوق الكرسي وجلس تحت الكرسي...الخ، ولكنّك لا تستطيع أن تقول: قبل على القرار أو رفض على القرار ولا وافق فوق القرار فعلى مرتبطة بوافق ولكنّها ليست مرتبطة بجلس أو قعد أو نام أو وقف»[2].

وفي هذا الطرح يخلص **داود عبده** إلى أنّ اعتبار البنية العميقة للجملة العربية (ف- فا- مف) إذا طُبِّق على مثل هذا النوع من الجمل يؤدي إلى الصعوبة والتعقيد في تطبيق القواعد التحويلية أي يجب اللجوء إلى قاعدة تنقل حرف الجر إلى ما بعد الفاعل، وهذه القاعدة تتّصف بصفتين غير مرغوب فيهما: الأولى أنّها قاعدة إلزامية لا اختيارية، والثّانية أنّه لا يُحتاج إليها في غير هذا الموضع. ولتوضيح هذا الأمر نأخذ الجملة الآتية:

وافق الرّجل على القرار أصل الجملة وافق على الرّجل القرار

(ف+ فا) ←——— ف+ح ج(مكون جملي واحد)

نلاحظ ووفق الأصل لابدّ من نقل حرف الجر إلى ما قبل المفعول به، وهي قاعدة إلزامية لتصير الجملة وافق الرّجل على القرار.

[1] داود عبده، **أبحاث في الكلمة والجملة**، 121.

[2] المرجع نفسه.

أمّا توجُّه **عبده** باعتبار البنية العميقة من نمط (فا+ ف+ مف) يسهّل الأمر، فالجملة تكون على نحو(الرجل وافق على القرار) وبهذا يكون الفعل وحرف الجر مكونًا جمليًا واحدًا وهو نمط تقبله اللغة العربية دون الحاجة إلى قواعد تحويلية[1].

3- الأفعال المساعدة:

في إطار هذا المبرّر يأتي **عبده** بفكرة تقوم على أنّ الأفعال المساعدة من مثل: **أخذ، راح وكان** وأخواتها تشكّل مع الفعل الذي يليها مكونًا جمليًا واحدًا، فاعتماد البنية العميقة من نمط (ف+ فا+ مف) في جمل من مثل: أخذ الرجل يقرأ الصحيفة، وكان الرجل يقرأ الصحيفة، يحتاج إلى قاعدة إلزامية تنقل الفعل إلى يسار الفاعل أو العكس، وهي قاعدة لا حاجة إليها في غير هذا الموضع، ويتم هذا النقل على النحو الآتي:

كان يقرأ الرّجل الصحيفة ⟵ كان الرّجل يقرأ الصحيفة

(ف.م)[2](ف)(فا) (مف) (ف.م)(فا)(ف) (مف)

في حين أنّ اعتماد البنية العميقة من نمط (فا+ ف+ مف)، وهو النمط الذي يتبناه عبده، فإنّه يحتاج إلى قاعدة تحويلية اختيارية تقوم بنقل الفعل المساعد إلى يمين الفاعل أو الفاعل إلى يسار الفعل المساعد، ويتم هذا النقل كمايلي:

الرّجل كان يقرأ الصحيفة ⟵ كان الرّجل يقرأ الجريدة

(فا)(ف.م)(ف)(مف) (ف.م)(فا)(ف) (مف)[1]

[1] ينظر داود عبده، **أبحاث في الكلمة والجملة**، 121-122.

[2] ترمز إلى الفعل المساعد(كان).

4- المساواة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية:

يشير **داود عبده** إلى اجماع النحويين على أنّ موقع المبتدأ يسبق الخبر، وبما أن أمر كذلك فلماذا يختلف الأمر في الجملتين: وصل زيد، أو قرأ زيد الصحيفة؟ ويتساءل:«أليس الأصل في الجملتين السابقتين أن نخبر عن وصول الرّجل في الأولى وعن قراءته الصحيفة في الثانية؟ (...) تمامًا كما أنّ أصل هناك رجل هو رجل هناك، وأصل في البيت رجل هو رجل في البيت؟ وكما أنّ هناك قاعدة تحويلية تنقل المبتدأ إلى نهاية الجملة، فكذلك في الجملة الفعلية»[2].

إنّ اعتبار الأصل في تركيب الجملة بأن يقع الفاعل قبل الفعل (دون الاتفاء بالاسم الذي نطلقه عليه) يجعل الجملة في العربية نوعًا واحدًا لا غير هو الجملة الاسمية وهذا يؤدي إلى توحيد بعض الظواهر المتشابهة بين النوعين. فوجوب وقوع المبتدأ بعد الخبر في مثل وصل رجل أو في البيت رجل، لا يختلف عن وجوب وقوع الفاعل بعد الفعل في مثل وصل رجل؛ فالسبب في الحالتين أن الاسم نكرة[3]:

رجل (نكرة) { هناك / في البيت / وصل } ← { هناك / في البيت / وصل } رجل(نكرة)

[1] ينظر داود عبده، **أبحاث في الكلمة والجملة**، 122-123.

[2] المرجع نفسه، ص123.

[3] ينظر حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته**، ص291.

وعليه ينتهي **داود عبده** إلى أنّ الرأي الشائع حول البنية الداخلية للجملة التي تحتوي فعلاً في العربية، وهي فعل+ فاعل- مفعول، رأي غير دقيق ولا يقوم على أساس ثابت، وأنّ ثمة أدلّة تكفي لترجيح الرأي الآخر القائل بان البنية الدّاخاية هي فاعل- فعل- مفعول.

ج ــ الوظائف عند أحمد المتوكل:

انطلاقًا من مبادئ النحو الوظيفي يتخذ **أحمد المتوكل** البعد التداولي للغة ضابطًا أساسيا في تحديد الوظائف، ولكن قبل محاولتنا لبسط أفكار المتوكل حول هذه الوظائف لابأس أن نتطرّق إلى مفهومه للوظيفة، فهو يرجعها إلى مفهومين اثنين هما[1]:

1- الوظيفة العلاقة: حين يرد مصطلح الوظيفة دالا على علاقة،فالمقصود العلاقة القائمة بين مكونين أو مكونات في المركب الاسمي أو الجملة. نجد مصطلح الوظيفة بهذا المعنى متداولا في جل الأنحاء (بما فيها الأنحاء التقليدية)، مع اختلاف من نحو إلى نحو، ومن نمط إلى نمط من الأنماط مرده نوع العلاقة التي يرد رامزاً إليها؛ففي الأنحاء الصورية يستعمل هذا المصطلح للدلالة على العلاقات التركيبية كعلاقة الفاعل والمفعول المباشر، والمفعول غير المباشر.

وفي الأنحاء ذات المنحى الوظيفي يستخدم للدلالة على كلّ العلاقات التي يمكن أن تقوم داخل الجملة أو داخل المركب . مثال ذلك أن النحو الوظيفي يميز بين ثلاثة مستويات من الوظائف: دلالية (منفذ، متقبل،مستقبل،زمان،أداة...)،ووظائف تركيبية (فاعل،مفعول)، ووظائف تداولية (محور، بؤرة...)، وسيأتي شرح لهذه الوظائف في موضع لاحق من ذات المبحث.

[1] ينظر أحمد المتوكل، **التركيبيات الوظيفية قضايا ومقاربات**، ص21-24.

وتختلف الأنحاء كذلك بالنظر إلى الوضع الذي تتخذه الوظائف داخل النموذج، فهي إما مشتقة أو وظائف أولى. تكون الوظائف علاقات مشتقة حين يتم تحديدها على أساس موقع المكونات داخل بنية تركيبية معينة، في هذه الحالة يعد فاعلا المكون الذي تعلوه مباشرة المقولة الجملة.

في حين يعدّ مفعولا المكون الذي تعلوه مباشرة المقولة المركـــــــــب الفعلي، بالنسبة للغات الشجرية كـــــاللغتين الإنجليزية والفرنسية.ويعد بؤرة في الأنحـــــاء الصورية المكون الحامل لنبر الجملة المركـــــــز أوالمكون المتصدر للجملة. وفي المقابل تكون الوظائف علاقات أولى (غير مشتقة)، إذا هي حُدّدت بـــــــدءًا مجردة عن أي بنية صرفية – تركيبية أو تطريزية[1].

2 – الوظيفة الدور: ثاني مفهوم لمصطلح الوظيفة هو مفهوم الدور، ويقصد به الغرض الذي تسخر الكائنات البشرية اللغات الطبيعية من أجل تحقيقه .

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن مفهومي العلاقة والدور بالنسبة للوظيفة مفهومان متباينان، حيث إن العلاقة رابط بنيوي قائم بين مكونات الجملة أو مكونات المركب، في حين أن الدور يخص اللغة بوصفها نسقا كاملا، إلا أن التباين الواضح بين المفهومين لا يلغي ترابطهما، ولهذا الترابط وجهان اثنان هما التاليان:

أ– في الأنحاء التي تعتمد مبدأ وظيفية اللغة، مبدأ أن للغة دورا معينا تسخر لأجله، كدور تحقيق التواصل بين مستعمليها تضاف إلى الوظائف التركيبية والدلالية وظائف أخرى، يمكن تسميتها وظائف تداولية كوظيفتي المحور والبؤرة، هذه الفئة من

[1] وحدة تطريزية "Prosodem": سمة تلحق بقطعة غير صوتية تكون أصغر منها أو أكبر مثل المقطع والصرفية والكلمة والجملة، وذلك بأن تجعل بعض العناصر تحضر في الكلام مثل: العلو ، والنغمة، والتنغيم، وشدة النبر، والطول، ولا يمكن أن تكون الوحدة التطريزية مستقلة بل ينبغي أن تؤثر في قطعة من السلسلة الكلامية. (**المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات**، ط2، الدّار البيضاء: المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2002، ص121.)

الوظائف غالبا تنعدم أو تتقلص كمًا أو وصفًا في الأنحاء التي لا تولي اهتماما كبيرًا للجانب الوظيفي في اللغة.

ب- يغلب أن تتخذ الوظائف وضع وظائف أولى (غير مشتقة) في أنحاء تسند للغة دورا معينا (دور تحقيق التواصل خاصة) أكثر مما تتخذ هذا الوضع في أنحاء أخرى ليست لها هذه السمة.

على خلاف المحدثون الذين انطلقوا في رؤيتهم للمعنى التداولي للجملة من الوظائف النحوية لعناصرها، نظر أحمد المتوكل إلى الجملة ـ مسايرًا ما جاء به مبدأ تبعية البنية للوظيفة ـ من مستويات ثلاثة؛ المستوى الدلالي، والمستوى التركيبي، والمستوى التداولي[1]، يقول أحمد المتوكل:«فبنية النحو كما تقترحها نظرية النحو الوظيفي تشتمل على مستويات تمثيلية ثلاثة»[2].

وبناء على هذا هناك ثلاث وظائف تتضمّنها الجملة: وظائف دلالية(تمثيلية) مُمثّلة في (المنفذ، المتقبل، الستقبل، المستفيد، الأداة)، ووظائف تركيبية (نحوية) يمثلها (الفاعل، والمفعول)، ووظائف تداولية يندرج تحتها خمس وظائف؛ وظيفتان داخليتان(البؤرة، المحور)، وثلاث وظائف خارجيات (المبتدأ، الذيل، المنادى).

أولا/ الوظائف التداولية للمتوكل:

هي وظائف وُضعت بناءً على وجود مجموعة العناصر التي تؤثر في الخطاب اللغوي وتتحكّم في توجيهه، ومن جملة هذه العناصر المقام ومقعد المتكلّم وطبيعة العلاقة الموجودة بينه وبين المخاطب. وعليه «فإنّ الوظائف التداولية حسب النحو الوظيفي

[1] ينظر ظافر كاظم، **الجملة العربية في ضوء الدراسات اللسانية**، ط1، الإسكندرية: دار العين للنشر، 2018، ص320.

[2] أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية المقاربة المعيار**، ط1، تونس، الرباط، الجزائر، بيروت: الكلمة للنشر والتوزيع، دار الأمان للنشر والتوزيع، منشوراتالاختلاف، منشورات ضفاف، 2016، ص16.

وظائف، تستند إلى مكونات الجملة بالنّظر إلى ما يربط بين هذه المكونات في البنية الإخبارية، أي بالنظر إلى المعطيات التي تحملها هذه المكونات في طبقات مقامية معيّنة، بعبارة أخرى تستند الوظائف التداولية إلى مكونات الجملة طبقًا للعلامة القائمة بين المتكلّم والمخاَطب في طبقة مقامية معيّنة»[1]؛ بمعنى أن الوظائف التداولية في النحو الوظيفي تقوم على الموقف الخطابي.

أ/ الوظائف التداولية الداخلية:

1 – البؤرة: التعريف السائد في النحو الوظيفي للبؤرة هو ما اقترحه "سيمون ديك" والذي يقوم أساسا على فكرة إن وظيفة البؤرة تسند إلى المكّون «الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزًا في الجملة»[2]، كما في قولنا: البارحة، أتممت كتابة المقال (لا اليوم).

ويمكن أن نميز بين نوعين من البؤرة: "بؤرة الجديد" و"بؤرة المقابلة" من حيث طبيعة وظيفة البؤرة كما يمكن أن نميّز بين "بؤرة المكون" و"بؤرة الجملة" من حيث مجال هذه الوظيفة.[3]

2 – المحور: تُسند وظيفة المحور حسب مُقتَرح سيمون ديك إلى المكون الدّال على ما يشكل "المحدث عنه" داخل الحمل. ونأخذ للتوضيح الجملتين:

أ – متى رجع زيد؟

ب – رجع زيد البارحة.

يشكّل المكون زيد محور الجملتين لدلالته على الشخص المحمول عليه بقية الجملة (متى رجع) في الجملة الأولى و(رجع البارحة) في الجملة الثانية ، ويأخذ هذا المكون

[1] أحمد المتوكل، **الوظيفية والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية**، ص17.

[2] أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ط1، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1985، ص28.

[3] ينظر المرجع نفسه.

وظيفة المحور بمقتضى الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة، فزيد في الجملتين يدل على المحدث عنه[1].

يُميّز في النحو الوظيفي بين أصناف أربعة للمحاور: محور جديد، محور معطى، محور فرعي ومحور معاد. فإن أدرج المحور لأول مرة في الخطاب كان (محورًا جديدًا)، وحين يعاد ذكر المحور نفسه في الخطاب يصبح (محورًا معطى).وفي حالة بقاء هذا المحور محطًا للخطاب فإنّه يعاد ذكره ويتمّ ذلك إمّا بطريقة مباشرة، فنكون هنا أمام (محور معاد)، أو بطريقة غير مباشرة ويكون ذلك بواسطة أحد متعلقاته أو توابعه، ويكون المحور في هذه الحالة (محورًا فرعيًا). يوضح هذه الأصناف من المحاور الرسم التالي[2]:

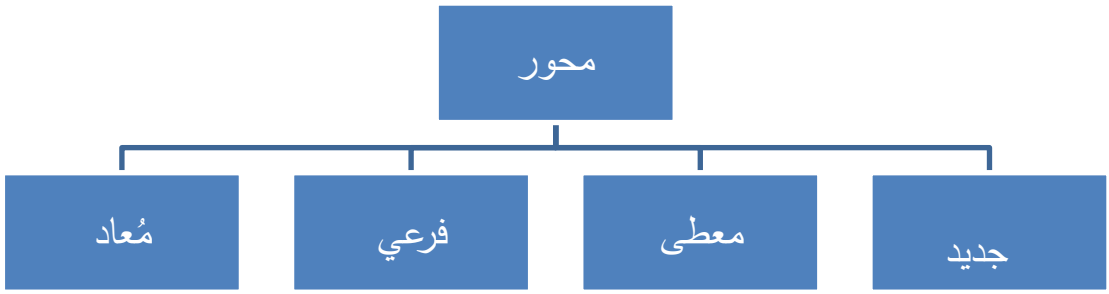

الشكل رقم(07): يبين أنواع المحاور في أدبيات النحو الوظيفي

[1] ينظر أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص69.

[2] ينظر أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية**، ص555.

ب/ الوظائف التداولية الخارجية:

1- المبتدأ:

يعدّ المبتدأ وظيفة تداولية متميزة عن الوظائف التركيبية، وعلى هذا الأساس يعرّفه سيمون ديك بقوله: «المبتدأ (theme) هو ما يحدد مجال الخطاب(universe of discoure) الذي يعتبر الحمل (prodicqtion) بالنسبة إليه واردًا(relevant)»[1]

أي أنّ المبتدأ يحدد مجال الخطاب بالنسبة لما يأتي بعده، ونورد المثال التالي للتوضيح[2]: زيد قام أبوه

زيد	قام أبوه
مجال الخطاب	خطاب
مبتدأ	حمل

ويشترط في المبتدأ أن يكون معرفا، ولا يقصد هنا المعيار التركيبي المعروف(دخول الألف واللاّم، والإضافة...) بل المعيار التداولي وهو " إحالية المبتدأ" المرتبطة بالمقام، أو على وجه التحديد بما يسمى بالوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب، أي لابد أن يكون المخاطب قادرا على التعرف على ما تحيل عليه العبارة[3].

يتسم المبتدأ بخارجيته باعتباره مستقلا عن الجملة؛ أي لا يشكل موضوعا من موضوعات الفعل (أو ما يشابهه) باعتباره محمولا، ومنه فهو لا يخضع لقيود الانتقاء التي يضعها الفعل أو ما يشبهه بالنسبة لموضوعاته. ففي الجملة:" الكتاب، شرب مؤلفه

[1] أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص115.

[2] ينظر المرجع نفسه.

[3] ينظر المرجع نفسه ، ص116.

شايا" ، نلاحظ أن الفعل "شرب" ينتقي موضوعيه (الفاعل والمفعول) بمقتضى قيدي [حي] و [سائل] على التوالي، ولكنّه لا ينتقي المبتدأ»[1].

غير أنّ هذا الأمر لا يعني الاستقلالية التامة التي تبيح أن تلي أيّة جملة أي مبتدأ نحو: " السيارة تفتحت أكمامها "، فمبدأ الورود المشترط في تعريف المبتدأ يحتم أن تكون بين المبتدأ والجملة التي تليه علاقة تجعل الجملة صالحة لأن تحمل على المبتدأ، ويأخذ هذا المكون بحكم وظيفته التداولية الحالة الإعرابية الرفع[2].

2- الذيل:

يعرف سيمون ديك الوظيفة التداولية "الذيل"بقوله:«يحمل الذيل المعلومة التي توضّح المعلومة داخل الحمل أو تعدلها»[3]، وتسند وظيفة الذيل حسب تحديدها في إطار النحو الوظيفي إلى ما تحته خطّ في الجمل الآتية:

أ-أخوه مسافر، زيد.

ب-قابلت أخاه، عمرو.

ج-نجحا، الطالبان.

د-تغيبوا، الطلبة.

هـ-ساءني زيد، سلوكه.

و-أعجبت بخالد، علمه.

ز-قابلت الوم زيدًا، بل خالدًا.

ح-زارني خالد، بل عمر.

ط-سافر زيد هذا الصيف، بل مكث في البيت[4].

---

[1] ينظر أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية** ، ص122-123.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص127.

[3] المرجع نفسه، ص147.

[4] ينظر المرجع نفسه، ص144.

بحسب تعريف ديك للذّيل نجد أنّ المكوّن الذّيل له دوران على مستوى البنية الإخبارية للجملة؛ دور توضيح ودور تعديل. غير أنّه ولمّا كان في اللغة العربية حالات البنيات الإضرابية الممثّل لها بالجمل (ز، ح، ط) يقوم فيها المكوّن الذّيل بدور ثالث (دور تصحيح). اقترح **أحمد المتوكل** تعريفًا آخر لوظيفة الذيل، نصّه«يحمل الذيل المعلومة التي توضّح معلومة داخل الحمل او تعدّلها أو تصحّحها»[1].إذن الذيول ثلاثة أنواع: ذيل التوضيح، ذيل التعديل، ذيل التصحيح، ويكّي هذا التمييز بين أنواع الذيول أنّها تطابق ثلاث عمليات إنتاج خطاب مختلفة.كما أنّها تظهر في بنيات متمايزة.[2]

3- المنادى:

أضاف أحمد المتوكل وظيفة المنادى للوظائف التداولية الأربعة السابقة التي اقترحها ديك، مبررًا اجتهاده هذا بقوله: «ويزكي اقتراحنا إضافة هذه الوظيفة أنّ الوصف اللغوي الساعي إلى الكفاية لا يمكن أن يغفل المكون المنادى لوروده في سائر اللغات الطبيعية ولغنى خصائصه في بعضها كاللغة العربية، على سبيل المثال»[3].

وقد أعطى **المتوكل** تعريفا لوظيفة المنادى مُفادها « المنادى وظيفة تسند إلى المكون الدّال على الكائن المنادى في مقام معيّن»[4]. ووفق هذا التعريف نجد أنّ **المتوكل** يرى النداء فعل لغوي ووظيفة تُسند إلى المكون الذي ينادى عليه في الجملة ومرتبط بالمقام، ويكون دور المنادى في عملية التواصل استرعاء انتباه المخَاطَب .

يذكر **أحمد المتوكل** أنّ المنادى قد يرد منفردًا، مثل: يا خالد. «إلاّ أنّ أغلب استعمالاته مواكبته لخطاب يمكن أن يكون جملة أو نصًا كاملاً في هذه الحالة ـ بخلاف

[1] أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية** ، ص147.

[2] ينظر المرجع نفسه، 147.

[3] المرجع نفسه، ص160.

[4] المرجع نفسه ص161.

المبتدأ والذيل ذوي الموقع الثابت ـ يمكن أن يتموقع المنادى قبل الجملة أو وسطها أو بعدها، مثل:

أ- يا خالد لا تخاصم أخاك.

ب- لا تخاصم خالد، أخاك.

ت- لا تخاصم أخا، يا خالد.

في حالتيْ تقدّمه وتأخّره، يأخذ المكون المنادى الصدارة المطلقة حيث يسبق المبتدأ في الحالة الأولى ويرد بعد الذيل في الحالة الثانية، مثال:

1. يا خالد، هند، قابلها بكر اليوم.
2. قابلها بكر اليوم، هند يا خالد»[1].

ويصرّح **أحمد المتوكل** بأنّ الوظائف التداولية على الخصوص « لا تحدّد الحالات الإعرابية إلاّ بالنسبة للمكونات الخارجية، بعبارة أخرى إلاّ إذا لم تكن للمكون وظيفة دلالية أو تركيبية أخرى؛ ويعني هذا أنّه لا تأثير للوظائف التداولية في تحديد الحالة الإعرابية للمكونات الداخلية في اللغة العربية، فالمكون المحور (أو المكون البؤرة) يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية»[2].

ثانيا/ الوظائف الدلالية للمتوكل:

تحمل حدود المحمول أدوارًا دلالية نسميها في النحو الوظيفي وظائف دلالية(منفذ، متقبل، مستقبل، هدف، أداة ، زمن...)، مهمتها التأثير على نوع مساهمة الذوات التي تحيل عليهاهذه الحدود في الواقعة ككل، فالوظيفة الدلالية "المنفذ" تؤشر للذات التي قامت بتحقيق الواقعة كالوظيفة الدلالية "المستقبل" تؤشر للذات التي تتحمل الواقعة[3].

---

[1] أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد**، ص97-98.

[2] أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص76.

[3] ينظر أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية**، ص550.

ويصطلح على البنية المكونة في النحو الوظيفي " البنية الحملية" ويسمى الطرف الأول منها (المسند) بالمحمول والموضوعات المسندة إليه(حدود) وفي هذه البنية الحملية يدل المحمول على واقعة والوقائع أربعة أصناف:

- أعمال : صفع زيد خالدا (عمل).
- أحداث: أسقطت الريح الأشجار(حدث).
- أوضاع: وقف خالد بالباب(وضع).
- حالات: خالد فرح (حالة).[1]

ونستنتج أنّ هذه الوظائف تفهم من الأدوار الدلالية التي تفهم من الواقعة الدال عليها المحمول، وهذه الوقائع تمثل حصرًا لمختلف الأدوار التي يمكن أن يقوم بها المحمول فإمّا يدل على (عمل أو حدث أو وضع أو حالة).

ورد في (ديك 1989) سلمية تقوم بين الوظائف الدلالية، هذه السلمية تُبين عن درجات متفاوتة من حيث الأهمية بالنظر إلى الواقعة[2]:

أ ـ سلميـــــة الوظائف الدلالية:

منفذ > متقبل> مستقبل> مستفيد> أداة>مكان> زمان

ما يمكن ملاحظته أن هذه السلمية لا تتم بين وظائف الموضوعات كوظائف اللواحق من جهة وبين لواحق المحمول(مستفيد،أداة)، لواحق الحمل(مكان، زمان) من جهة ثانية على أساس أنّ وظائف الموضوعات تعلو سلميًا وظائف اللواحق وأنّ وظائف اللواحق المحمول، تعمل وظائف لواحق الحمل.

[1] ينظر أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي**، د ط، الرباط: دار الأمان، 1995، ص87-88.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص85-86.

ب ـ سلمية الوظائف الدلالية الموسعة:

{منف>متقبل>مستقبل}>{مستفيد>أداة }>{ مكان >زمان}> وظائف اللواحق الإنجازية

ويظهر من خلال هذه السلمية أنها تتحكم في إسناد الوظيفتين التركبتين الفاعل ولمفعول بحيث يصعب هذا الإسناد بقدر ما نبتعد عن الوظائف الدلالية الواردة في أعلى السلمية بصفة عامة لا يتعدى إسناد الفاعل والمفعول، حيز الحمل ويزداد هذا الإسناد صعوبة كلّما ابتعدنا عن الوظيفة الدلالية (الوظيفة المنفذ).

ج ـ سلّمية إسناد الفاعل والمفعول:

{منفذ > متقبل > مستقبل} > {مستفيد > أداة } > { مكان > زمان} > لواحق إنجازية

فا	+	+	+	+	+	+	+	−
مف		+	+	+	+	+	+	−

وتختلف هذه السلمية باختلاف اللغات. فمن اللغات من لا يتعدى فيها إسناد الفاعل والمفعول للموضوع المتقبل(كاللغة الفرنسية) ومنها ما يمكن فيها إسناد الفاعل والمفعول إلى الحدود اللواحق كما في اللغة العربية.

لكنّ **أحمد المتوكل** وضع سلّمية تحصر مختلف الأدوار الدلالية للحدود، التي يمكن أن ترد مساوقة للمحمول في اللغة العربية، وترصد هذه السلّمية درجات الأسبقية بين الحدود، حسب أولوية تمركزها بالنسبة للمحمول، على النحو الآتي[1]:

[1] ياسين بوراس، **تجديد نظرية النحو العربي من منظور الاتجاه الوظيفي نحو اللغة العربية الوظيفي لأحمد المتوكل نموذجًا**، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 1، 2017، ص12

منف
قو
متض
حا
> مستق > متق > مك
زم
حد
> مستفيد> أداة >حال >علة > مصاحب

ثالثا/ الوظائـــــف التركيبيـــــة(الوجهية)[1]:

يرى **المتوكل** بأنّ الحدود الوجهية حدان اثنان: « الحدّ المسندة إليه الوظيفة التركيبية الفاعل والحد المسندة إليه الوظيفة التركيبية المفعول»[2]، وبيان الوظيفتين التركيبيتين كما سيأتي:

أ ــ الوظيفة الفاعل: أخذ الفاعل في الدرس النحوي العربي القديم قدرًا كبيرًا من اهتمام العلماء، وذلك بإعتباره أساس كينونة الفعل، فلا فعل دون فاعل. إذن لا يجوز تغييب الفاعل. هذا السبب كان من الأسباب التي دعمت أحمد المتوكل لكي يقرر أنه لا يمكن الاستغناء عن وظيفة الفاعل، ويحددها بقوله:« تسند الوظيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة التي تُقَدَّمُ انطلاقًا منها الواقعة الدّال عليها محمول الحمل»[3].

يعد الفاعل القضية الأبرز في المناقشات التوافقية للمتوكل، حيث أعاد بناء سلمية إسناد الفاعل مستأنسًا بما رآه النحاة العرب حول ما يكون نائب الفاعل، كما استأنس

---

[1] الوجهية (بكسر الواو)، يفضّل منذ اقتراح ديك(1996) أن يُطلق على هذه الفئة من الوظائف مصطلح الوظائف الوجهية عوضا عن مصطلح "الوظائف التركيبية"، ويبرر هذا التفضيل طبيعة هذه الوظائف من جهة والرغبة في تلافي الحديث عن التركيب في مستوى بنية لا ورود له فيها. (ينظر أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية**، ص550.)

[2] أحمد المتوكل، **من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية**، ص20.

[3] المرجع نفسه، ص19.

بآرائهم في تحديد رتبة أو موقع الفاعل، واستعان بأفكارهم حول مسألة أسبقيته لأخذ وظيفة المحور.

فبخصوص سلمية إسناد الفاعل، اقترح سيمون ديك السلمية التي سبق ذكرها (فا ← منف > مستق > مستف> أد > زم > مك)[1]. لكنّ المتوكل يرى تبعًا لما يورده النحاة في مسألة نائب الفاعل« بوجوب وضع سلّمية لإسناد وظيفة الفاعل غير السّلمية التي يقترحها ديك، الحدود التي يمكن أن تُسند إليها وظيفة الفاعل هي الحدود الحاملة للأدوار الدلالية(المنفذ) والأدوار المحاقلة له(القوة، والمتموضع، والحائل)، والحدث والمستقبل والمتقبل والمكان والزمان...

أما الحدود التي لا يمكن أن تُسند إليها وظيفة الفاعل فهي الحدود الحاملة للأدوار الدلالية: المستفيد والحال والعلة والمصاحب»[2]، وتبعًا لهذا يقترح السّلمية الآتية[3]:

	منف				مك	
	قو	> مستق >	متق	<	زم	
	متض				حد	
	حا					
فا	+	+	+	+		

ومن هذا نستنتج أنّ اللغة العربية هي من بين تلك اللغات، التي تستدعي إسـناد الفاعل ، حيث يرى **المتوكل** أنّ أهم مؤشر لورود الفاعل في اللغة العربية هو إمكان إسناده لغير المكون "المنفذ" كأن يسند (كما في السلمية) إلى الأدوار المحاقلة للمنفذ

[1] ينظر الزايدي بو درامة، **النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة**، ص404.

[2] المرجع نفسه، ص404.

[3] أحمد المتوكل، **من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية**، ص23.

(القوة، المتموضع، الحائل، الحدث) أو إلى" المستقبل" و" المتقبل" و" المكان" و" الزمان" كما يتبين من الجمل التالية[1]:

1-كتب زيد (منف فا) مقالا.

2-أوقف الجيش (قو فا) العدو.

3-جلس زيد (متض فا).

4-خالد (حا فا) فرح.

5-حُزن حزن (حد فا) شديد على ذهاب زيد.

6-انتُقد زيد (متق فا).

7-أعطي عمرو (مستق فا) حقيبة.

8-أُنتخب يوم السبت (زم فا).

9-صُلي في المسجد (مك فا)

أمّا الحدود التي لا يمكن أن تسند إليها وظيفة الفاعل فهي الحدود الحاملة للأدوار الدلالية "المستفيد" و "الحال" و "العلة" و" المصاحب" كما يدل على ذلك لحن الجمل الآتية[2]:

1-اشترى لزيد (مستف فا) حقيبة. (بنصب حقيبة.)

2-تُوقِّف ملل (عل فا)

3-جيء راكب (حال فا)

4-سِيرَ والنِّيل (مصا فا)

أمّا بالنسبة لرتبة الفاعل في الجملة الفعلية فقد اعتمد المتوكل على ما ذهب إليه النحاة في وقوعه بعد الفعل مباشرة، مُقرًا بأنّ الدراسات اللغوية(القديمة منها والحديثة)

[1] ينظر ياسين بوراس، **مشروع أحمد المتوكل في النو الوظيفي الوظائف التركيبية**، مجلة الممارسات اللغوية، مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، العدد21، 2014، ص119-120.

[2] ينظر المرجع نفسه، 120.

أثبتت أنّ البنية الرتيبة في اللغة العربية الفصحى التي تحدّدها الوظائف التركيبية (الفاعل، المفعول) هي البنية:(1) ف فا(مف) (ص)[1] .

وإذا كان الفاعل وظيفة تركيبية فإنّ له أسبقية في أخذ الوظيفة التداولية المحور، ومما يزكي هذا عند المتوكل أنّ النحاة العرب القدماء حصروا علاقة ما أسموه بالإسناد بين الفعل(أو ما يقوم مقامه) والفاعل(أو نائبه) مصطلحين على تسمية الأول مسندًا والثاني مسندًا إليه[2].

ب ــ الوظيفة المفعول: يعرّفها المتوكل بقوله:«تسند الوظيفة المفعول إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة التي تُقَدَّمُ إنطلاقا منها الواقعة الدّال عليها محمول الحمل»[3].أمّا سلمية إسناد وظيفة المفعول فهي كمايلي[4]:

مستق > متق > { ك / زم / حد }

مف + + +

أي إنّ الوظيفة التركيبية "المفعول" لا تُسند إلى المكون الحامل للوظيفة الدلالية "منفذ" أو "قوة" أو "متموضع" أو "حائل" ، بل تُسند إلى "المستقبل" بالدرجة الأولى، فإن لم يوجد "فالمتقبل" فاللواحق (زمان ، مكان ، حدث) على التوالي.

[1] ينظر الزايدي بو درامة، **النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة**، ص405.

[2] ينظر أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص75.

[3] أحمد المتوكل، **من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية**، ص19-20.

[4] المرجع نفسه، ص24.

رابعا/ الوظائف بين النحو العربي والنحو الوظيفي:

نظرًا لتعدد زوايا النظر في المنجز اللغوي القديم، ومنها زاوية النظر الوظيفية (الربط بين البنية والوظيفة في التقعيد)؛ وجد **المتوكل** العديد من التحليلات الوظيفية ضمن هذا المنجز فأورد في الكثير من نتاجه اللساني (مصنّفاته) مقابلات للعديد من الوظائف النحوية ووظائف النحو الوظيفي، نذكر منها ما يلي:

أ- **الفاعل:** تُحدّد وظيفة الفاعل في النحو العربي انطلاقًا من علاقة الإسناد والرتبة وطبيعة الفعل السابق لها، وقد يكون الفاعل هو المُحدث للفعل مثل: رجع المسافر وقد لا يكون كذلك (تكسَّر الزجاج)، وتحديد هذا مرهون بدلالة الفعل. ومن النحاة مَن أورد في تعريفه للفاعل الوظيفة الدلالية التي يمكن أن تسند إليه، فنجد صاحب **همع الهوامع** يقول:« الفاعل المفرّغ له عامل على جهة وقوعه منه أو قيامه به»[1]، فعبارة (وقعه منه) تقابل المنفذ في النحو الوظيفي، أمّا (قيامه به) فتقابل سائر الوظائف الدلالية المحاقلة لوظيفة المنفذ كالمتموقع والحائل.

ب- المفعول به: المفعول به إذ ما اُستحضرت مختلف أنواعه(مفعول به أول، مفعول به ثان،...) كان وظيفة تركيبية، ولكن إذا ما نُظر إلى علاقته بالفعل السابق يمكن أن يحمل وظيفة دلالية معيّنة، وخصوصا المفعول الذي ينطبق عليه التعريف الشائع (ما وقع عليه فعل الفاعل)، أو بمعنى آخر المفعول الذي «ينتج عن قيام الفاعل بالفعل»[2] والتي يمكن ترجمتها إلى الوظيفة الدلالية المتقبل في النحو الوظيفي.

---

[1] السيوطي جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية: 1998، ج1، ص510

[2] عمار إلياس البوالصة، **المنصوبات في ضوء كتاب النحو لإبراهيم مصطفى دراسة وصفية تحليلية**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية، كلية الدّراسات العليا، الجامعة الأردنية،2007، ص43.

أما بقية المفاعيل (المفعول به) فلم يذكر النحاة دلالة واضحة لها؛ ويتّضح هذا من خلال قول الرّضي:« وباب (كسوت) و(أعطيت) متعدّ إلى مفعولين حقيقة لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر، إذ (زيد) في قولك: (كسوت زيدًا جبة) و(أعطيت زيدًا جبة) مكسوّ ومعطى، وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل، إذ الجبّة مكساة ومعطوة أي مأخوذة»[1]، وهو ما يمكن ترجمته إلى المستقبل والمتقبل.

ج- المبتدأ: كل مبتدأ في النحو الوظيفي هو مبتدأ في النحو العربي ولا ينعكس، والمبتدأ الذي يتفقان عليه هو المبتدأ الذي يرد بعده حمل (مبتدأ تداولي)، وهذا النوع لا يمكن أن تسند إليه وظيفة دلالية؛ لأنّ توزيعه موقوف على علاقة العنصر بالمحمول، وهذا عنصر خارجي عنها، أمّا المبتدا الآخر فيعدّه النحو الوظيفي فاعلاً ويسند إليه وظيفة دلالية بحسب دلالة المحمول[2].

د- الخبر: وهو المعروف عند النحاة بالجزء (المفرد، الجملة، شبه الجملة) الذي تتم به الفائدة بإقترانه مع المبتدأ، وهو يقابل المحمول في النحو الوظيفي، وتسند إليه دلالات معيّنة بحسب نوع الواقعة التي يدل عليها، ولا يهتم النحاة العرب كعادتهم بإيراد ما يدلّ عليه[3].

ونختصر بعض الوظائف النحوية وما يقابلها من وظائف في النحو الوظيفي (الوظائف المتوكلية) في الجدول الموالي[4]:

[1] الأستربادي رضي الدين محمد بن حسن، **شرح الرضي على الكافية**، ج2، ص335.

[2] ينظر الزايدي بو درامة، **النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة**، ص407.

[3] ينظر المرجع نفسه.

[4] ينظر المرجع نفسه، ص408-410.

الوظائف النحوية	الوظائف المتوكلية
المفعول المطلق	الوظائف الدلالية الحدث
المفعول لأجله	الوظيفة الدلالية العلة
المفعول فيه	الوظيفتان الدلاليتان الزمان والمكان
المفعول معه	المصاحب
عطف البيان	التقوية
البدل	الوظيفة التداولية (مقيد)
عطف البيان	الوظيفة التداولية (ذيل)
الحال	الحال

الجدول رقم (01): يبرز الوظائف النحوية وما يقابلها من وظائف متوكلية

مع العلم أنّ الحال وظيفة دلالية واضحة حيث تبيّن هيئة الفاعل أو المفعول(صاحب الحال)، ويتذفق في هذا المفهوم للحال النحو الوظيفي مع النحو العربي

إلاّ أنّ النحاة العرب يدقّقون أكثر فيميزون بين حال مؤسسة وحال مؤكدة[1]، وهذا التفريق لا يلتفت إليه الوظيفيون على الرّغم من أهميته.

نستخلص مما سبق أن الوظيفة حسب كتابات أحمد المتوكل تنقسم إلى ثلاث فئات أومجالات: وظيفة تداولية، وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية. والوظائف في النحو الوظيفي هي دراسة شاملة لمختلف العلاقات داخل الجمل، هذه الوظائف تشغل حيزها حسب دخوليتها أو خروجيتها عن المحمول، فهي تحدد حسب تقديمها أو تأخيرها عن المحمول، وفق ما تقتضيه طبيعة الواقعة، فيمكن لعنصر لغوي ما أن يشغل أكثر من وظيفة؛ أي وظيفتين أو أكثر.

[1] الحال المؤسسة هي التي تبيّن هيئة صاحبها عند وقوع الحدث غالبًا، أما الحال المؤكّدة فهي التي يستفاد معناها مما قبلها. (فضل صالح السمرائي، **معاني النحو**، ط1، عمّان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،2000، ج2، ص277.)

المبحث الثالث: تقسيمات الجملة العربية في ضوء البحث الألسني الحديث

نادى اللغويون العرب المحدثون بضرورة دراسة اللغة العربية دراسة جديدة، تستمد إطارها ومقاييس البحث فيها باعتماد المناهج اللغوية الحديثة، وقلما اختلف اللغويون العرب حول جدوى النتائج المتحصل عليها في علم اللغة الحديث، وكانت هذه النتائج بمثابة فرصة لإدخال روح جديدة إلى النحو العربي القديم.

يُذكر أنّ اهتمام النحاة قديمًا بالمفردات وإعرابها فاق اهتمامهم بالجملة العربية بجميع أضرابها، وهو أمر التفت إليه بعض الدّارسين المحدثين من بينهم **مهدي المخزومي** إذ يقول في هذا السياق:«وقد حاولت في هذا البحث أن أحدد موضوع الدرس النحوي، وأن أعيد إلى النحو ما فقده، وما اقتطع منه من دراسة أدوات التعبير، التي كان النحاة قد اسقطوها من حسابهم، وقطعوها تقطيعا، فأكدت على أهمية الجملة في هذا الدرس، لأنها موضوعه الذي يبحث فيه، ونقطة الانطلاق عند البدء به، لأن النحو نظم وتأليف. ولم تكن الكلمة المفردة، لتكون موضوعا له بحال، فلها مجال آخر، ومتخصصون آخرون»[1]، فالجملة حسبه هي أساس الدرس النحوي .

ويقول **الأستاذ المهيري** في ذات السياق:«إنّ دراسة الجملة كانت رهينة دراسة المفردات لا يكترث لها إلاّ إذا أمكن لها أن تعوّض المفرد»[2]؛ وذلك أنه وحسب رأي

[1] مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ص16.17.

[2] عز الدين مجدوب، **المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة**، ط1، الجمهورية التونسية: دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سوسة، 1998،ص117.

المحدثين، أن القدماء لم يهتموا بالجملة لذاتها عندما لم يهتموا بها إلاّ بمقتضى ما لها من علاقة بالإعراب؛ الذي محوره عند المحدثين الكلمات المفردة.

ويُقرُّ آخر بعدم اهتمام النحاة القدامى بالبحث في تكوين الجملة العربية، قائلاً:«يبحث علم النّحو عن أصول تكوين الجملة العربية، وقواعد الإعراب، وقد اهتم النحويون الأوائل ببحث المسألة الثانية منه، وأهملو بشكل واضح بحث المسألة الأولى»[1].

فباتت دراسة الجملة ضرورة مُلحّة، إذ يقول **عبد الرحمن أيوب**:«ولا بدّ لدراسة قواعد لغة من اللغات من دراسة هذه النماذج التركيبية المتداخلة لكل نوع من أنواع الجمل فيها»[2]، فأخذت تظهر بين الفينة والأخرى بعض الدراسات المستقلة عن الجملة العربية[3]، وكان لابد أن يعقب ظهور مثل هذه الدراسات بعض النتائج التي كان من أهمها ظهور تقسيمات جديدة للجملة، تغاير ما اتفقت عليه كلمة النحويين في تقسيمهم لها. وهو ما سنعرض له بعدما نكون قد عرّجنا على التقسيم الذي أرتضاه علماؤنا الأوائل للجملة؛ حتى ندرك مدى الاتفاق أو الاختلاف بين القدماء والمحدثين في تقسيمهم للجملة.

أولًا/ التقسيم التراثي للجملة:

تناول النحاة العرب القدامى قضية تصنيف الجملة من منطلقات ثلاثة؛ منطلق وظيفي عام ومنطلق تركيبي ومنطلق يتعلّ بمحل الجملة، مسردهم كالتالي:

أ – منطلق وظيفي عام:

فقسموا الكلام بين خبري وإنشائي وطلبي معتبرين أنّ الكلام يكون إما قابلا للتصديق والتكذيب، أو لا يقبل الصدق ولا الكذب، فأمّا ما يقبل كان خبراً أمّا

[1] حسن منصور الشيخ، **الجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية**، ط1، بيروت، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2009، ص7

[2] عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ط1، د ب: مؤسسة الصباح، د ت ، ص127.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص83.

الثاني فهو إنشاء إذا ما كان فيه اللفظ مطابقا للمعنى، وإن لم يقترن أو تأخر عنه فهو الطلب[1]. ويرى **قطرب** بأنّ أقسام الكلام أربعة هي : خبر وتصريح وطلب ونداء، أمّا **الأخفش** فعدّها ستة : خبر واستخبار وأمر ونهي ونداء وتمني.

وزاد البعض حتى وصلوا إلى عشرة أقسام متضمنة : النداء والمسألة والأمر والتشفع والتعجب والقسم والشرط والوضع والشك والاستفهام ، وأقصى البعض الاستفهام كونه يدخل في المسألة وعدّوها تسعة ، وأضاف البعض الآخر التشفع أيضا إلى قسم المسألة ، وقال البعض بسبعة بعدما أسقطوا الشك وعدّوه مندرجا تحت قسم الخبر .

وهنالك من تجاوز فوصل إلى ستة عشر قسما تضمن : الأمر والنهي والخبر والاستخبار والطلب والجحود والتمني والإغلاط والتلهف والاختبار والقسم والتشبيه والمجاز والدعاء والتعجب والاستثناء[2]. أما **ابن هشام** فيرى أقسام الكلام محصورة بين الخبر والإنشاء واعتبر ماعدا ذلك راجع إلى هذين القسمين، يقول:«وأنّ الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأنّ الطلب من أقسام الإنشاء»[3]، فهو يصرّح بأن جملة الطلب ما هي إلاّ قسم ينضوي تحت الجملة الإنشائية.

ب- منطلق تركيبي :

1- بين الاسمية والفعلية والظرفية والجملة الشرطية :

لقد اعتمد أكثر النحويين في غالب الأحيان على ما تبتدئ به الجملة من مفردات في تحديد نوع الجملة فإذ كانت الريادة للاسم سميت جملة اسمية، إن كانت للفعل سميت فعلية وإن تصدرتها أداة شرط سميت شرطية.

---

[1] ينظر السيوطي جلال الدين عبد الرحمان ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، ص46.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص47.

[3] ابن هشام جمال الدين الأنصاري، **شرح شذور الذهب**، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001، ص21.

وقد أضاف **أبو علي الفارسي** أثناء حديثه عن الجملة التي تأتي خبرا للمبتدأ ؛ الظرفية فيقول :«وأما الجملة التي تكون خبرا فعلى أربعة أضرب : الأول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني أن تكون مركبة من ابتداء وخبر. والثالث :أن تكون شرطا وجزاء والرابع أن تكون ظرفا»[1]

وقد حذا حذوه **عبد القاهر الجرجاني** الذي يقول شرحا لكلام أستاذه أبو علي الفارسي :«اعلم أنّ الجمل على أربعة أضرب كما ذكر. فالأول : نحو زيد منطلق ، وأخوه خارج ، وهو جملة من المبتدأ والخبر . والثاني نحو خرج أبوه، وقام غلامه، وهذا هو الجملة من الفعل والفاعل. والثالث : إن تضربه يضربك ، وهو الجملة من الشرط والجزاء. والرابع نحو في الدار وخلفك ويوم الجمعة وهو من الظرف، وكون هذا الضرب جملة يقع فيه الكلام من بين الجميع»[2] .

أما **ابن هشام** فيقول :«انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم ، وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد... والظرفية المصدرة بظرف، أو مجرور نحو أعندك زيد؟، أو أفي الدار زيد؟، إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبراً عنه بها ...»[3].

الملاحظ ممّا سبق أن هنالك اختلاف حاصل بين العلماء في تقسيمهم للجمل فهنالك من عدّها أربعة:

---

[1] الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان، **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دط، العراق: دار الرشيد للنشر، 1982، ج1، ص273.

[2] الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان، **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، ص274.

[3] ابن هشام جمال الدين أبو عبد الله الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط1، دمشق: دار الفكر، 1964، ج2، ص420-421.

- ✓ **جملة اسمية:** وهي التي وقع في صدرها اسم نحو: علي شجاع، وقائم الرجلان عند من أجاز ذلك وهو الأخفش والكوفيون .
- ✓ **جملة فعلية:** وهي التي وقع في صدرها فعل نحو: صام محمد ، وظننته جالسا ويصوم علي .
- ✓ **جملة ظرفية:** وهي التي وقع في صدرها ظرفا أو جار نحو: أعندك خالد أفي الدار محمد، إذا قدرت خالداً فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبر عنه بهما، فهذا القسم نطلق عليه شبه الجملة
- ✓ **جملة شرطية:** وهي التي يتصدرها أداة شرط تحتمل في بنيتها عملية إسنادية تحكمها علاقة التحقق، فهي اقتران أمر بأمر بحيث لا يتحقق الثاني إلا بتحقق الأول ، نحو: من طلب العلا سهر الليالي، فتحقق العلا هنا مشروط بالسهر. وهي رؤية كلّ من أبي علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني وكذلك الزمخشري ، أما ابن هشام فقد حصرها في ثلاثة بعد أن ألغى الجملة الشرطية .

أما الأكثر شيوعا لدى النحويين، فالتقسيم الثنائي للجملة بين اسمية وفعلية، فإن تصدرها فعل غير ناقص سميت فعلية وإذا تصدرها اسم صارت اسمية، وألغوا بذلك كلاً من الجملة الشرطية والظرفية، فاعتبروا الشرطية جملة فعلية إذا ما تصدرها حرف شرط نحو: إن زيد جاء فأكرمه، واسمية إذا ما تصدرها اسم شرط نحو قولك: أيّ رجل يعمل خيرًا يجد جزاءه. في حين أنّ الجملة الظرفية عدّوها فعلية في الأصل نحو قولنا: الرجل في الدار، والتقدير فيها مستقر في الدار وفي هذا

يقول **عبد القاهر الجرجاني**:«اعلم أنّ من الناس من لم يعدّ الظرف في الجمل وذلك أنه يقدر فيه اسم فاعل»[1].

والذي يبدو أنّ الجملة لا تخرج عن قسمين هما: الاسمية والفعلية، وكلّ محاولة أخرى لإيجاد نوع آخر في داخل هذا الإطار نفسه لا تكون إلا تفريعا يمكن رده في سهولة إلى أحد هذين النوعين؛ لأنّ الجملة الشرطية «مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل. والظرفية يمكن ردّها إلى الجملتين إمّا الاسمية أو الفعلية وفق التقدير كما رُدّت الشرطية إلى الفعلية[2].

2-عدد العمليات الإسنادية:

لم يكن هذا التقسيم الثنائي والثلاثي والرباعي للجملة كفيلاً باستيعاب الدرس النحوي فامتد نظر البعض إلى أفق أوسع فقسموا الجملة تقسيما آخر على النحو التالي :

أ- **الجملة الكبرى**: وهي الجملة الاسمية التي خبرها جملة ، نحو: محمد أبوه مريض ، أو محمد مرِض أبوه ، وتنقسم إلى قسمين :

- ❖ جملة ذات الوجهين : وهي الجملة اسمية الصدر فعلية العجز نحو: القرآن يشفي الصدور، أو فعلية الصدر اسمية العجز نحو: ظننت زيدا أبوه مريض .
- ❖ جملة ذات الوجه الواحد : وتعني بالجملة الاسمية الصدر والعجز نحو: الإسلام آدابه عالية ، أو فعلية الصدر والعجز نحو : ظننت زيدا يقوم أبوه[3].

ب- **الجملة الصغرى**: وهي الجملة المبنية على المبتدأ وهي الجملة المخبر بها في الأمثلة السابقة فهي : (أبوه مريض) في الجملة محمد أبوه مريض ، و(مرِض أبوه) في قولنا : محمد مرِض أبوه[1]

---

[1] الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان ، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ص275.

[2] ينظر عاطف فضل محمد، **النحو الوظيفي**، ط2، عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2013، ص27.

[3] ينظر ابن هشام جمال الدين أبو عبد الله الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص427.

ج- المنطلق المحلي:

تنقسم الجملة من حيث المواقع الإعرابية إلى نوعين . نوع له موقع إعرابي، كأن يكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم. وهذا النوع من الجمل هو الذي يحل محل الاسم المفرد فيأخذ إعرابه؛ لأن المفرد هو الذي يوصف بالمواقع الإعرابية كالرفع ، وغيرها . وهذا النوع من الجمل يعرف بالجمل التي لها محل من الإعراب . أما النوع الآخر فهي الجملة التي لا محل لها من الإعراب ، والتي لا تحل محل الاسم المفرد.

1- **جمل لها محل من الإعراب:** وهي التي يمكن أن تؤول بمفرد ، وتأخذ تلك الجملة إعراب ذلك المفرد . وسمي المفرد بهذه التسمية : لأنه ليس جملة ، ولا شبه جملة ، فهو غير مركب ، ويعرب مباشرة بعلامة الإعراب الأصلية ، سواء أكان مقداره واحدا ، أم مثنى ، أم جمعا . وقد اختلف النحاة في عدد الجمل التي لها محل من الإعراب، وأشهر هذه الجمل: الجملة الواقعة خبرا ، والواقعة حالا ، والواقعة مفعولا ، والواقعة مضافا إليه والواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم ، والتابعة لمفرد ، والتابعة لجملة لها محل من الإعراب[2].

2- **جمل لا محل لها من الإعراب:** وهي الجمل التي لا تحل محل المفرد، ولا تؤول به، ومن ثم لا يقال فيها إنها في موضع رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، وقد اختلف النحاة في عددها كذلك، وأشهرها: الجملة الابتدائية، الجملة المستأنفة، الجملة المعترضة، الجملة التفسيرية، جملة جواب القسم، الجملة الواقعة جوابا لشرط غير

[1] ينظر ابن هشام جمال الدين أبو عبد الله الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص424.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص458-476.

جازم، أو جازم، ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية، الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف، والجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب[1].

إنّ تقسيم الجمل إلى خبر و إنشاء تقسيم بلاغي ، وتقسيمها إلى فعلية واسمية أو كبرى وصغرى تقسيم نحوي، وكل واحد من هذه التقسيمات ينظر إلى الجملة من زاوية تختلف عن الأخرى ، فالأول ينظر من زاوية إمكانية الصدق والكذب ، والآخر ينظر من زاوية صدر الجملة وهل تصدر الفعل أم الاسم ؟ فكيف يجوز أن ينظر للجملة بعدة اعتبارات في وقت واحد و في قسمة واحدة ؟

ثانيا/ تقسيم الجملة في منظور اللسانيين الوصفيين العرب:

حينما نعرض آراء علماءنا المحدثين نجد أنّ منهم من ظلّ محافظا على قسمة النحاة القدامى، ودرس الجملة على أساسها، ومنهم من اقترح تقسيمات أخرى للجملة. وكما سبق وأن أشرنا إلى أن المحدثين اختلفوا في تعريف الجملة ووظائفها النحوية، اختلفوا أيضا في تقسيماتهم لها؛ وهذا الاختلاف راجع إلى المبدأ الذي اعتمده كل واحد منهم.

من النحاة المحدثين من لا يرى رأي القدماء في تقسيمهم للجملة، فهذا **محمد إبراهيم عبادة** قد تناول الجملة من منطلق تركيبي آخذًا بعين الاعتبار المركبات الإسنادية من حيث عددها في الجملة وعلاقة بعضها ببعض أو استقلال بعضها عن بعض فقسّم الجملة إلى ستة أقسام :

أ- **الجملة البسيطة:** في هذا النوع لم ينظر الباحث إلى شكل المركّب الذي يُبتدأ به الكلام وإنّما إلى مما كُوّنت منه هذه الجملة ، فالجملة البسيطة «هي المكوّنة من مركب

[1] ينظر ابن هشام جمال الدين أبو عبد الله الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ص 427 وما بعدها

إسنادي واحد ويؤدي فكرة مستقلة سواء أبدئ المركب باسم أم بفعل أم بوصف»[1]، نحو: حضر محمد، الطّالب ناجح، أ مجد صديقك؟

ب- الجملة لممتدّة: وتتكوّن من مركب «اسنادي واحد و ما يتعلّق بعنصريه أو بأحدهما من مفردات أو مركبات غير إسنادية»[2] مثل: الطّالب ناجح بامتياز، حضرمحمد صباحا، أ مجد صديقك سيزورك الليلة؟

وما الجملة الممتدّة إلاّ جملة بسيطة تُمدّد وتُطوّل بذكر ما يتعلق بالفعل من مفعول به أو ما يدل عن زمانه أو مكانه أو درجته أو نوعه أو علته أو أدلته أو ما يتعلّق بالاسم سواء أكان الاسم طرفا في الإسناد أم لا، أو ما يتعلق بالوصف (وهو ما يتعلق بالفعل)[3].

ج-الجملة المزدوجة أو المتعدّدة: وتتكون من مركبين إسناديين أو أكثر، كل مركّب قائم بنفسه ولا يعتمد على غيره لا يربطهما إلاّ العطف ، وكل مركّب يصلح أن يكون جملة بسيطة أو ممتدة[4] نحو: "حضرمحمد وغاب علي"، "رأيت برقًا ثم سمعت رعدًا"، "لم يحضر الوزير بل حضر نائبه" ،" قرأ الطّالب السؤال و فهمه فدوّن الإجابة".

والملاحظ أن الجملتين البسيطة والمركبة تقابلان على التوالي الجملتين صغرى والكبرى عند القدماء، أمّا الجملة الممتدّة فتقابل الجمل المعطوفة على جمل أخرى، وهذه الجمل يكون لهل نفس الإعراب. فلا جديد في هذه التقسيمات إلاّ تغيير المصطلحات.

د- الجملة المركبة: و تتكوّن «من مركبين إسناديين أحدهما مرتبط بالآخر ومتوقف عليه، ونلاحظ أنّ أحدهما يكون فكرة مستقلة، والثّاني يؤدي فكرة غير كاملة ولا

---

[1] محمد إبراهيم عبادة، **الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها**، ص136.

[2] المرجع نفسه.

[3] ينظر المرجع نفسه، 136-137.

[4] ينظر المرجع نفسه، ص137.

مستقلة»[1]، ويكون ذلك في علاقة التأكيد بالقسم، نحو: أقسم بالله لأجتهدنّ، فصدر الجملة (أقسم بالله) مركب فعلي وعجزها (لأجتهدنّ) مركب فعلي ولا يستغني الصدر عن العجز، كما يكون في العلاقة الشرطية، نحو: من يخلص في عمله ينل ثوابًا عظيمًا. ويكون في العلاقة التوقيتية أو المكانية، نحو: عندما ينقطع التيار الكهربائي تظلم المدينة، ويكون في علاقة الغائية والاستدراك والاستثناء والمصاحبة والمعية[2].

هـ- الجملة المتداخلة: وهي الجملة التي تحوي علاقتين إسناديتين، أو «هي المكونة من مركبين إسناديين بينهما تداخل تركيبي»[3]، ويأتي هذا التداخل في صورة مما يأتي:

ـ أن يكون المركب الإسنادي أحد طرفي مركب إسنادي أعم منه كأن يشغل المركب الفعلي موقع الخبر، نحو قولك **محمد يفوز أخوه**[4]. ولتوضيح ذلك لا بأس من إعراب الجملة:

الكلمة	إعرابها
محمد	مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره
يفوز	فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره
أخو	فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف
الهاء	ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع مضاف إليه

الجدول رقم (02): مخصص لإعراب جملة محمد يفوز أخوه

والجملة الفعلية (يفوز أخوه) في محل رفع خبر للمبتدأ(محمد)، وهذا أيضا من قبيل الجملة الكبرى.

[1] محمد إبراهيم عبادة، **الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها** ، ص139.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص139-144.

[3] المرجع نفسه، ص145.

[4] ينظر المرجع نفسه

ــ أن يكون كل من المركبين الإسناديين طرفا للإسناد في تركيب يعمها مثل: استثمار رؤوس الأموال ينعش الإقتصاد[1].

ـ أن يكون أحد المركبين كالامتداد لطرف من لطرفي الإسناد، كأن يشغل أحد المركبين موقع النعت، مثل قولك: فاز طالب حسن خطه[2].

وكل الأمثلة التي يدرجها عبادة وذكرنا بعضها حصرًا تدل على أن الجملة المتداخلة عنده هي الجملة الكبرى عند نحاتنا القدماء.

و-الجملة المتشابكة: يعرفها إبراهيم عبادة بقوله:«هي الجملة المكونة من مركبات إسنادية أو مركبات مشتملة على إسناد، وقد تلتقي فيها الجملة المركبة بالجملة المتداخلة بالجملة المزدوجة مثل: من يتصدق يبتغي وجه الله يقبل الله صدقته، ويجزل له الثواب»[3].

ثمّ يقدم تحليلاً مفصلاً لهذه الجملة يبسط فيه التقاء الجمل الثلاث (المتداخلة، المركبة، المزدوجة)، حيث يقول:«فهذه الجملة فيها سمات الجملة المركبة لعالقة الشرط في (من يتصدق يقبل الله صدقته) وفيها سمات الجملة المتدخلة في (من يتصدق يبتغي وجه الله) فالمركب الفعلي (يبتغي وجه الله) وقع حالاً من فاعل يتصدق، وفيها سمات الجملة المزدوجة في (يقبل الله صدقته ويجزل له الثواب) للعطف بين المركبين.

بالإضافة إلى العالقة الإسنادية بين الاسم الموصول المضمن معنى الشرط (من) وما بعده إذ (من) مسند إليه وما بعده مسند»[4]. من خلال المثال الذي أعطاه، لا يمكننا اعتباره جملة واحدة فهناك جملة الشرط وجوابه (من يتصدق يبتغي وجه الله، يقبل الله

[1] ينظر محمد إبراهيم عبادة، **الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها**، ص146..

[2] ينظر المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص148.

[4] المرجع نفسه.

صدقته) أما الجملة (ويجزل له العطاء)، جملة قائمة بذاتها وهي معطوفة على جملة (يقبل الله صدقته)، ولا نستطيع أن نصف مثل هذا التركيب بالجملة الواحدة.

ومن الأمثلة التي ساقها عبادة وتمثل هذا القسم من الجمل قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[1]

أمّا الدكتور **تمّام حسّان** فإنّه يقسم الجملة تقسيمين رئيسين: الأول من حيث المبنى ويندرج تحته الجمل (الاسمية ، الفعلية، الوصفية)، والثاني من حيث المعنى الذي ينضوي تحته الجملتين الخبرية والإنشائية.

والملاحظ أن **تمام حسان** في تقسيمه للجملة باعتبار المبنى حافظ على تقسيم القدماء للجملة من حيث اسميتها وفعليتها ، ولكن أدخل عليها بعض التغيير تبعا لتجديده في أقسام الكلم، وإخراجه لبعض الكلمات من إطار الأسماء والأفعال:

1- الجملة الاسمية : هي الجملة التي يتصدرها اسم عنده هو ما اصطلح عليه القدماء ، إنما يخرج منه : الصفات ، الضمائر ، أسماء الافعال ، أسماء الاصوات ، أسماء الإشارة ، الأسماء الموصولة والظروف[2].

2- الجملة الفعلية : وهي عنده كما أجمع عليها النحاة من قبله ، الجملة المصدرة بفعل صدارة باعتبار الأصل لامجرد البدء وحده ، وذلك له مايبرره لأن الجملة قد تبتدئ

[1] سورة التوبة، الآية 40.

[2] ينظر محمد يزيد سالم، **جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب واللغة العربية تخصص: اللسانيات واللغة العربية، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات جامعة محمد خيضر ،، بسكرة،(2014،2015)، ص91.

باسم ولاتكون اسمية مثل : كيف جئت ؟ أصلها جئت كيف ؟ فكيف هنا تعرب حالا ، ولكن لها حق الصدارة لكونها أداة استفهام[1].

3- الجملة الوصفية : أضاف تمام حسان على تقسيم القدماء نوعا ثالثا هو الجملة الوصفية ، وكان أول دارس محدث ، يفرد هذه الجملة بتقسيم مستقل ، فقد توصل باعادة تصنيفه للكلم في العربية ، أن الوصف وهو المتمثل عنده في : صفة الفاعل وصفة المفعول ، والمبالغة ، والصفة المشبهة والتفضيل[2].يقصد بالصفة عنده مايعرف بالمشتقات من الأسماء ، واتخذ اسم "الصفة " عنوانا للصنف الذي يهم هذه المشتقات .

وليس الصفة عنده ما اصطلح عليه القدماء بانه : كل فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ ، او الاسم الدال على بعض احوال الذات ، أو تابع يدل على معنا في متبوعه مطلقا[3]. وبالتالي فان الصفة قسم يختلف عن باقي أقسام الكلم بعدد من المميزات التي سوغت إفراده بقسم خاص ، وكذا أعطت شرعية القول بالجملة الوصفية .

وقد يسأل سائل ما السمات التي اتسم بها الوصف حتى استحق إفراده بنوع من أنواع الجملة العربية ؟ وأمّا جواب ذلك النموذج الاتي : "جاء الحسن وجهه" وقع الحسن مسندا اليه بالنظر لما قبله ، ومسندا بالنظر لما بعده ، وبذلك كان سبب اخراج الوصف عن الاسماء ، كون الاسماء لا تقع إلا مسندًا إليه[4].

أما من حيث المعنى: فقد وضح **تمام حسان** تقسيمه للجملة باعتبار المعنى بالمخطط الآتي[5]:

---

[1] ينظر محمد خليفاتي، **الجملة العربية دراسة وصفية تحليلية**، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، ص31.

[2] ينظر حسين علي فرحان العقيلي، **الجملة العربية في دراسات المحدثين**، ص84.

[3] ينظر غيث أسعد عبد الحميد، **الجملة الوصفية في النحو العربي**، ط1، عمان: دار ضياء للنشر والتوزيع، 2006، ص28.

[4] ينظر حسين علي فرحان العقيلي، **الجملة العربية في دراسات المحدثين**، ص85.

[5] تمام حسن، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص244.

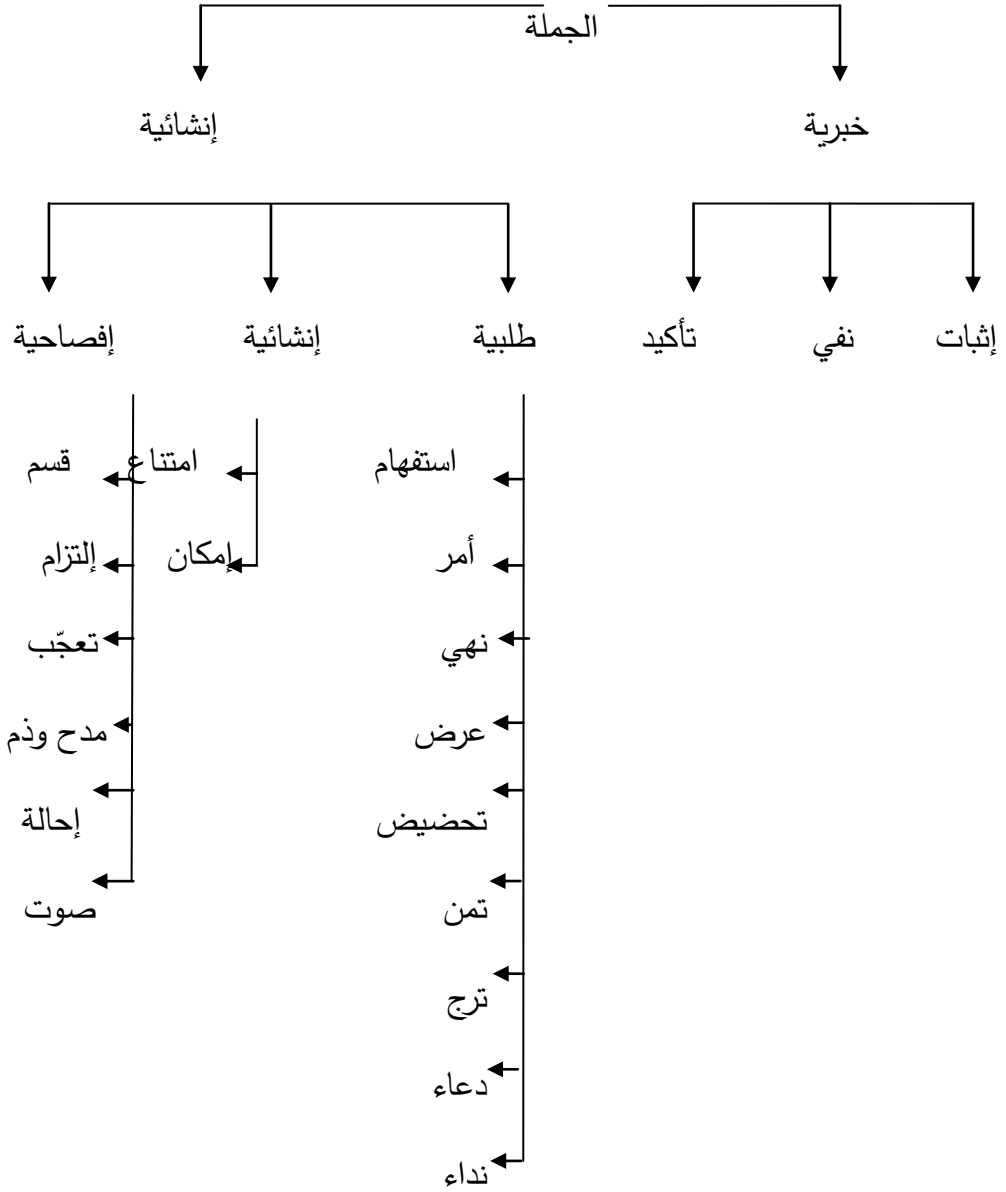

الشكل رقم (08): يبين أقسام الجملة عند تمام حسان من حيث المعنى

والملاحظ من خلال هذا المخطط أن الدكتور **تمام حسان** قد حافظ على تقسيم القدماء للجملة خبرًا وإنشاءً، كما حافظ على كون الخبرية تدل على الإثبات أو النفي أو التأكيد أما اختلافه عن القدماء من حيث تقسيم الجملة، باعتبار المعنى، فيمكن في الشق الثاني من التقسيم أي في الجملة الإنشائية التي قسمها الى طلبية وشرطية وإفصاحية والمميز في هذا التقسيم محافظته على الانشاء الطلبي بالصورة التي جاء بها عند القدماء.

وتضمينه للشرط في الجملة الانشائية وهو ما لم نعهده عند اللغويين القدماء أما الجملة الإفصاحية فهي عنده مقابلة للجملة الانشائية غير الطلبية، وقد جاء هذه التسمية-وأعنى الإفصاحية-كنوع من التناسق مع التقسيم الجديد الذي وضعه للكلم عامة، وإخراجه للخوالف التي تدل على شيء متعلق بالإفصاح والانفعال على وجه الخصوص وكان غرضه من وضع مصطلح الخالفة، هو أن ينأى بنفسه عن الجدل الكبير الذي أثير بشأن اسمية أو فعلية **نعم وبأس** فوجد في هذا المصطلح ضالته[1].

والخالفة عنده خالفة إخالة(ما يعرف قديما بأسماء الافعال لأن هيهات على سبيل المثال لا الحصر لا تدل على حدث بل هي انفعال في موقف معين). وخالفة الصوت (هو الصوت المستعمل لزجر الحيوان) خالفة التعجب وخالفة المدح والذم وزيادة على ذلك القسم والالتزام.

ثالثا/ تقسيم الجملة في منظور التوليديين التحويليين العرب

تُقسّم الجملة وفق مصطلحات النظرية التوليدية التحويلية كما أسلفنا الذكر إلى جمل أصل وجمل متحولة، حيث إنّ هناك جمل موجودة في البنية الذهنية نستطيع بعد إدخال تحويلات عليها؛ كالتّغيير في ترتيب ألفاظها أو بالزيادة عليها أو بحذف منها أن نحولها إلى جملة متحولة، «فإننا لا نستطيع أن نحكم بوجود تحويل في جملة من دون أن يكون هناك أصل لها»[2].

وباعتبار **خليل عمايرة** أحد ممثلي الاتجاه التوليدي التحويلي العربي، فقد أقام أطر التركيب الجملي معتمداً على أساسين: الأول يقوم على مصطلحي البنية السطحية

[1] ينظر حسين علي فرحان العقيلي، **الجملة العربية في دراسات المحدثين**، ص،91.

[2] رفعت كاظم السوداني، **المنهج التوليدي التحويلي دراسة وصفية وتاريخية منحنى تطبيقي في تركيب الجملة في السبع الطوال الجاهليات**، ص129.

والبنية العميقة، والثاني يقوم على «العبرة بصدر الأصل»[1]، ويذهب **ابن هشام** إلى أن المراد بصدر الأصل هو المسند إليه والمسند، أي المبتدأ والخبر والفعل والفاعل[2].

وبناءً على رأي **ابن هشام**، فإن **خليل عمايرة** يرى أن أيّ تغيير يطرأ على هذا الأصل يعدّ تحولاً في معنى الجملة من الجملة التوليدية (البنية السطحية) إلى الجملة التحويلية (الجملة العميقة)، فالجملة "علي مجتهد" جملة توليدية اسمية، فإذا دخل عليها فعل ماض ناقص أو إحدى أخواتها "كـــان علي مجتهداً" هـــي جملة تحويلية اسمية بالزيادة؛ زيادة عنصر التحويل (كان)، وكان لمعنى الزمن الماضي، تحولت في معناها إلى الزمن الماضي[3].

وبالنسبة إلى إقامة القاعدة "صدر الأصل" على الجملة الفعلية، فقد ذهب خليل عمايرة إلى أن الجملة في قوله تعالى: ﴿ ٢٥ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴿ ٢٥ ﴾[4] جملة فعلية، الفاعل فيها تقدم على الفعل لغرض التوكيد[5]، وبهذا يكون خليل عمايرة قد اختلف مع أهل البصرة، الذين يرون أن الفاعل إذا تقدم على الفعل فهو مبتدأ كما تنص القاعدة. وبهذين الأساسين يكون **خليل عمايرة** قد أقام أطر الجملتين التوليدية الاسمية والفعلية، أو الأنماط الكبرى للجملتين التوليدتين الاسمية والفعلية.

---

[1] السيوطي جلال الدين عبد الرحمان ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ص 49.

[2] ينظر ابن هشام جمال الدين الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ص 421.

[3] ينظرخليل عمايرة، **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي**، ط1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ص158.

[4] سورة يونس، الآية25.

[5] ينظر خليل أحمد عمايرة، **في نحو اللغة وتركيبها**، ص95.

أ/أطر الجملة التوليدية الاسمية: فتتمثل بالأنماط الكبرى الآتية[1]:

1- مبتدأ معرفة + خبر نكرة، ومثاله: محمد مجتهد.

2- خبر شبه جملة (جار ومجرور أو ظرف) + مبتدأ نكرة، ومثاله: في بيتنا رجل.

3- مبتدأ معرفة + خبر معرفة، ومثاله: عمر الخليفة الثاني.

4- مبتدأ مصدر مؤول + خبر نكرة، ومثاله: قال تعالى: ﴿١٨٤ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١٨٤﴾[2].

ب/أطر الجملة التوليدية الفعلية: وتَمَثَّلها **الدكتور عمايرة** كمايلي[3]

- فعل + اسم (فعل + فاعل)، مثل: سجد المصلي.
- فعل + اسم + اسم (فعل + فاعل + مفعول به)، مثل: قال تعالى: ﴿١٩٩ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ ١٩٩﴾[4].
- فعل + اسم + اسم + اسم (فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثاني)، مثل: قال تعالى: فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ لَحۡمٗا ١٤﴾[5]
- فعل + اسم + اسم + اسم + اسم (فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثانٍ + مفعول به ثالث).

---

[1] ينظرخليل عمايرة، **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي**، ص139-157.

[2] سورة البقرة، الآية 184.

[3] ينظر خليل أحمد عمايرة، **في نحو اللغة وتركيبها**، ص87-88

[4] سورة الأعراف، الآية199.

[5] سورة المؤمنون، الآية 14.

مثل: قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ ١٦٧﴾[1]

ويذهب **خليل عمايرة** إلى أنّ هذه الأطر هي الأصل في بناء الجملة العربية في حالتها التوليدية، والتي تفيد معنى الإخبار المحايد لا غير[2]، وهي ما يسميها بقواعد النحو التوليدي؛ لأنّها تقوم بضبط الجملة التوليدية، وتتحكّم في ترتيبها، ولذلك يعدُّ أي قاعدة تقع في هذه الأطر شعبة من قواعد النحو التوليدي، وتقوم فرضيّته هذه على أساسين هما[3]:

1- إنّ هناك جملاً نواة تتحوّل إلى صورة الكلام المعروف ويتم وضفها وصفًا ظاهريًا يتبع انتقال الجملة من بنيتها العميقة إلى بنيتها السطحية، يريدها المتكلّم ويعرفها السّامع لمعنى خاص.

2- أنّ للعربية كيانًا مميزًا يتشقّق إلى مسارين:

الأول: يتفق وعلم اللغة العام وهو ما ينسجم مع القواعد اللغوية العالمية.

الثاني: مسار خاص يقتضيه منطق اللغة العربية الذي لا يجاريه منطق آخر في غيرها

وكلّ ما يطرأ على هذه الأطر والأنماط من تقديم، أو تأخير، أو زيادة، أو حذف، أو حركة إعرابية، أو تنغيم، ينقل الجملة من إطارها التوليدية الاسمي، أو الفعلي إلى إطارها التحويلي الاسمي، أو الفعلي، فالجملة التحويلية عند عمايرة هي الجملة التي جرى فيها شيء من التغيير في بنيتها الأصلية التوليدية.

ووفقاً لهذه الأطر أو الأنماط الكبرى للجملة، فإن الجملة الفعلية عند **خليل عمايرة** هي الجملة التي تشتمل على فعل، فالجملة الفعلية وفقاً لقواعد النحو التوليدي التحويلي، تتكون من فعل وفاعل، أو فعل وفاعل ومفعول به، وإن أي تغيير يطرأ على

---

[1] سورة البقرة، الآية 167.

[2] ينظرخليل عمايرة، **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي**، ص422.

[3] المرجع نفسه، ص423-424.

هذه المكونات لا ينقل الجملة من الفعلية إلى الاسمية بل ينقلها إلى جملة تحويلية فعلية، يكون الغرض من تحويلها بأحد عناصر التحويل هو خدمة المعنى[1]، ويمكن أن نبيّن هذا كالتالي:

جملة توليدية فعلية + عنصر أو أكثر من عناصر التحويل = جملة تحويلية فعلية

جاء علي ← إعادة الترتيب ← علي جاء

ما يُستخلص من تقسيم عمايرة للجملة العربية هو أنّه ارتضى تقسيمًا معنويًا دلاليًا يقوم على اعتماد صنفين أساسين من الجمل: جمل أصلية منتجة(توليدية اسمية، توليدية فعلية)، وجمل محمولة على الجمل النواة (جمل تحويلية اسمية، جمل تحويلية فعلية).

رابعا/ تقسيم الجملة في منظور النحو الوظيفي العربي

نختم هذه الجولة في آراء المحدثين في تقسيمهم للجملة برأي ممثّل نظرية النحو الوظيفي في الوطن العربي، الدكتور **أحمد المتوكل**، حيث وضع تصنيفًا جديدًا للجملة في اللغة العربية، حاول فيه أن يخالف منهج النحاة القدماء؛ إذ جعل الجملة قسمين[2]: جملة بسيطة وجملة مركّبة وأضاف نوع آخر هو الجمل المعقّدة، وتمتاز بأنها تحتوي على أكثر من حمل.

الأولى (البسيطة): تتضمّن حملاً مستقلاً بذاته، غير مضاف إليه أي مكوّن آخر ومحمولها محمول أصل (محمول غير مشتق)، مثل: خالد، قتله عمر. وتكون البنية العامة للجملة البسيطة المقترحة في النحو الوظيفي كالآتي:[ج [حمل].

[1] ينظر خليل عمايرة، **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي**، ص 138-139.

[2] ينظر أحمد المتوكل ، **الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية**، ص14

يعدّ الحمل في هذه الحالة ثابتًا وأساسيًا إذ يتكوّن من محمول، ومجموعة من الحدود مثلما هو الحال في الجملة الآتية:

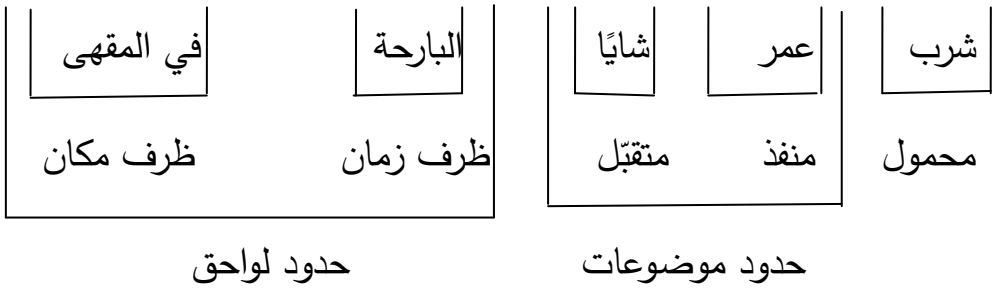

يدلّ محمول الفعل "شَربَ" على واقعة "الشرب"، أمّا الحدّان "عمر" "شايًا" على منفذ الواقعة ومتقبّلها، والحدّان "البارحة" "في المقهى"هما ظرفين زماني ومكاني.

وقسّم **المتوكل** الجملة البسيطة إلى ثلاثة أنواع، هي[1]: الجملة الفعلية ، والجملة الاسمية، والجملة الرابطية.

ـ **الجملة الفعلية:** وهي الجمل التي يكون محمولها فهلاً، يدلّ على واقعة، وهذه الواقعة تكون حالة أو حدثًا أو عملاً، وهذه الجمل توضّح ذلك:

ـ فرح الطالب بنجاحه في المدرسة.

ـ وقف الطالب أمام المدرّج.

ـ حطّمت الرياح السفينة.

ـ كتب عمر مقالاً.

ـ **الجملة الاسمية:** وهي الجمل التي يكون محمولها اسم، مثل: خالد أستاذ، أو صفة مثل: خالد مطمئن، أو مركب حرفي مثل: عمرو في الدار، أو ظرف مثل: السّفر غدًا.

[1] أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص78.

ـ **الجملة الرّابطية:** عرّفها **المتوكل** بقوله:«نعتبر الجمل الرّابطية نمطًا بنيويًا قائم الذّات. فهي ليست جملاً اسمية أو جملاً فعلية وإنّما هي جمل يمكن اعتبارها جملاً وسطى إذ هي تشارك الجمل الاسمية في بعض من مميزاتها الحملية والوظيفية وتقاسم الجمل الفعلية خصائصها المكونية»[1]؛ أي أنّها تتضمن فعل رابط (كان وما إليها)، والأفعال الرابطة في النحو الوظيفي هي أفعال ناقصة تضطلع بالدّلالة على المعاني النحوية في الجمل التي لا يتسنّى لمحمولها أن يدلّ على هذه المعاني؛ الجمل ذات المحمول غير الفعلي[2]، فهي تظهر في الجمل ذات المحمول الاسمي أو الوصفي.

الثانية (المركبة): إنّ ما يُقصد بالجملة المركبة، سواء في أدبيات النحو العربي القديم أو النحو الوظيفي هي التي تتركب من أكثر من جملة وقد صنّفها **أحمد المتوكل** كقضية كبرى في إطار النموذج النواة، يقابل هذا الصنف الجملة البسيطة[3]، إلاّ أنّ هنالك من الباحثين من يجعل الجملة المركبة تساوي الجملة المعقّدة من حيث المفهوم[4]، في حين يرى **المتوكل** أنّ الجملة المركّبة هي جزء من الجملة المعقّدة في إطار البنية النموذج من حيث التماثل البنيوي من الجملة إلى النص[5].

ويعرّف **البروفيسور** الجملة المركّبة على أنّها الجملة التي «تتألّف من حمل واحد مضاف إليه مكوّن خارجي (مكوّن مبتدأ أو مكوّن ذيل أو)»[6]، أو مكوّن منادى، ولكلّ

---

[1] أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص82.

[2] ينظر خديجة مرات، **الجملة الرّابطية في النحو الوظيفي مفهومها وخصائصها**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد3، المجلّد16، 2019، ص147.

[3] ينظر أحمد المتوكل، **المنهج الوظيفي في البحث اللساني**، ط1، تونس، الرباط، الجزائر، بيروت: الكلمة للنشر والتوزيع، دار الأمان، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، 2016، ص116-448.

[4] ينظر ظافر كاظم، **الجملة في ضوء الدراسات اللسانية**، ص328.

[5] ينظر أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص**، د ط، الرباط: دار الأمان، د ت، ص147-151.

[6] أحمد المتوكل ، **الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية**، ص14.

مكون خصائصه وشروطه؛ فالمبتدأ يشترط فيه التصدير، واذّيل يشترط فيه التأخر، والنداء له حرية التأخير والتقديم.وعليه فالجمل المركبة عند المتوكل: جمل مبتدئية، وجمل ذيلية، وجمل ندائية[1].

اقترح المتوكل تنميطًا خاصًا بالجملة المركّبة، يميّز فيه بين الجمل المدمجة والجمل غير المدمجة.يوضّحها الشكل الموالي[2]:

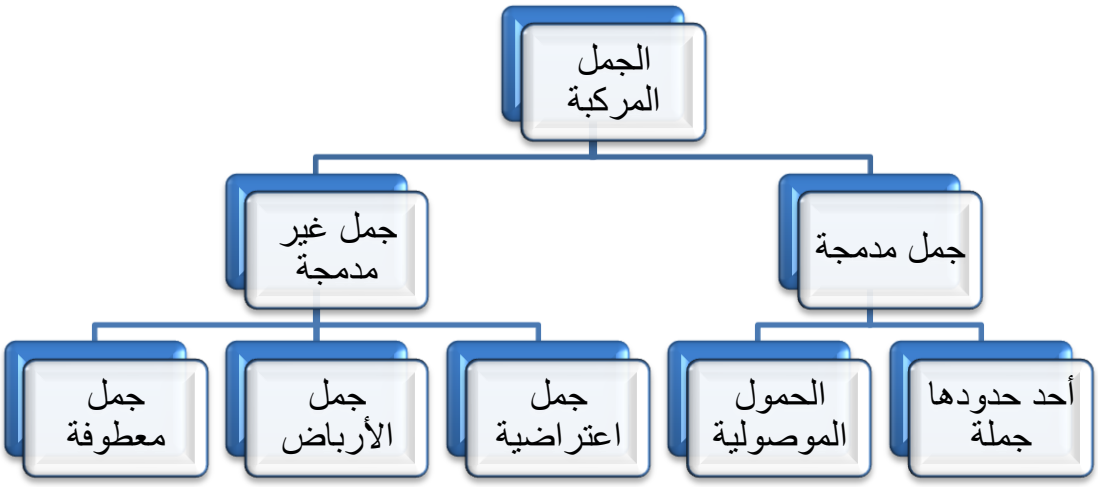

الشكل رقم(09): يوضح تنميط الجملة المركبة في اللغة العربية

من خلال الشكل المعروض وإضافةً إلى التعريف السابق للجملة المركبة، فإنّ الحمول المتواردة في الجمل المركبة تربطها:

- علاقة تبعية؛ الحمول المدمجة والحمول الموصولية
- علاقة استقلال؛ الاعتراض، العطف، الجمل المبتدئية والذيلية (الأرباض)[3].

[1] ينظر الزايدي بودرامة، **النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة**، ص122.

[2] ينظر أحمد المتوكل، **المنهج الوظيفي في البحث اللساني**، ص450-452.

[3] ينظر أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص**، ص75.

الثالثة (المعقّدة): وهي «جملة تتضمّن أكثر من حمل واحد سواء أكان هذا الحمل حدًا أم كان جزءًا من حد»[1]، مثل: سافر خالد إلى الخارج ليشارك في مؤتمر لغوي، والبنية [ج (حمل1) (حمل2)...(حمل ن)] توضّح ذلك، وهذا التعدد في الحمول يظهر في صورتين:

- يشكّل كل من الحملين مكون قائم الذّات يرتبط بالحمل الآخر بكيفية ما دون أن يفقد استقلاله عنه.
- يشكّل أحد الحملين جزءًا من الحمل الآخر بحيث يعدّ مكوّنًا من مكوناته.

وتتحقق استقلالية الحملين في حالتين: الأولى إذا كان أحدهما حملاً اعتراضيًا بالنسبة للآخر، كقولك " انتقدني زيد ــ سامحه الله ــ انتقادًا عنيفًا". والثانية أن يتم الرّبط بينهما بعطف، مثل (دخل الأستاذ وخرج التلميذ)[2].

وتتكوّن الجملة المعقّدة من ثلاثة أنماط جملية هي[3]: الجملة المشتقة ، والجملة المركبة، والجملة الكبرى.

ــ الجملة المشتقة: جملة محمولها محمول فرع مشتق من أحد المحمولات الأصول. ونمثل لها بالجمل التالية:

أ ـ **كتب** عمر قصّةً.
ب ـ **كُتبت** قصةٌ.
ج ــ ينوي عمر **كتابة** رواية.
د ــ عمر **كاتب** هذه القصة.

[1] أحمد المتوكل ، **الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية**، ص14.
[2] ينظر الزايدي بودرامة، **النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة**، ص123.
[3] أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص**، ، ص175-225.

فالجمل (ب،ج، د) هي جمل مشتقة من الجملة البسيطة (أ).

ـ **الجملة المركبة:** تشكّل الجملة المركبة نوعًا من فروع الجملة المعقدة التي تحدد في مقابل الجملة البسيطة، وتتضمن أكثر من حمل واحد، ونمثّل لها بجملة: فرح عمر بالفوز الذي حققه صديقه خالد.

ـ **الجملة الكبرى:** هي التي تتكوّن من عناصر ترد مصاحبة للجملة لكنّها لا يمكن أن تعدّ من مكوناتها، وتقوم هذه المكونات بوظائف متعدّدة كرسم حدود الوحدة الخطابة (فواتح وخواتم)، وتحديد مجال الخطاب (مبتدأ أو تدقيق أو تعديل أو تصحيح ما ورد في الوحدة الخطابية (الذيل) أو استدعاء إي شد انتباه المخاطَب وإشراكه في عملية التخاطب. وترد هذه العناصر خارج الجملة إمّا **قبلها** مثل: **السلام عليكم**، محاضرة هذا اليوم حول موضوع النحو الوظيفي. أو **بعدها** مثل: ألّفه عمرو هذه السنة، **هذا الكتاب**. أو في **موقع اعتراض** مثل: العمر ـ **لو تدري** ـ قصير.

الخلاصة:

أراد الفصل الثاني أن يقدّم وصفًا للجملة في الكتابات العربية الحديثة، بمختلف اتجاهات أصحابها (الاتجاه الوصفي، والاتجاه التوليدي التحويلي، والاتجاه الوظيفي التداولي). وقبل أن يعرض لهذا الوصف كان لزامًا عليه أن يصدّره بوصف للجملة عند علماءنا القدامى، فقدّم في كل مبحث من هذا الفصل رأيهم عن رأي علماءنا المحدثين. فكان المبحث الأول مخصص لتعريف الجملة في حين المبحثين الثاني والثالث أُفردا للوظائف في الجملة وأقسامها على التوالي.

يعتدّ المحدثون أنّ دراسة الجملة ذروة سنام البحث النحوي لما في ذلك من ضروب للكشف عن أسرار الصلات بين التركيب والدّلالة، فكانت لهم تصورات خاصة في إعادة تقسيم الجملة تقسيمًا يربط بين المعنى والمبنى، كما بسطوا تصوراتهم حول مكونات هذه

الجمل وعناصرها التركيبية. وعلى الرّغم من أنّ دراستهم في هذا المجال اتّسمت في كثير من جوانبها بالتقليدية.

إلاّ أن ثلةً منهم اقترحوا أنماطًا من التحليل للجملة يُدرَك خلالها ما بين العناصر من علاقات تحقق سلامة المبنى وتحوله إلى المعنى المقصود؛ مستفيدين ـ في هذا المجال من معطيات علم اللغة الحديث والنظريات البنيوية والتحويلية والوظيفية التداولية التي بدأت تتسرب إلى الدراسات اللغوية العربية منذ الأربعينات من القرن الفائت.

الخاتمة

الخاتمة

بعد أن وصلنا إلى نهاية الدراسة لابد لنا من وقفة نبيّن فيها أهم النتائج:

ـ يعتدّ المحدثون كما اللسانيين أنّ **دراسة الجملة** ذروة سنام البحث اللغوي لما في ذلك من ضروب الكشف عن أسرار الصلات بين التركيب والدّلالة.

ـ اهتمّ المنهج البنيوي بالمادة اللغوية فقط جاعلاً من الدّرس اللساني مجموعة من الخطوات التحليلية لوصف التراكيب اللغوية، ولم يحفل بطرائق التوليد اللغوي، كما أنّه أبدى اهتمامًا ضعيفًا بوظائف المكونات داخل الجملة.

ـ إنّ المنهج التوليدي التحويلي يصف الظاهرة اللغوية دلاليًا؛ بردّ بنيتها السطحية المنجزة فعلاً إلى بنية عميقة، دون اعتبار البعد الخارجي للظاهرة، من موقف المتكلّم والمخاطَب والظروف الكلامية التي تكتنفها.

ـ وقف المنهج الوظيفي على النقيض من المنهج التحويلي، حيث أعطى جلّ عنايته لوظائف المكونات في الجملة، فهو يستند إلى البعد التداولي للغة بحكم أنّها وسيلة تواصل.

ـ أنّ الدّارسين المحدثين اعتمدوا في رسم حدود الجملة على عدة معايير كمعيار الإسناد ومعيار الإفادة أو المزاوجة بين أكثر من معيار.

ـ أنّ العلاقة الإسنادية في الجملة العربية مشابهة، في أساسها، للعلاقة المفترضة في المناهج الثلاثة : الوصفي، والتوليدي التحويلي، والوظيفي التداولي.

ـ لا يمكن أن يكون الإعراب وحده كافيًا في تحليل الجملة العربية وفهم معانيها التامة ؛ إذ إنّ قرينة العلامة الإعرابية تحتاج إلى قرائن أخرى لتحديد (الوظيفة النحوية).

ـ قضية الرتبة مسألة مركزية في الجملة العربية، وقد أفاد التحويليون من مقولات النحاة في هذه القضية، وناقشوا من خلالها الوظائف النحوية في الجملة.

ـ للجملة العربية نمطين: فعلي واسمي، لكن القول بوجود بنية واحدة هي الفعلية يخالف خصائص العربية، ويخالف ما بيّنه النحاة، في تجليات الاستعمال من وجود نمطين يحققان أداءات مختلفة.

ـ النظر اللساني إلى الجملتين الفعلية والاسمية ـ كما في النحو الوظيفي ـ يشير إلى وجود علاقة بين الاثنين، فقد تتحدّث كلاهما عن وضع من الأوضاع (الثبوت مثلاً)، وهذه العلاقة لم ينبّه لها الدّارسون القدماء. كما لم ينبّهوا إلى المعاني الدقيقة التي تتضمّنها الجمل الفعلية والاسمية مثل دلالتها على حركة أو تأثر أو وضع أو صفة، وهذه الدّلالات لا تعتمد على كون الجملة اسمية أو فعلية كما عند القدماء.

ـ من جديد الدكتور تمّام حسّان في مجال الجملة، قوله بالجملة الوصفية، والإفصاحية. وهذا ما لا وجود له عند النحاة القدماء.

ـ إنّ السمات التي ذكرها تمّام حسّان للجملة الوصفية تشجع على أن تكون هذه الجملة جملة مستقلّة.

ـ أنّ المحدثين في تقسيمهم للجملة العربية يستعملون معيارًا تصنيفيًا، أو يزاوجون بين معيارين أو أكثر.

ـ هناك تشابهًا كبيرًا بين الأنظار التي اعتمدها محدثونا وما تضمّنه النحو العربي من ضوابط، كما أنّ هناك اختلافًا في الأصول التي توجّه عملية التفسير والتّحليل.

الفهارس

أ – فهرس الآيات القرآنية

ب – فهرس الجداول والأشكال

ج – فهرس المصادر والمراجع

د – فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

السورة ورقم الآية	الصفحة
البقرة	
﴿١٦٧﴾ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾ (167)	142
﴿١٨٤﴾ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ (184)	141
النساء	
﴿٢٧﴾وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمٗا ﴿٢٧﴾ (27)	90
الأعراف	
﴿١٩٩﴾ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ (199)	141
التوبة	
﴿٤٠﴾ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٠﴾ (40)	136

يونس ﴿٢٥﴾وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴿٢٥﴾ (25)	***140***
الإسراء ﴿٣٥﴾وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ إِذَا كِلۡتُمۡ وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴿٣٥﴾ (35)	***91***
مريم ﴿١٩﴾أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ (26)	***91***
المؤمنون ﴿١٤﴾فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ لَحۡمٗا ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾ (14)	***141***
الفجر ﴿٢١﴾كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴿٢١﴾ (21)	***90***

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل يبرز تحليل البنية اللغوية إلى مكوناتها المباشرة	14
02	شكل يبين تحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية	27
03	شكل يوضح قواعد إعادة الكتابة	28
04	شكل يمثل مكونات قواعد تحويل البنية العميقة إلى بنية السطحية	29
05	شكل يوضح الجهاز الواصف لنحو الجملة الوظيفي وأهم مراحله	43
06	شكل يمثل ركني الجملة عند ميشال زكريا	73
07	شكل يبين أنواع المحاور في أدبيات النحو الوظيفي	110
08	لشكل يبين أقسام الجملة عند تمام حسان من حيث المعنى	138
09	شكل يوضح تنميط الجملة المركبة في اللغة العربية	146
01	الجدول يبرز الوظائف النحوية وما يقابلها من وظائف متوكلية	123
02	الجدول مخصص لإعراب جملة محمد يفوز أخوه	134

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

1 ـ الكتب:

1-إبراهيم أنيس:

✓ من أسرار اللغة، ط3، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،1966.

2-إبراهيم مصطفى:

✓ إحياء النحو، د ط ، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.

3-أحمد المتوكل:

✓ التركيبات الوظيفية قضايا و مقاربات، ط1، الرباط: مطبعة الكرامة، 2005.

✓ قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دط، الرباط: دار الأمان، 1995.

✓ قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ط1، الرباط، الجزائر، بيروت: دار الأمان، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف،2013.

- ✓ اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التنميط والتطور، ط1، الرباط، الجزائر، بيروت: دار الأمان الرباط، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.
- ✓ من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ط1، الدار البيضاء: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1987.
- ✓ المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ط1، الرباط: مكتبة دار الأمان، 2006، ص 64.
- ✓ المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ط1، تونس، الرباط، الجزائر، بيروت: الكلمة للنشر والتوزيع، دار الأمان، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، 2016.
- ✓ الوظائف التداولية في اللغة العربية المقاربة المعيار، ط1، تونس، الرباط، الجزائر، بيروت: الكلمة للنشر والتوزيع، دار الأمان للنشر والتوزيع، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، 2016.
- ✓ الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1985.
- ✓ الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، د ط، الرباط: مطابع منشورات عكاظ، 1993.

4-أحمد حساني:

- ✓ مباحث في اللسانيات ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999.

5-أحمد محمد قدور:

✓ مبادئ اللسانيات، ط3، دمشق: دار الفكر، 2008.

6-أحمد مومن:

✓ اللسانيات النشأة والتطور، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2005.

7-الإستربادي رضي الدين محمد بن حسن:

✓ شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط2، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996، ج1.

8-أندريه مارتيني:

✓ مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة: سعدي زبير، د.ط، الجزائر: دار الآفاق، د.س.

✓ وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة : نادر سراج ، ط1 ، بيروت : المنظمة العربية للترجمة، 2009.

9-بريجيته بارتشت:

✓ مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط1، القاهرة : مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2004.

10- **بلقاسم دفة:**

✓ بنية الجملة الطلبية ودلالتها في السور المدنية، منشورات مخبر الأبحاث في اللغة والأدب الجزائري، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008، ج1.

11- **تمام حسان:**

✓ اللغة العربية معناها ومبناها، ط1، المغرب: دار الثقافة، 1994.

✓ اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4، القاهرة:عالم الكتب، 2000.

12- **التواتي بن التواتي:**

✓ المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ط2، الجزائر : دار الوعي للنشر والتوزيع ، 2008.

13- **ج. فندريس:**

✓ اللغة ، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، د.ط ، القاهرة : سلسلة ميراث الترجمة ، 2014.

14- **الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان:**

✓ كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دط، العراق: دار الرشيد للنشر، 1982، ج1.

✓ الجمل، تحقيق: علي حيدر، د ط، دمشق: د د، 1972.

15- **ابن جني أبو الفتح عثمان:**

✓ الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، د ب: دار الكتب المصرية،1952، ج1.

✓ اللّمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مُغلي، د ط، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1988.

16- **جون ليونز:**

✓ نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985.

17- **حافظ إسماعيلي علوي وأمحمد الملاخ:**

✓ قضايا ابستمولوجية في اللسانيات، ط1، الجزائر، لبنان: منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

18- **حافظ إسماعيلي علوي:**

✓ اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ط1، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 1018.

19- **حسن خميس الملخ:**

✓ التفكير العلمي في الحو العربي الاستقراء التحليل التفسير، ط1، عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 220.

20- **حسن منصور الشيخ:**

✓ الجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، ط1، بيروت، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2009.

21- **حسين علي فرحان العقيلي:**

✓ الجملة العربية في دراسات المحدثين، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 2012.

22- **خليل أحمد عمايرة:**

✓ المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، ط1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004.

✓ في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، ط1، جدة: عالم المعرفة، 1984.

23- **خولة طالب الإبراهيمي:**

✓ مبادئ في اللسانيات_، ط2 ، الجزائر : دار القصبة للنشر ، 2006.

24- **داود عبده:**

✓ أبحاث في الكلمة والجملة، ط1، عمّان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 2008.

25- **ر.هـ . روبنز:**

✓ موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ترجمة: أحمد عوض، د.ط، الكويت: عالم المعرفة،1997.

26- **رفعت كاظم السوداني:**

✓ المنهج التوليدي والتحويلي دراسة وصفية وتاريخية منحنى تطبيقي في تركيب الجملة في السبع الطوال الجاهليات، ط1، الأردن: دار دجلة، 2009.

27- **روبرت دي بوقراند:**

✓ النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1988.

28- **الزمخشري محمود بن عمر ب أحمدأبو القاسم جار الله:**

✓ المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط1، الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع، 2004.

✓ الأنموذج في النحو، تحقيق: سامي بن حمد المنصور، ط1، د ب، د د،1999.

29- **السراج أبو بكر محمد بن سهل:**

✓ الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي،ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،1996، ج1.

30- **السكاكي أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي:**

✓ مفتاح العلوم، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987.

31- **سمير شريف استيتية:**

✓ اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج ، ط2، أربد، عمان: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2008، ص 178.

32- **سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر:**

✓ كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، بيروت: دار الجيل: 1991، ج3.

33- **السيوطي جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر:**

✓ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية: 1998، ج1.

34- **شفيقة العلوي:**

✓ محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ط1، بيروت: أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، 2004.

35- **ظافر كاظم:**

✓ الجملة العربية في ضوء الدراسات اللسانية، ط1، الإسكندرية: دار العين للنشر، 2018.

36- **عاطف فضل محمد:**

✓ النحو الوظيفي، ط2، عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2013.

37- **عباس حسن:**

✓ النحو الوافي، ط3، مصر: دار المعارف، د.ت.

38- **عبد الحميد مصطفى السيد:**

✓ دراسات في اللسانيات العربية- بنية الجملة العربية - التراكيب النحوية والتداولية - علم النحو وعلم المعاني، ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،2020.

39- **عبد الرحمن أيوب:**

✓ دراسات نقدية في النحو العربي، ط1، د ب: مؤسسة الصباح، د ت.

40- **عبد الرحمن الحاج صالح:**

✓ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، د ط، الجزائر: موفم للنشر،2012.

41- **عبد السلام المسدي:**

✓ اللسانيات وأسسها المعرفية، د.ط، تونس ، الجزائر، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

42- **عبد الفتاح الحموز:**

✓ نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة احمد المتوكل، ط 1، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

43- عبد القادر الفاسي الفهري:

✓ اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ط3، المغرب: دار توبقال للنشر، 1993، ج1.

44- عبد القادر المهيري وآخرون:

✓ أهم المدارس اللسانية، الطبعة الرسمية، تونس: منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، 1986.

45- **عبده الراجحي:**

✓ النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، د ط، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، 1979.

46- عز الدين مجدوب:

✓ المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ط1، الجمهورية التونسية: دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سوسة،1998.

47- ابن عقيل بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني:

✓ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، د ط، القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2009، ج2.

48- **العكبري أبو القاسم عبد الله بن الحسين أبو البقاء:**

✓ مسائل خلافية في النحو، تحقيق: عبد الفتاح سليم، ط3، القاهرة: مكتبة الآداب،2007.

49- **علي آيت أوشان:**

✓ اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي الأسس المعرفية والديداكتيكية، ط1، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1998.

50- **غيث أسعد عبد الحميد:**

✓ الجملة الوصفية في النحو العربي، ط1، عمان: دار ضياء للنشر والتوزيع، 2006.

51- **فاضل مصطفى الساقي:**

✓ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة، د ط، القاهرة: مكتبة الخانكي،1977.

52- **فخر الدين قباوة:**

✓ إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط5، سوريا: دار القلم العربي، 1989.

53- **فرديناند دي سوسير:**

✓ دروس في الألسنية العامة، تعريب : صالح القرمادي، محمد الشاوش ، محمد عجينة ، د.ط، ليبيا، تونس: الدار العربية للكتاب،1985.

54- **فضل صالح السمرائي:**

✓ معاني النحو، ط1، عمّان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،2000، ج2.

55- **كاترين فوك و بيارلي قوفيك:**

✓ مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تعريب: المنصف عاشور، د ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، 1984.

56- **لطيفة إبراهيم النجار:**

✓ دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ط1، عمّان: دار البشير، 1994.

57- **المبرد أبو العباس محمد بن يزيد:**

✓ المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط1، القاهرة: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة التراث الإسلامي، 1994، ج1.

58- **محمد إبراهيم عبادة:**

✓ الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، ط2، القاهرة: مكتبة الآداب، 2001.

59- **محمد الأوراغي:**

✓ الوسائط اللغوية 2 اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ط1، الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع، 2001.

60- **محمد حماسة عبد اللطيف:**

✓ من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ط1، القاهرة: مكتبة الخانكي، 1990.

61- **محمد الشاوش:**

✓ أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، ط1، منوبة، تونس: كلية الآداب جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع،2001، ص37.

62- **محمد مختار ولد أباه:**

✓ تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ط2، بيروت: دار الكتاب العلمية، 2008.

63- **محمد يونس علي:**

✓ مدخل إلى اللسانيات، ط 1، بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة، 2004.

64- **محمود أحمد نحلة:**

✓ مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د ط، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1988.

65- **مسعود بن سعيد سالم الحديدي:**

✓ الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث ، ط 1 ،الأردن : دار كنوز المعرفة ، 2016.

66- **مصطفى حميدة:**

✓ نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ط1، مصر، لبنان: الشركة المصرية العالمية للنشر، مكتبة لبنان ناشرون، 1997.

67- **مصطفى غلفان:**

✓ اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ط1، ردمك: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2013.

68- **معصومة عبد الصاحب:**

✓ الجمل الفرعية في اللغة العربية بين تحليل سيبويه ونظرية تشومسكي التوليدية التحويلية، د.ط، القاهرة: دار غريب للطباعة، 2008.

69- **منجي العمري:**

✓ القيد التركيبي في الجملة العربية، ط1، تونس: الدار التونسية للكتاب، 2015.

70- **مهدي المخزومي:**

✓ في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، بيروت: دار الرائد العربي، 1986.

71- **ميشال زكريا:**

✓ الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ط2، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.

72- **نعوم تشومسكي:**

✓ بنيان اللغة، ترجمة: إبراهيم الكلثم، ط1، بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2017.

73- **ابن هشام جمال الدين الأنصاري:**

✓ الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، ط1، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض، 1981.

✓ شرح شذور الذهب، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001.

✓ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط1، دمشق: دار الفكر، 1964.

74- **وليد عاطف الأنصاري:**

✓ نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا، ط2، إربد: دار الكتاب الثقافي، 2014.

75- **ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء بن علي:**

✓ شرح المفصّل، د ط، مصر: إدارة الطباعة المنيرية، د س، ج:1.

2 . المعاجم:

1-**الجرجاني أبو الحسن علي بن محمد بن علي الشريف:**

✓ التعريفات، تحقيق: محمد صدّيق المنشاوي، د ط، القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، د س.

2-ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي:

✓ جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، 1987، مادة (ن ح و)، ج1.

3-ابن فارس أبو الحسين أحمد بن زكريا:

✓ معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د ط، د ب: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د س، ج5.

4-**المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات**، ط2، الدّار البيضاء: المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2002.

5-ابن منظورمحمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين:

✓ لسان العرب، مادة(ن ح ا)، د ب، بيروت: دار صادر، د س، المجلد9، مجلد15.

3 . الرسائل الجامعية:

1-أسامة كامل عارف جرادات:

✓ الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، 2003.

2-بلقاسم إيمان فاطمة الزهراء:

- ✓ المونيمات الوظيفية في المعلقات السبع دراسة نحوية لسانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص النحو والصرف، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2016-2017.

3-تشو جين يونغ:

- ✓ دراسة تراكيب الجملة العربية وطرق الربط فيها في ضوء النظرية التوليدية والتحويلية من خلال الشحاذ لنجيب محفوظ، شهادة التعمق في البحث، قسم العربية، كلية الآداب بمنوبة، جامعة تونس الأولى،1992.

4-جابر عبد الأمير الجبار التميمي:

- ✓ جذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003.

5-حمدي منصور جودي:

- ✓ الخطاب الحجاجي في كليلة ودمنة لابن المقفع، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، قسم الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر بسكرة السنة، الجامعية2016-2017.

6-حمزة أحمد خلايفة:

- ✓ جهود كل من داوود عبده وميشال زكريا في المدرسة التوليدية العربية، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في النحو، قسم اللغة العربية وآدابها، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2013.

7-خالد محمد حسين اليوبي:

- ✓ اللغة العربية في الفكر العربي من عصر النهضة إلى عصر العولمة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 1429هـ ـ 1430هـ.

8-خالد محمد الشروش:

- ✓ الفكر النحوي عند خليل عمايرة دراسة وصفية تحليلية، ر سالة مقدمة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير فياللغة العربية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006.

9-رابح بومعزة:

- ✓ تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية من خلال القرآن الكريم والمنهاج الوزاري، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر،2004 ـ2005 .

10- رياض حراد:

- ✓ الجملة في اللغة العربية البنية والوظيفة دراسة في سورة القمر أنموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،تخصص نحو وظيفي، قسم اللغة والأدب العربي،كلية الآداب واللغات، جامعة سطيف، 2013-2014.

11- الزايدي بو درامة:

✓ النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في علوم اللسان العربي، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.

12- عطا محمد موسى:

✓ مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في تخصص اللغة العربية وآدابها من كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية،1992.

13- **عمار إلياس البوالصة:**

✓ المنصوبات في ضوء كتاب النحو لإبراهيم مصطفى دراسة وصفية تحليلية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية، كلية الدّراسات العليا، الجامعة الأردنية،2007.

14- فطيمة زايدي:

✓ تيسير النحو العربي من خلال كتاب الوظائف التداولية في اللغة العربية لأحمد المتوكل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها تخصص لسانيات عربية، قسم اللغة والأدب العربي والفنون، جامعة باتنة1،2015- 2016.

15- محمد يزيد سالم:

✓ جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب واللغة العربية تخصص: اللسانيات واللغة العربية، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات جامعة محمد خيضر ،، بسكرة، 2014-2015.

16- يحيى بعيطيش:

✓ نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.

4 . المجلات:

1-أحمد الفوحي:

✓ مفهوم الجملة في النحو العربي ونظرية الكليات اللغوية، اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق، سلسلة الندوات 4، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1992.

2-جوليا كريستيفا:

✓ النحو العربي، ترجمة: بسام بركة، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، العدد25، 1983.

3-حليمة الخيروني:

✓ المدرسة التوليدية التحويلية أسسها وتطبيقاتها في النحو العربـي، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، العدد1، جوان2017.

4-خالد عبد حربي وآخرون:

✓ من لسانيات الجملة ونحوها إلى لسانيات النص ونحوه، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، الجلد 20، العدد 11، تشرين الثاني 2013.

5-خديجة مرات:

✓ الجملة الرّابطية في النحو الوظيفي مفهومها وخصائصها، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد3، المجلّد16، 2019.

6-زينة قرفة:

✓ الخطاب الروائي من منظور لساني توليدي تحويلي، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد1، د س.

7-صلاح الدين زرال:

✓ الخطاب الأدبي من منظور لساني تداولي نماذج تحليلية من قصيدة الياقوتة لسيدي الشيخ، مجلة الآداب والعلوم الجتماعية جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

8-صلاح الدين ملاوي:

✓ التحليل الوظيفي في الدراسات اللسانية المفهوم والإجراء، مجلة جذور، العدد41، ذو القعدة 1436هـ سبتمبر 2015م.

9-عاشور بن لطرش:

✓ الجملة في نحو اللغة العربية الوظيفي، الممارسات اللغوية، المجلّد10، العدد2، ديسمبر 2019.

10- عبد الحارس:

✓ الجملة العربية، مجلة لسان الضاد، العدد:1، جوان 2016.

11- عبد الله أحمد حمزة النهاري:

✓ الجملة في الدرس النحوي، مجلة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 14، المجلد 15، أفريل، يونيو 2012.

12- محمد بودية:

✓ مفهوم الوظيفية عند أحمد المتوكل وسيمون ديك قراءة في نموذج النحو الوظيفي، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 12، جانفي2013.

13- محمد خير الحلواني:

✓ مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي، مجلة المناهل، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، المغرب، العدد26، مارس1983.

14- محمد الصالح بوضياف:

✓ مصطلح الجملة بين التراث العربي والدراسات الغربية المعاصرة، مجلة إشكالات، المركز الجامعي لتامنغست الجزائر، مجلد7، العدد2، 2018.

15- **محمد يزيد سالم:**

✓ نظام الجملة العربية في منظور تمام حسان بين التجديد والتقليد، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد13، ج1، جانفي 2018.

16- **نسرين عبد الله شنوف:**

✓ الجملة الوصفية دراسة نحوية، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد السادس، 2007.

17- **ياسين بوراس:**

✓ تجديد نظرية النحو العربي من منظور الاتجاه الوظيفي نحو اللغة العربية الوظيفي لأحمد المتوكل نموذجًا، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 1، 2017.

✓ مشروع أحمد المتوكل في النو الوظيفي الوظائف التركيبية، مجلة الممارسات اللغوية، مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، العدد21، 2014.

18- **يحيى بعيطيش:**

✓ وظائف التداولية في رواية ريح الجنوب، مجلة علامات، ج51، م13، محرم1425هـ، مارس 2004.

✓ مباديء النحو البنيوي دراسة تطبيقية على اللغة العربية،،مجلة الدراسات اللغوية، مختبر الدراسات اللغوية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد6،2010.

فهرس الموضوعات

مقدمة _____ ب- هـ

الفصل الأول: الجملة في علم اللغة الحديث _____

المبحث الأول: مفهوم الجملة عند البنيويين _____ 7

أولا/ تصور البنيوية الوصفية للجملة: _____ 9

ثانيا/ تصور البنيوية الوظيفية للجملة : _____ 15

المبحث الثاني: الجملة النحوية في التوليدية التحويلية _____ 19

أولا/ ثنائية التوليد والتحويل : _____ 22

ثانيا/ ثنائية البنية السطحية والبنية العميقة : _____ 25

المبحث الثالث: الجملة والنحو الوظيفي _____ 30

أولا: مباديء النحو الوظيفي _____ 32

ثانيا: ملخص النموذج الأول(1978،1988) _____ 36

الفصل الثاني : دراسة الجملة في الكتابات العربية الحديثة _____

المبحث الأول: تعريف الجملة العربية في الكتابات اللغوية الحديثة _____ 47

أولا/ مفهوم الجملة في اصطلاح النحويين: _____ 48

ثانيا/ تعريف الجملة في المنظور اللساني الوصفي العربي _____ 54

ثالثا: تعريف الجملة في المنظور التوليدي التحويلي العربي _____ 63

رابعا/ تعريف الجملة في منظور النحو الوظيفي العربي _____ 78

المبحث الثاني: الوظائف النحوية للجملة العربية في الدرس الحديث _____ 82

أولا: مفهوم الوظيفة النحوية _____ *82*

ثانيا: الوظائف النحوية للجملة العربية في الدرس الحديث _____ *93*

المبحث الثالث: تقسيمات الجملة العربية في ضوء البحث الألسني الحديث ___ 125

أولًا/ التقسيم التراثي للجملة: _____ *126*

ثانيا/ تقسيم الجملة في منظور اللسانيين الوصفيين العرب: _____ *132*

ثالثا/ تقسيم الجملة في منظور التوليديين التحويليين العرب_____ *139*

رابعا/ تقسيم الجملة في منظور النحو الوظيفي العربي _____ *143*

الخاتمة _____ 151

الفهارس _____

أ – فهرس الآيات القرآنية _____ *154*

ب – فهرس الجداول والأشكال _____ *156*

ج – فهرس المصادر والمراجع _____ *157*

د – فهرس الموضوعات _____ *180*

الملخص _____ 182

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة الجملة عند المحدثين وعرض أفكارهم حولها، وما يتعلّق بها من أحكام؛ وذلك في ضوء المناهج الثلاثة: البنيوي، والتوليدي التحويلي، والوظيفي التداولي؛ فأخذ مسار البحث يمهد لذلك ببيان مفهوم الجملة لدى البنيويين والتحويليين وأصحاب نظرية النحو الوظيفي، ثم عرض لجهود المحدثين في دراسة الجملة العربية وما سجلوه من ملاحظات في حدّها وتقسيماتها والوظائف النحوية فيها في ضوء ما تبنوا من أنظار لسانية حديثة. وقد أسفر هذا البحث على عدّة نتائج؛ منها أنّ الدّارسين المحدثين اعتمدوا في رسم حدود الجملة على عدة معايير كمعيار الإسناد ومعيار الإفادة أو المزاوجة بين أكثر من معيار. إضافةً أنّ المحدثين في تقسيمهم للجملة العربية يستعملون معيارًا تصنيفيًا، أو يزاوجون بين معيارين أو أكثر.

Abstract

This research deals with the study of the sentence of the modernists and the presentation of their ideas about them, and related provisions, in the light of the three approaches: structural, obstetric, transformational and deliberative career; the course of research paved the way for the statement of the concept of sentence among the structuralists, converts and the authors of the theory of functional grammar, and then presented the efforts of the modernists in the study of the Arabic sentence and the observations they recorded in their own, their divisions and grammatical functions in the light of their adopted modern linguistic theories.This research has yielded several results, including that modern scholars have adopted a sentence line on several criteria, such as the attribution criterion and the standard of reporting or blending more than one criterion. In addition, the modernists in their division of the Arabic sentence use a classification standard, or they are blending between two or more criteria.